



Distr.
GENERAL

UNEP/GC. 13/ 16
12 June 1985

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مجلس الإدارة

الدورة الثالثة عشرة

نيروبي ١٤-٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥

محاضر أعمال مجلس الإدارة في دورته الثالثة عشرة

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	مقدمة
٢	الأول - تنظيم الدورة
٩	الثاني - الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة
١٣	الثالث - اعتماد المقررات
٢٥	الرابع - تقارير المدير التنفيذي
٢٥	الخامس - المسائل المتعلقة بالتنسيق
٤١	السادس - التقرير عن حالة البيئة لعام ١٩٨٥
٤٧	السابع - المسائل المتعلقة بالبرنامج
٨٣	الثامن - صندوق البيئة والمسائل الإدارية والمالية الأخرى
٩١	التاسع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة لمجلس الإدارة وموعدها ومكان انعقادها
٩٢	العاشر - اعتماد التقرير
٩٣	الحادي عشر - اختتام الدورة

مرفقات

- المرفق الأول - المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الثالثة عشرة
- المرفق الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في دورته الثالثة عشرة

المشاكل

١ - عقدت الدورة الثالثة عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقر البرنامج في نيروبي في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ . واعتمد المجلس محاضر الأعمال هذه في الجلسة ١٥ للدورة ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ .

الفصل الأول

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

(-) افتتح الدورة الثالثة عشرة ، السيد أ. العاجب (السودان) ، رئيس المجلس في دورته الثانية عشرة .

باء - الحضور

٢ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة (١) ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	توغو
الأرجنتين	تونس
الأردن	جامايكا
أستراليا	الجزائر
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	الجمهورية العربية الليبية
أندونيسيا	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
أوغندا	رواندا
إيطاليا	زائير
بابوا غينيا الجديدة	ساحل العاج
البرازيل	سري لانكا
بلجيكا	السودان
بلغاريا	شيلي
بنما	الصين
بوتسوانا	عمان
بولندا	غانا
بيرو	فرنسا
تركيا	الفلبين
	فنزويلا

النرويج	فنلندا
النمسا	الكاميرون
نيبال	كندا
النيجر	كولومبيا
نيجيريا	الكويت
هايتي	كينيا
الهند	ليوتوني
منغوليا	مالطية
الولايات المتحدة الأمريكية	ماليزيا
اليابان	المكسيك
يوغوسلافيا	المملكة العربية السعودية
	المملكة المتحدة لبريطانيا
	العظمى وأيرلندا الشمالية

٢ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ولكن غير الأعضاء في مجلس الإدارة
ممثلين بمرافقين :

جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية	ألبانيا
جمهورية تشيكيا المتحدة	إسبانيا
الدانمارك	إسرائيل
زيمبابوي	أوروغواي
السنتال	إيران (جمهورية - الإسلامية)
النومستال	إيرلندا
السنسراق	باكستان
غامبيا	البرتغال
غيانا	بنغلاديش
غينيا	بوروندي
قبرص	تايلاند
كوت ديفوار	تشيكوسلوفاكيا

ملاوي	الكونغرسو
مولاندا	اينيريسا
اليونان	ميسر
	المغرب

٤ - وكانت الدول التالية غير الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة بمراقبين :

جمهورية كمبودشيا الديمقراطية
الشعبية

جمهورية كوريا

سويسرا

الكرسي الرسولي

وكانت هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة التالية ممثلة في الدورة :

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

إدارة الأمم المتحدة للتعاون التقني من أجل التنمية

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الممثل)

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مركز الأمم المتحدة للشركات غير الوطنية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

مكتب الأمم المتحدة للسهل السوداني

x x x

وكان برنامج الأغذية العالمي ممثلاً أيضاً .

ومثلت الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة :

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الطيران المدني الدولية

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

x x x

الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومثلت المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التالية :

- مصرف التنمية الافريقي
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
مجلس التعااضد الاقصادى
منظمة مكافحة الجراد الصحراوى لشرقي أفريقيا
الاتحاد الاقصادى الاوروبى
لجنة القانون البيئى والادارة للبلدان الأمريكية
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقصادى
منظمة الوحدة الأفريقية
البرنامج البيئى التعاونى لجنوب آسيا
- ٨- وبالإضافة الى ذلك كانت ٣١ منظمة غير حكومية ممثلة بمراقبين
٩- وكانت المنظمات الأخرى التالية ممثلة بمراقبين
المؤتمر الوطنى الأفريقى
منظمة التحرير الفلسطينية
مؤتمر الوجدويين الأفريقيين لآزانيا

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

- ١٠- في الجلسة الافتتاحية المعقودة في ١٤ آيار/ مايو ١٩٨٥ انتخب المجلس بالتزكية أعضاء مكتبه على النحو التالي :

الرئيس :	السيد إ . سالم (أندونيسيا)
نواب الرئيس :	السيد أ . واليغو (أوغندا)
	السيد أ . كانتشيف (بلغاريا)
	السيد د . ميلر (كندا)
المقرر :	السيد خ . أيويكا (بنما)

دال - وثائق التفويض

- ١١- وفقا لأحكام المادّة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة بحث المكتب وثائق تفويض الوفود التي حضرت الدورة الثالثة عشرة . ووجد المكتب وثائق التفويض صحيحة . يقدم تقاريراً بذلك إلى المجلس الذي وافق على تقرير المكتب في الجلسة (٢) ، المعقودة في ٢٣ أيار/ مايو من جلسات الدورة .
- ١٢- أثناء مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال اعترض أحد الممثلين من متحدثا باسم مجموعة من البلدان على وجود ممثل آخر اعتبرت وثائق تفويضه غير مقبولة من هذه البلدان .

هـ - جدول الأعمال

- ١٣- اعتماد المجلس في الجلسة الافتتاحية للدورة جدول الأعمال المؤقت التالي بالمضيقة التي وافق عليها المجلس في دورته الثانية عشرة :

- ١- افتتاح الدورة .
- ٢- تنظيم الدورة :
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب ،
 - (ب) جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها .
- ٣- وثائق تفويض الممثلين .
- ٤- تقارير المدير التنفيذي .
- ٥- تقرير عام ١٩٨٥ عن حالة البيئة .
- ٦- مسائل المتعلقة بالتنسيق .
- ٧- تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .
- ٨- المسائل المتعلقة بالبرنامج .
- ٩- المسائل المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية .
- ١٠- تنفيذ الميثاقية .
- ١١- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة لمجلس الإدارة وموعدها ومكان انعقادها .

- ١٢- جدول أعمال الدورة .
- ١٣- اعتماد التقرير .
- ١٤- اختتام الدورة .

واو - تنظيم عمل الدورة

- ١٤- نظر مجلس الإدارة في الجلسة الافتتاحية من دورته في مسألة تنظيم أعمال الدورة في ضوء الاقتراحات التي تقدمت بها الأمانة في شروح جدول الأعمال المؤقت وفي الجدول الزمني للجلسات الذي اقترحه المدير التنفيذي (UNEP/GC.13/1/Add.1 و Corr. 1) وأقر هذه الاقتراحات.
- ١٥- وفي الجلسة نفسها قرر المجلس إنشاء لجنة جامعة للدورة وإحالة البندين ٧ و ٨ من جدول الأعمال وكذلك جزء من البند ٦ إليها . واتفق على أن يرأس اللجنة السيد د. ميلر (كندا) .
- ١٦- وقرر المجلس أيضا إنشاء فريق صياغة غير رسمي مفتوح العضوية برئاسة السيد أ. واليغو (أوغندا) ، وتضم نواة عضويته ممثلين اثنين عن كل مجموعة اقليمية ، وذلك لضمان المبادرة بوضع مشاريع مقررات تتصل بالبند التي ينظر فيها في الجلسات العامة وتنسيق مشاريع المقررات الصادرة عن اللجنة الجامعة قبل عرضها على الهيئة المعنية لتنظر فيها رسميا .
- ١٧- وقرر المجلس كذلك أن يقوم السيد كانتشيف (بلغاريا) بمساعدة الرئيس ، وخاصة أثناء نظر المسائل المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية .

زاي - أعمال اللجنة الجامعة

- ١٨- عقدت اللجنة الجامعة ١١ جلسة في الفترة من ١٤ الى ٢١ أيار/ مايو . وانتخبت اللجنة في جلستها الأولى السيد ر. بيرس (جامايكا) مقررا لها .

حاشية

- (١) تحددت العضوية في مجلس الإدارة بالانتخابات التي جرت في الجلسة العامة ٧٠ من الدورة السابعة والثلاثين ، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ ، والجلسة العامة ٩٨ من الدورة الثامنة والثلاثين المعقودة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ ، والجلسة العامة ٩٢ من الدورة التاسعة والثلاثين ، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ (المقررات ٢١٢/٢٧ و ٢١٦/٢٨ و ٢١٠/٢٩) .

الفصل الثاني

الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة

- ١ - ذكر الرئيس المشاركون بأن سنة ١٩٨٥ هي سنة الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، ثم دعا المتحدثين باسم المجموعات الاقليمية الى الادلاء ببيانات في هذا الخصوص .
- ٢ - قال ممثل مصر ، متحدثا باسم مجموعة البلدان الافريقية أن كافة البلدان النامية لم تنفك تأمل ، منذ انشاء الأمم المتحدة قبل أربعين سنة ، في تحقيق عالم أفضل ومستقبل أكثر إشراقا ، يتسنى فيه لجميع البلدان ان تتعاون لصالح البشرية قاطبة . وأضاف ان الأمم المتحدة أسهمت بالكثير في عملية انهاء الاستعمار ، خاصة في افريقيا ، الا أن القارة الافريقية لم تتحرر تماما بعد ؛ ف نظام جنوب افريقيا العنصري لا يزال يحرم الشعب الناميبي من حقه في الاستقلال ويتحدى الامم المتحدة من خلال ادامة الفصل العنصري والعنصرية على حساب أغلبية سكان جنوب افريقيا ذاتها . وأكد مطالبة الامم المتحدة والمجتمع الدولي بفرض جزاءات الزامية ضد نظام جنوب افريقيا العنصري .
- ٣ - وفي حين تقدر افريقيا حق التقدير العمل الجبار الذي انجزته الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في المساعدة على التصدي للكوارث الناتجة عن الجفاف التي حلت بعدد كبير من البلدان الافريقية ، كما تشعر بالامتنان لكل من مدوا لها يد المساعدة ، الا أن عليها ان توضح أن تحقيق استقرار ورخاء العالم يقتضي تقديم دعم متواصل ومطرد للقارة الافريقية خلال فترة طويلة وليس في ظل ظروف الطوارئ .
- ٤ - وأردف قائلا ان برنامج الامم المتحدة للبيئة قدم الكثير لمساعدة العديد من البلدان الافريقية بالرغم من موارده المحدودة . ومن ثم فإن المجموعة الافريقية تناشد كافة البلدان المتقدمة النمو ان تساعد في عدد اكبر من البرامج التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة للبيئة في تلك القارة ، اذ أنه ليس هناك سوى عالم واحد وبيئة واحدة ، وأن افريقيا تشاطر بقية العالم الرغبة المتنامية في تحسين البيئة .
- ٥ - واختتم ممثل مصر بيانه مؤكدا ان البلدان الافريقية تتطلع الى المستقبل مفعمة بالامل اذ انها تؤمن بالامم المتحدة وبميثاقها وهي على يقين من ان الاهداف النبيلة للميثاق سيتسنى تحقيقها بفضل النوايا الحسنة ، بل وقبل كل شيء ، بفضل التصميم السياسي لزعماء العالم جميعا .
- ٦ - وقال ممثل هنغاريا ، متحدثا باسم البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية أن تلك البلدان تشاطر الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الامل الذي اعبت عنه في أن تصبح سنة ١٩٨٥ بداية عهد سلم وعدل دائم في العالم وتنمية وتقدم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي واستقلال كافة الأمم .

٧ - لقد أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب أهوال الحرب العالمية الثانية لتوحيد الإرادة السياسية للدول وضم جهودها في سبيل صيانة السلم والامن العالميين وتشجيع التقدم الاجتماعي وتحسين ظروف معيشة شعوب العالم .

٨ - واستطرد قائلاً ان الدروس المستفادة من تلك الحرب العالمية ذات أهمية فائقة ، وأبرزها أن الحرب ينبغي ان تقاوم قبل ان تندلع اذ أنها طريقة غير مقبولة اطلاقاً لتسوية المنازعات خاصة وان كسب حرب نووية او سياق التسلح أصبح امراً مستحيلاً . ومن ثم ، فمن المهم ان توجد كافة الدول ، بغض النظر عن الاختلافات القائمة بين نظمها الاجتماعية وايدولوجياتها، صفوفها في النضال من اجل منع نشوب حرب جديدة .

٩ - واستطرد قائلاً ان البلدان الاشتراكية تؤيد قيام منظومة الأمم المتحدة بدور أكبر في النضال من اجل السلم والامن الدولي ، اقتناعاً منها بان حل العديد من المشاكل العالمية قميــــــن بأن يهيئ الظروف المواتية لامن العالم ويحسن الحالة الاقتصادية العالمية ، ويفرج عن الاموال اللازمة للحماية البيئية والادارة الرشيدة للموارد الطبيعية .

١٠ - ولاحظ ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالرغم من أنه كيان جديد نسبياً للأمم المتحدة قد كان له تأثير بعيد في أنشطة المنظومة بأسرها وأسهم في نشر الادراك بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يمكن تامينها الا اذا ما اخذت الاهتمامات البيئية في الحسبان .

١١ - تحدث ممثل سرى لانكا، نيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية، فقال أن الأمم المتحدة منذ انشائها واجهت مشاكل عديدة في تحقيق أهدافها وغاياتها . وقد صادفت النجاح والفشل على السواء .

١٢ - وعلى الصعيد السياسي هناك مشاكل لا تزال بحاجة الى حد مثل استقلال ناميبيا، والسياسة القمعية للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ومشاكل الشرق الأوسط ، والعديد من المشاكل الأخرى . ويواجه المجتمع الدولي أيضاً تحدى بعض المشاكل الأساسية ذات الطبيعة الاقتصادية . فاذا كانت افريقيا تعرضت مؤخراً للمجاعة فتلك تذكرة قائمة بحقائق حالة الفقر في العالم . ولايزال المجتمع الدولي بحاجة الى ان يعمل لتمكين الأفراد من تنمية امكانياتهم الكاملة . والمساهمة في تحقيق عالم أفضل .

١٣ - وعلى أى حال ، فقد كانت انجازات الأمم المتحدة كثيرة وذات أهمية كبيرة ، بما في ذلك عملية انهاء الاستعمار التي مثلت بداية عهد جديد ، والتعاون الاقتصادي الدولي، والإعمال القيمة التي اضطلعت بها الوكالات المتخصصة .

١٤ - وبعد ٤٠ سنة ، تظهر المحصلة أن الأمم المتحدة عملت على رفاهية الجنس البشري . وذلك بمرور رؤية المجتمع الدولي الذي قصد اقامة نظام عالمي أفضل للأجيال المقبلة . وبالتالي ينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد تكريس جهوده لمبادئ وتطلعات الميثاق ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بادارة العلاقات فيما بين الدول ، وأن يؤكد من جديد ضرورة تقوية دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية ، وأن يشجع الاهتمام بالتعاون الدولي المتعدد الأطراف في جميع الميادين وتوفير الدعم لهذا التعاون .

١٥- وتحدث ممثل المكسيك ، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية ، فقال أنه لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة لكان من الضروري اختراعها، إذ أنه لا يمكن تصور العالم المعاصر بدونها . وأضاف أن الميثاق الذي اعتمد منذ ٤٠ سنة ، بالمبادئ التي يحتويها، يعكس باخلاص مثل وتطلعات مجتمع دولي عازم على إزالة ويلات الحرب والتسامي على استغلال البشر والشعوب والأمم . فذلك هو الرد على تجربة الفاشية المأساوية وتأكيد جديد للديمقراطية .

١٦- ومن الناحية السياسية ، كانت الأمم المتحدة عاملا للتغيير السلمي، وبدونها لكانت عملية إنهاء الاستعمار أكثر صعوبة وأكثر مشقة، في حين أن مجلس الأمن المفترى عليه كثيرا كان بكل نقائصه بديلا لا يمكن الاستعاضة عنه في الموقف السياسي العسكري الحالي . ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، اتسعت أنشطة الأمم المتحدة الى ما تجاوز أقصى ما كان يمكن لمؤسسيها ان يحلموا به لكي تتصدى للمشاكل والتحديات الجديدة التي تواجه الجنس البشرى .

١٧- أن الأمم المتحدة تعنى المساواة القانونية بين الدول ، والتسوية السلمية للمنازعات ، ونجد اللجوء الى التهديد بالقوة واستخدامها ، والتطاليس السلمي الدولي المنظم والعادل، وعالم متعدد الأطراف يعكس تنوع التجارب التاريخية بدلا من عالم يسيطر عليه قطبان وتسوده علاقات قوى جامدة .

١٨- وأضاف أن مجموعته تؤكد على أن الأمم المتحدة تمثل الامكانية الوحيدة لحفظ العالم من البربرية والفوضى إن لم يكن من محرقة نووية ، يحسد فيها أى ناج منها أولئك الذين لقوا حتفهم .

١٩- وتحدث ممثل فرنسا، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الغربية وبلدان أخرى ، فقال أن الأمم المتحدة أثبتت منذ انشائها مهارة رائعة في التكيف مع عالم متغير .

٢٠- إن الأمم المتحدة التي اقيمت على أساس مبادئ اثبتت سلامتها على مر الأيام الا وهي مبادئ السلم والعدل واحترام الانسان، سعت الى تحقيق هدفها الخاص بتعزيز العلاقات الودية فيما بين الدول من خلال تشجيع الاتصالات المتعددة الأطراف في الاجتماعات الدولية . وأثبتت هذه العملية المثمرة أهمية أخذ وجهة نظر كل دولة في الاعتبار .

٢١- إن تزايد عدد الدول الأعضاء ، ونمو عدد سكان العالم ، والتقدم التكنولوجي ، والعجز في السلع الاساسية الحيوية ، والأهمية الجديدة للتعاون الاقتصادي والتنمية اذا ما أريد تحسين مستوى المعيشة ، كل ذلك ، دفع الأمم المتحدة الى توسيع نطاق أنشطتها وإنشاء أجهزة جديدة بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢٢- لقد كان واضحا بالفعل أن الحرية البشرية لا معنى لها ما لم يكن في وسع الانسان أن يعيش حياة منسجمة مستخدما فيها الموارد الطبيعية في العالم استخدما رشيدا وفي بيئة راقية الجودة . ولذا أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للكشف عن التهديدات التي تتعرض لها جودة البيئة، وقياسها وتنظيم تبادل المعلومات فيما يخصها، والدفاع عن التراث الطبيعي وحمايته ومكافحة تدهوره .

٢٣- إن مهمة الأمم المتحدة الثابتة فيما يتعلق بالتعاون والتنمية تستدعي أن تقوم أجهزتها المتخصصة بكثير من الأعمال في المستقبل ، ومن المأمول أن يساعد نشاط برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أن يجعل من الممكن الإبقاء على البيئة البشرية سليمة حتى عام ٢٠٠٠ إن لم يؤدّ إلى تحسينها فعلا .

٢٤- ثم نظر مجلس الإدارة في مشروع مقرر عن هذا الموضوع ، وقدم إليه من قبل المكتب ، وقام باعتماده (انظر المرفق الاول ، المقرر ١٣/٥ . أدناه) .

الفصل الثالث

اعتماد المقررات

سياسة البرنامج وتنفيذه (المقرر ١/١٢)

- ١- في الجلسة ٢٢ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عـن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.18)
- ٢- اعتمد المشروع بتوافق الآراء .

انشاء لجنة من الممثلين الدائمين (المقرر ٢/١٢)

- ٣- في الجلسة ١٢ للدورة ، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عـن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.15)
- ٤- سجل المدير التنفيذي حقيقة أن العبارة "خدمات وتسهيلات من نوع تلك ..." الواردة في الفقرة التنفيذية ٤، لا تشمل اعداد وثائق رسمية وترجمة فورية .
- ٥- اعتمد المشروع بتوافق الآراء .

تقديم المعلومات الي الحكومات في فترة ما بين دورة المجلس الثالثة عشرة والرابعة عشرة (المقرر ٢/١٢)

- ٦- في الجلسة ١٢ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ، كان أمام المجلس مشروع مقرر عـن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.12) .
- ٧- طلب ممثل أوروغواي ادراج مراجع الوثائق في التقارير وقوائم الاجتماعات وما إليها لتسهيل طلبات الحصول على وثائق .
- ٨- اعتمد المشروع بتوافق الآراء .

المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (المقررات ١/١ ألف الي هاء)

- ٩- في الجلسة ١٥ للدورة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقررات عـن هذا الموضوع مقدم من اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (UNEP/GC/IIPC.2/2 ، المرفق) .
- ١٠- اعتمد مشروع المقررات بصيغتها المعدلة شفويا من الرئيس بتوافق الآراء .

١١- قال رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، أنه يستطيع أن يقبل تعديل الرئيس، لكن كان فهمه ان الجمعية العامة لم تضع حدا زمنيا للمنظور البيئي. وأن العبارة "في اطار الفترة الزمنية" الواردة في مشروع المقرر بـاء قبل التعديل تشير الى تقرير اللجنة العالمية.

١٢- قال المدير التنفيذي انه يود ان يسجل حقيقة أن الدورات المقبلة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٥ ستكون في حدود الموارد المالية المتاحة. وهذا يعني أنه لن تتاح ترجمة فورية للدورة المقبلة او للدورتين المقبلتين.

الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة (المقرر ٥/١٢)

١٣- في الجلسة ١٢ للدورة المعقودة في ٢٢ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.11).

١٤- اعتمد المشروع بتوافق الآراء.

المؤتمر البيئي الافريقي (المقرر ٧/١٢)

١٥- في الجلسة ١٢ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من المجموعة الافريقية (UNEP/GC.13/L.16).

١٦- اعتمد المشروع بتوافق الآراء.

آثار الفصل العنصرى على البيئة (المقرر ٧/١٢)

١٧- في الجلسة ١٢ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من مجموعة ال ٧٧ (UNEP/GC.3/L.13).

١٨- اعتمد مشروع المقرر بتوافق الآراء.

- ١٩- قال ممثل إيطاليا ، الذي تكلم أيضا نيابة عن بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الاخرى الاعضاء في المجلس وعن اسراليا والنمسا وكندا والولايات المتحدة الامريكية ، انه لو عارض مشروع المقرر للتصويت فان هؤلاء الممثلين ما كان ليتسنى لهم تأييد الفقرة الثانية من الديباجة التي تتناول قضايا سياسية تقع في اطار سلطة هيئات اخرى للأمم المتحدة غير برنامج الامم المتحدة للبيئة بيد أن أولئك الممثلين مستعدون للانضمام الى توافق الاراء بشأن المقرر نظرا لكونهم يتفاسمون جميعا مقت الفصل العنصرى الذى قد أخذوا على عاتقهم أن يضعوا حدا له بوسائل سلمية تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة .
- ٢٠- وقال ممثل النرويج الذى تكلم أيضا نيابة عن ممثل فنلندا ، انه يعارض الفصل العنصرى معارضة مطلقة ، لكنه يرى أن ليس من مصلحة برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يثقل كاهل البرنامج بمسائل سياسية هي في الواقع من شؤون هيئات أخرى للأمم المتحدة .

قرار اسرئيل بشق قناة تصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت (المقرر ١٢/٨)

- ٢١- في الجلسة ١٣ للدورة ، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من مجموعة ال ٧٧ (UNEP/GC.13/L.14) .
- ٢٢- طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية اجراء تصويت على مشروع المقرر . وبالنسبة على طلب ممثل المملكة العربية السعودية أجرى التصويت بندا . الاسماء . واعتد المقرر بأغلبية ٤٧ صوتا مقابل صوت واحد (*) . وفيما يلي نتيجة التصويت :
- | | | |
|------------|---------------------------------|---------------------------------------|
| المؤيدون : | اتحاد الجمهوريات | بنما |
| | الاشتراكية السوفياتية | بوتسوانا |
| | الأرجنتين | بولندا |
| | الأردن | بيرو |
| | أستراليا | تركيا |
| | ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) | تونس |
| | أندونيسيا | جامايكا |
| | أوغندا | الجزائر |
| | إيطاليا | جمهورية أكرانية الاشتراكية السوفياتية |
| | بابوا غينيا الجديدة | رواندا |
| | البرازيل | ساحل العاج |
| | بلغاريا | سرى لانكا |

(*) أبلغ ممثلا بلجيكا وشيلي ، فيما بعد ، أمانة برنامج الامم المتحدة للبيئة انهما لو كانا حاضرين اثناء التصويت لأدليا بصوتيهما مؤيدين لمشروع المقرر .

السودان	ماليزيا
الصين	المكسيك
عمان	المملكة العربية السعودية
غانا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
فرنسا	وايرندا الشمالية
الفلبين	الفرويج
فنلندا	النمسا
كندا	نيجييريا
كولومبيا	الهند
الكويت	هنغاريا
كينيا	اليابان
ليستو	يوغوسلافيا
مالطا	

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

٢٣- قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ان وفده ، بالاضافة الى معارضته للمقرر الذي جرى التصويت عليه ، قد عارض ايضا قرارات الجمعية العامة التي اشهر اليها في المقرر لأن النتائج التي خلصت اليها سابقة لأوانها ولأن صباغتها غير متوازنة . وفي حين أن الوفد يلتزم الحياد التام فيما يتعلق بالجوانب القانونية والبيئية والاقتصادية للمشروع المقترح ، فإنه يـرى أن المقرر أصدر حكما مسبقا في المسألة لأسباب سياسية . ولو كان المقرر قد ركز على القضايا البيئية وحدها وأعرب عن قلقه لعواقب المشروع البيئية غير المعروفة وحث على اجراء مشاورات ثنائية بين البلدان المعنية لكان بوسعها تأييده .

٢٤- قال ممثل الاردن انه يأسف لانه لم يكن ، بالامكان اعتماد المقرر بتوافق الاراء ودعا الحكومة التي صوتت ضده الى مجابهة واجباتها بوصفها قوة عظمى معنية بحفظ السلم . لقد أصبح مذهب اسرائيل أن تتجاهل قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقيات جنيف . وعلى المجتمع الدولي ان يضع حدا لهذا الاستخفاف بما في ذلك مشروع القناة .

التقارير عن حالة البيئة (المقررات ٩/١٣ ألف الى دال)

- ٢٥ - في الجلسة ٥ للدورة ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقررات عن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.34).
- ٢٦ - اعتمد مشروع المقررات بتوافق الآراء .

لجنة التنسيق الإدارية (المقرر ١٠/١٣)

- ٢٧ - في الجلسة ١٥ للدورة ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.32).
- ٢٨ - اعتمد المقرر بتوافق الآراء .

تحليل برنامجي شامل للمنظمات للعرض على لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٨ (المقرر ١١/١٣)

- ٢٩ - في الجلسة ١٥ للدورة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.33).
- ٣٠ - اعتمد مشروع المقرر بصيغته المعدلة شفوياً من الرئيس بتوافق الآراء .

التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (المقرر ١٢/١٣)

- ٣١ - في الجلسة ١٣ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.23).
- ٣٢ - اعتمد المشروع المقرر بتوافق الآراء .

التعاون مع المنظمات غير الحكومية (المقرر ١٣/١٣)

- ٣٣ - في الجلسة ١٣ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من المجموعة الأسيوية (UNEP/GC/L.19).
- ٣٤ - ذكر ممثل أوروغواي ، أنه قد أنشئ اتحاد لرايانات أمريكا اللاتينية المعنية بالبيئة ، في أعقاب مؤتمر بيرنيس باريس .
- ٣٥ - اعتمد مشروع المقرر بتوافق الآراء .

الميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ (المقرر ١٤/١٣)

- ٢٦- أوصت اللجنة الجامعة بمشروع مقرر عن هذا الموضوع (UNEP/GC.13/L.28/Add.3). وكانت اللجنة قد وافقت على مشروع مقرر مقدم من لجنة الصياغة لفريق الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصيغته المعدلة من مجموعة الـ ٧٧ وممثلي مصر وفرنسا والمملكة المتحدة.
- ٢٧- اعتمد مشروع المقرر بتوافق الآراء في الجلسة ١٤ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو.
- ٢٨- أبدى ثلاثة ممثلين تحفظات فيما يتعلق باقرار الأوليات، واقترحوا خفض النسبة المئوية لرصد الأرض من ١٦.٢ في المائة إلى ١٣ في المائة، ورفع النسبة المئوية المخصصة للتصحر من ١٠.٠ في المائة إلى ١٢ في المائة، وعارض ثلاثة ممثلين آخرين بشدة اجراء هذا التعديل في النسب المئوية الأصلية.

وضع استراتيجيات للميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (المقرر ١٥/١٣).

- ٢٩- أوصت اللجنة الجامعة بمشروع مقرر عن هذا الموضوع (UNEP/GC.13/L.28/Add.3). وكانت اللجنة قد وافقت على مشروع مقرر مقدم من استراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وكندا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بصيغته المعدلة من ممثلي الأرجنتين وسويسرا وفنلندا وماليزيا ومصر والمملكة المتحدة والهند وهولندا.
- ٤٠- وفي الجلسة العامة قال المدير التنفيذي انه يرى ان المجلس مستعد لقبول زيادة ملحوظة في عدد صفحات الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ بغية الحصول على مزيد من المعلومات.
- ٤١- واعتمد مشروع المقرر بصيغته المعدلة شفويا من الرئيس بتوافق الآراء في الجلسة ١٤ للدورة، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو.

البيئة والمؤسسات المالية (المقرر ١٧/١٣)

- ٤٢- في الجلسة ١٥ للدورة، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان امام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من المجموعة الاسوية (UNEP/GC.13/L.27/Rev.1).
- ٤٣- اعتمد مشروع المقرر بصيغته المعدلة شفويا من مقدميه بتوافق الآراء.

المقررات ١٧/١٣ إلى ٢١/١٣

- ٤٤- اعتمدت المقررات ١٧/١٣ إلى ٢١/١٣ بناء على توصية من اللجنة الجامعة في تقريرها (UNEP/GC.13/L.28/Add.3) وباستثناء ما هو مبين فيما يلي فقد تمت الموافقة على المقررات في اللجنة واعتمدها المجلس في الجلسة العامة ١٤ المعقودة في ٢٣ أيار ١٩٨٥ بتوافق الآراء وبلا تعليق.

.../...

الطاقة (المقرر ١٧/١٢)

- ٤٥- وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من مجموعة الـ ٧٧ بصيغته المعدلة من ممثلي أوروغواي ومصر والولايات المتحدة .
- ٤٦- سجل ممثل مصر رغبة متبني المشروع في ان نسبة ٥٠ في المائة من الاموال المدرجة في البند الفرعي للطاقة ينبغي ان تخصص للمجالات المذكورة في المقرر .
- ٤٧- قال ممثل أوروغواي انه كان يفضل ان تكون مياطة الفقرة (ب) على النحو التالي :
- “(ب) دعم الدراسات عن الجوانب البيئية : والتنمية لتكنولوجيات الطاقة الجديدة وخاصة استغلال الطفل الزيتي والرمال القطرانية وتسهيل اللحام وتقويمه بالاضافة الى اية انواع اخرى من الطاقة الجديدة غير التقليدية ذات الامكانية الانمائية الخطيرة”

القانون البيئي (المقرر ١٨/١٣)

- ٤٨- وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من السيد الرئيس بصيغته المعدلة من ممثلي الأرجنتين وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والهند .
- ٤٩- اعتمد المقرر بتوافق الآراء في الجلسة العامة ١٥ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ بعد ادخال تعديلات عليه من قبل الرئيس .

الاجتماع الدولي المعني بالتعليم والتدريب البيئيين (المقرر ١٩/١٣)

- ٥٠- وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصيغته المعدلة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والفلبين ومصر والمملكة المتحدة بعد اجراء مشاورات مع ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .
- ٥١- أكد المدير التنفيذي المساعد على انه لا يوجد نص في الميزانية البرنامجية بشأن هذا الاجتماع وانه لن ينعقد الا اذا تبين للحكومات انه مفيد حق وموجه نحو تقييم نتائج العقد السابق منها ووضع خطط للمستقبل .

التعليم والتدريب البيئيين في افريقيا (المقرر ٢٠/١٣)

- ٥٢- وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من المجموعة الافريقية بالصيغة المعدلة من مقدمي المشروع بعد مشاورات مع ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

شبكة التدريب البيئي (المقرر ٢١/١٣)

٥٣ - وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من مجموعة أمريكا اللاتينية ، بصيغته المعدلة من ممثل الأرجنتين .

اصلاح دائرة الاعلام (المقرر ٢٢/١٣)

٥٤ - وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من السيد الرئيس بصيغته المعدلة من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا ومصر والولايات المتحدة .

٥٥ - وفي الجلسة العامة قال المدير التنفيذي انه يفهم ان القيد المفروض في الفقرة ٨ من القرار ينصرف الى المناطق التي تستخدم فيها لغة واحدة عادة مثل اللغة الاسبانية في امريكا اللاتينية ، وبعبارة اخرى ستصدر منشورات اما بلغة واحدة واما بلغتين .

التقارير عن حالة البيئة في البلدان النامية (المقرر ٢٣/١٣)

٥٦ - وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من مجموعة الـ ٧٧ بصيغته المعدلة من ممثلي اوروغواي وياجوا غينيا الجديدة ومصر ونيبال .

البرنامج العالمي للمناخ (المقرر ٢٤/١٣)

٥٧ - وافقت اللجنة على مشروع مقرر اقترحه الرئيس بصيغته المعدلة من ممثل مصر .

٥٨ - شدد احد الممثلين على انه ينبغي ان تتاح موارد كافية من الموظفين لبرنامج المناخ .

التلوث البحري (المقرر ٢٥/١٣)

٥٩ - وافقت اللجنة على مشروع مقرر اقترحه الرئيس ، بصيغته المعدلة من ممثلي سرى لانكا ومصر وبعد مشاورات مع ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

٦٠ - قال احد الممثلين انه اذ يضع في اعتباره الدور المنسق والحفاظ لبرنامج الامم المتحدة للبيئة يرى ان البرنامج ينبغي الا يلتزم بدعم مالي غير محدد لخطط العمل المختلفة للبحار الاقليمية بعد مراحلها الابتدائية . وخالفه ممثل اخر وقال ان استمرار الدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة عامل حاسم لتنفيذ خطط العمل للبحار الاقليمية تنفيذا ناجحا

.../...

البرنامج (المقرر ٢٧/١٣)

٦١- وافقت اللجنة على مقرر مقدم من مجموعة الـ٧٧ بصيغته المعدلة من ممثل الفلبين والرئيس وأكند مسئلا مصر والولايات المتحدة على أهمية الحد من نطاق برنامج المياه لزيادة تأثير الموارد المحدودة المتاحة .

التربية (المقرر ٢٧/١٣)

٦٢- وافقت اللجنة على مشروع مقرر اقترحه الرئيس بصيغته المعدلة من ممثلي أوروبا وأستراليا وغانا ومصر والولايات المتحدة .

تأجيل خطة العمل من أجل محقجزات المحيط الحيوي (المقرر ٢٨/١٣)

٦٣- وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وساحل العاج وفرنسا وكينيا والمكسيك والهند والولايات المتحدة الأمريكية في صيغته المعدلة من مقدمي المشروع بعد مشاورات مع ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

اعداد استراتيجيات وطنية للحفاظ (المقرر ٢٧/١٣)

٦٤- وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من المجموعة الافريقية بصيغته المعدلة من ممثل أوروبا .

التصميم (المقرر ٣٠/١٣ ألف وباء)

٦٥- وافقت اللجنة على مشروع مقررين مقدم من لجنة الصياغة من الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصيغته المعدلة من المجموعة الافريقية وممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

٦٦- قال المدير التنفيذي المساعد ان الآثار المالية المترتبة على ادراج البلدان الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي في قائمة البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة من خلال مكتب الأمم المتحدة للسهل السوداني ستبلغ حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا بالإضافة الى التكاليف الادارية والتمس التوجيه من مجلس الادارة بشأن من اين تأتي هذه الاموال .

٦٧- أعرب ممثلون عديدون عن الراي بأنه ينبغي ادراج الدول الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي في قائمة البلدان "من حيث المبلغ" وحتى وان لم تكن الاموال اللازمة متاحة . وقال ممثل مكتب الأمم المتحدة للسهل السوداني انه توجد في الوقت الحاضر (٢ بلدا في القائمة تتلقى جميعها مساعدة بدرجات متفاوتة وان الدعم يقدم بعضه عن طريق تبرعات لكن من الضالبي ما يقدم على اساس مشروع فمشروع . وقال ايضا انه عندما يوجد بلد في القائمة ببذل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني قصارى جهده لتسهيل المشاريع الجديدة في هذا البلد .

٦٨- وفي الجلسة العامة قال المدير التنفيذي انه يفهم ان المجلس يود منه ان ينظر فسي مساعدة البلدان أعضاء مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي في نطاق الموارد المتاحة . فاذا لم ينجح في تنفيذ الفقرة ١٧ من المقرر ٢٠/١٢ ألف فانه سيسعى الى ايجاد وسائل بديلة حيوية لمساعدة هذه البلدان رهنا بالتعهد التي تفرضها الموارد المتاحة

السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية (المقرر ٢١/١٢)

٦٩- وافقت اللجنة على مشروع مقرر مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصيغته المعدلة من مقدمه وعند تقديم المشروع ركز ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الضوء على الزيادة من الضرر الذي يصيب صحة البشر والبيئة من جراء استخدام المواد السامة والاتجار فيها بالرقابة ومن جراء اساليب التصرف فيها على نحو لايعول عليه ، ومن جراء نقل التكنولوجيا غير السليمة والفشل في وضع النصوص التشريعية المناسبة . إن الزيادة الملحوظة في الهلاكات من الضرر والتأثيرات البيئية الفاجعة عن المواد الكيميائية لاترجع الى حد كبير الى تحسين المعلومات بقدر ما ترجع الى النمو الحقيقي في الاصابة بالتلوث الكيميائي إن مأساة تسمم السكان على نطاق واسع في بهيول بالهند ليست الا أحد الحلقات في سلسلة طويلة من الكوارث وهكذا يتضح بجلاء متزايد أن من الضروري تعزيز الاجراء التنظيمي من قبل جميع المنظمات والمؤسسات المختصة الدولية والحكومية الدولية والوطنية للتصدي لعملية التلوث الكيميائي المتزايد للبيئة على نطاق واسع بلا ضابط .

٧٠- وفي الجلسة العامة قال المدير التنفيذي أنه يرى أن الزيادة المشار اليها في الفقرة ٥ من المقرر تزيد على الاعتماد المقرر من مجلس الادارة لبند الصحة والمستوطنات البشرية فسي المديرانية .

البرامج الاقليمية ودون الاقليمية في امريكا اللاتينية والكاريبى (المقرر ٢٢/١٢)

٧١- في الجلسة ١٥ للدورة ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو كان أمام المجلس مشروع مقرر عمن هذا الموضوع مقدم من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبى (UNEP/GC.13/L.29/Rev.1) .

٧٢- اعتمد المقرر بتوافق الآراء .

مصادر اضافية للتمويل (المقرر ٢٢/١٢)

٧٣- في الجلسة ١٢ للدورة المعقودة في ٢٢ أيار/مايو كان أمام المجلس مشروع مقرر من هذا الموضوع مقدم من وفود سرى لانكا والمكسيك والهند (UNEP/GC.13/L.24) .

٧٤- اعتمد مشروع المقرر بتوافق الآراء .

الصناديق الاستثنائية (المقرر ١٣/٢٤)

٧٥- في الجلسة ١٣ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عين هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.25) .

٧٦- اعتمد مشروع المقرر بتوافق الآراء .

تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج (المقرر ١٣/٢٥)

٧٧- في الجلسة ١٣ للدورة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، كان أمام المجلس مشروع مقرر عين هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.26) .

٧٨- اقترح المكتب اجراء تعديلات في صياغة الفقرتين ١ و٢ وأدخلت هذه التعديلات شفويا .

٧٩- تساءل ممثلون عديدون عن التغييرات وأشاروا الى أن الصياغة في وضعها الراهن قد وافق عليها أغلبية الوفود بعد نقاش طويل على أنهم على استعداد لتقبل الحذف المقترح في نهاية الفقرة ٨ بشرط الاحتفاظ بالصياغة الواردة في الفقرة ٢ والتي تروجو من المدير التنفيذي أن يتخذ جميع الخطوات والعملية في أسرع وقت ممكن .

٨٠- أشار نائب المدير التنفيذي الى أن المجلس ، في الفقرة ٢ من مقرره ١٩/١٢ ، رجاء من المدير التنفيذي " أن يواصل السعي الى الحد من ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج " لتكون في حدود ٣٣ في المائة من المساهمات المقدرة في عام ١٩٨٤ . " وما كان هذا أمرا يتسنى الوفاء به " في أسرع وقت ممكن " . وهكذا ففي الوسع أن المدير التنفيذي أما إن يواصل السعي وأما أن يحقق النسبة ٣٣ في المائة المستهدفة في فترة زمنية معينة ومبين الضروري في هذه الحالة الأخيرة أن تعطى له تعليمات محددة عن الخطوات العملية التي ينبغي أن يتخذها .

٨١- لاحظ أحد الممثلين أن النقاط المثارة آينئذ كان ينبغي أن تثار اثناء مناقشة هذا البند .

٨٢- رأى ممثلون آخرون أن المشكلة لا تخرج عن كونها مشكلة صياغة ، واقترحوا عبارة تتلافي المشاكل التي تواجه المكتب في النص الحالي . ومن رأيهم أنه ينبغي أن تترك للمدير التنفيذي ادارة الامانة وتحديد كيفية بلوغ الهدف المنشود وغاية الأمر أن يعطى توجيهها عاما عن كيفية قيامه بذلك .

٨٢- أكد نائب المدير التنفيذي على النتائج المترتبة على مقرر يقضي بأن يحدد المدير التنفيذي من الانفاق على ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لتكون في حدود ٣٣ في المائة من مستوى التبرعات . وينبغي ادراك أن المدير التنفيذي لن يستطيع تحقيق هذا الهدف عند مستوى التبرعات الحالي إلا إذا خفض عدد الموظفين بدرجة ملحوظة وبذلك تقل قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ البرنامج الذي قد وافق عليه مجلس الإدارة . وسيفترض المدير التنفيذي إذا أعطى بدائل اختيار أن المجلس يود منه أن يعمل بكيفية بألا يضار البرنامج المتعدد من المجلس .

٨٤- اعتمد مشروع المقرر بتوافق الآراء بعد إعادة صياغة اجزاء من الفقرتين ٢ و ٨ على النحو الذي اقترحه عدد من الممثلين .

٨٥- لاحظ ممثل المكسيك أن الفقرة المتعلقة بنقل وظيفة ف - ٥ من ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج إلى الباب ذي الصلة من الميزانية العادية للأمم المتحدة قد حذفت من النص الأصلي لمشروع المقرر الذي ناقشته المجلس وأن المسألة لا تظهر في مشروع السائر الذي جـرته اعتماد وقال إنه يود أن يوضح أن وفده مع سائر الوفود يؤيد هذا النقل .

مندوب البيئة (المقرر ٣٧)

٨٦- في الجلسة ١٢ للدورة ، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ، كان أمام المجلس مشروع مقرر عن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GC.13/L.31) .

٨٧- اعتمد مشروع المقرر ، بصيغته المعدلة شفويا من ممثل المملكة المتحدة ، بتوافق الآراء .

الفصل الرابع

تقارير المدير التنفيذي

١ - عند النظر في البند ٤ من جدول الأعمال ، في الجلسات من الاولى الى الخامسة ، كان أمام المجلس التقرير السنوي للمدير التنفيذي (UNEP/GC.13/2) و Corr.1 و Corr.2 ، والتقرير التمهيدي للمدير التنفيذي (UNEP/GC.13/3) ، وتقرير عن الآثار البيئية للفصل العنصرى (UNEP/GC.13/3/Add.1) ، وتقرير مرحلي عن اعداد المنظور البيئي (UNEP/GC.13/3/Add.2) ، وتقرير عن تنفيذ الامانة للمقررات التي اعتمدها مجلس الادارة في دورته الثانية عشرة وموجز القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين والتي تتطلب قيام برنامج الامم المتحدة للبيئة باتخاذ اجراءات محددة (UNEP/GC.13/3/Add.3) ، والتوصيات والنتائج التي اعتمدها مؤتمر الصناعة العالمي المعني بالادارة البيئية ، والمؤتمر البرلماني الدولي المعني بالبيئة ، والاجتماع العالمي للمنظمات غير الحكومية المعني بالبيئة والتنمية (UNEP/GC.13/3/Add.4) وتقرير المدير التنفيذي عن الوسائل المبتكرة للتمويل (UNEP/GC.13/3/Add.5).

٢ - أشار المدير التنفيذي في بيانه الاستهلالي في الجلسة الافتتاحية (UNEP/GC.13/3/Add.7) الى الرسالة التي تضمنها التقرير عن حالة البيئة لعام ١٩٨٤ ، ألا وهي التفاعل الحاسم بين البيئة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وقال أن هذا الموضوع قد أكدته بشكل مأساوى الازمة الافريقية اذ قد بدأ الكثيرون من قادة العالم والجمهور في ارجاء العالم يقدررون ابعاد الازمة .

٣ - وفي حين استجاب المجتمع الدولي للآزمة بكرم فياض ، ساد القلق على نطاق واسع خشية ان تستمر "الجفاف" و "الجفاف" و "الكارثة الطبيعية" ، وما يترتب عليها من المعاناة المروعة ، من سنة لآخرى نتيجة لعدم اتخاذ اى اجراء لمنع تدهور الاراضي الى درجة تصبح عندها عاجزة عن اعادة العدد المتزايد من قاطنيها . وقدر الصليب الاحمر انه لو أصحى المجتمع الدولي الى تحذيرات برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن الاخطار في افريقيا ، لأمكن خفض تكاليف الاغاثة الحالية بمقدار ٦٠ في المائة .

٤ - وبالمثل فقد وجهت كارثتا بهوبال ومكسيكو نظر الجمهور الى المخاطر الناجمة عن انشواص معينة من المصانع الكيميائية . فثمة حاجة الى فرض تدابير وقائية للسلامة اشد صرامة ، بسبل ولمزيد من الرقابة على صنع وتسويق واستخدام مبيدات الافات ومزيد من التعليم بشأنها . ان من الافضل قطعاً منع الكوارث بدلا من التخفيف من حدتها بعد وقوعها .

٥ - وأكد ان الاولوية الاولى تتمثل في مساعدة الامم النامية على بناء قدراتها الذاتية على التحليل والادارة البيئيين . وهذا يعني مزيدا من المساعدة لتمكين حكوماتها من تحسين التخطيط على المدى المتوسط والطويل . بيد ان القرارات الرئيسية التي تمس البيئة تتخذ في جميع البلدان لسوء الحظ ، من طرف وزارات ضخمة الانفاق ما زالت تفتقر الى الوعي والاختصاص في مجال البيئة بينما تؤدي الآليات البيئية دورا ثانويا وممولا تمويليا ناقصا .

٦ - وأضاف أن أحد الحلول قد يكمن في إنشاء لجان وطنية للبيئة تتكون من ممثلين من مختلف الإدارات الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية ، والهيئات العلمية ، ووسائل الإعلام ورجال الأعمال والصناعة . وقد كان اسهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ذلك متدنياً في دعوة شخصيات مرموقة الى أن تكون سفراء صداقة للبيئة بغية إبقاء القضايا المعنية ماثلة أمام الجماهير عامة . وكانت الاستجابة الأولية مواتية .

٧ - لقد أشير بحق الى أن ثلاثة أرباع التنمية العالمية ممولة من طرف القطاع الخاص ، وأن المنظمات الدولية قد وجهت في الماضي الى الحكومات اهتماماً أكثر مما ينبغي . وقد شادت ثلاثة مؤتمرات كبرى تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ الدورة الماضية لمجلس الإدارة : مع البرلمانيين والجماعات غير الحكومية ورجال الأعمال والصناعة وقد أعطت كلها نتائج مباشرة للغاية وهكذا أصبحت لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دائرة تأييد جديدة تتطلع الى ترويجها .

٨ - كما أن السنة الدولية للشباب أتاحت لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدء حوار مع الشبان ويتيح المؤتمر العالمي الذي يختتم عقد الأمم المتحدة للمرأة فرصة مماثلة بخصوص المرأة . ان عبء الأمانة البيئية في البلدان النامية يقع بصفة أساسية على كاهل المرأة ، كما أن المرأة هي التي استت البعض من أهم الحركات الجماهيرية .

٩ - وأشار الى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يواصل تركيز موارده على جمع السدول لمكافحة مشاكلها البيئية التي لا تتجزأ ، مطالب باتخاذ بعض القرارات الصعبة ، وهو يسعى للحصول على توجيّه من المجلس بشأنها . وأوضح أن على البرنامج استخدام موارده الضئيلة على نحو يسمح بتدقيق أكبر اثره ، وأن التدقيق في التبرعات لصندوق البيئة أعاق على نحو خطير تنفيذ البرنامج المعتمد ، وبالتالي فإن وسائل التمويل الابتكارية جديدة بأن ينظر فيها بعناية .

١٠ - والأمم المتحدة التي أصبحت حديثاً موضع انتقاد مفرط في حديثه ، على وشك الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشائها تحت شعار "الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل" وأكدت أن من بين الشروط المسبقة لقيام عالم أفضل هو وجود بيئة أفضل ، بيد أن البيئة البشرية تتدهور ، والى ، كما أن التنافس على الموارد المتناقصة يمكن أن يقوض الأمن الاقتصادي والسياسي للدول . ومن المأمول بالتالي أن يقرر مجلس الإدارة أن يبلغ الدورة التذكارية للجمعية العامة ببيان من التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في ميدان البيئة ، كمساهمة منه في اعلام الجمهور بالانجازات العديدة للأمم المتحدة .

١١ - وفي المناقشة التي تلت ذلك ، كرر كثير من المتحدثين تأكيد التزام حكوماتهم ازاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وتأييدهم لانجازات المدير التنفيذي والأمانة وتأييدهم المخططات التي اتخذت لزيادة فاعلية برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأعرب عدة متحدثين عن ارتياحهم لاملاح دائرة الاعلام .

١٢ - وكان هناك اتفاق عام على أن وثائق هذه الدورة أعدت على نحو جيد وشامل ، وبصفة خاصة التقرير السنوي للمدير التنفيذي (UNEP/GC.13/2 و Corr.1 و Corr.2) الذي أعطى صورة واضحة وشاملة عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال عام ١٩٨٤ . وكان هناك اتفاق عام أيضا على ضرورة إصدار التقرير السنوي حتى في عام ١٩٨٦ ، الذي لن تعقد فيه دورة لمجلس الإدارة ، وأعرب عدد من المتحدثين عن موافقتهم على التقرير التمهيدى للمدير التنفيذي (UNEP/GC.13/3) والبيان الاستهلاكي الحافز للعزائم .

١٣ - تم الترحيب عموما بالنجاح الذى حققته المؤتمرات الرئيسية التى قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة برعايتها، مع البرلمانين والمجموعات غير الحكومية المعنية بالتنمية وممثلي الصناعة العالمية ، والتي عقدت في عام ١٩٨٤ وأوائل عام ١٩٨٥ كجزء من سياسة توسيع مجال التأثير، وأعرب عدد من المتحدثين عن أملهم في أن يترتب على ذلك دعم مقتراید لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وينبغي أن تمثل تلك المؤتمرات بداية حوار متواصل مع صانعي السياسات وصانعي القرارات ، وذوى التأثير على الرأى العام . وأعرب عدد من المتحدثين عن حماس خاص في تأييد توصيات

واستنتاجات مؤتمر الصناعة العالمى المعنى بالإدارة البيئية ، والذي قالوا أنه شكل تحولا ايجابيا هاما ، وأعرب أحد المتحدثين عن بعض التحفظات بشأن التوصيات المتعلقة بـ " تلوث الشمال ثقافيا للجنوب " الذى اعتمدته الاجتماع العالمى للمنظمات غير الحكومية المعنى بالبيئة والتنمية . وأشاد عدد من المتحدثين بالمؤتمر البرلمانى الدولى المعنى بالتنمية والذي رأوا أنه كان نجاحا ياهرا على نحو خاص . ونالت التأييد والاتصالات التى أجريت بالشباب فيما يتعلق بالسنة الدولية للشباب ، والخطط لمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى المؤتمر العالمى الذى سيعقد قريبا لاستعراض وتقييم انجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة .

١٤ - وأعرب عدد من المتحدثين عن الرأى بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع خطط عمل قيّمة للغاية ، غير أن بعضهم أعرب عن أن هناك قصور فى المشاريع العملية لتنفيذها . ورؤى أن آلية غرفة المقاصة ، والتي أيدوها العديد من المتحدثين ، أداة أساسية لهذا الغرض ، وحثت الحكومات الأعضاء على أن تنضم إليها وأن تلعب دورا نشطا فيها . بيد أن أحد المتحدثين أشار الى أن تقديم المساعدة التقنية لا يندرج فى إطار ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

١٥ - وفيما يتعلق بالمنظور البيئى حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، رأى عدد من الممثلين انه يتم حاليا احراز تقدم فى أعمال كل من اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، واللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات دون التعرض لعراقيل ، وحثوا على أن استراتيجيات التخطيط البيئى والانمائى ينبغي أن تقوم على أساس مبدأ الوقاية خير من العلاج .

١٦ - واتفق عموما ، على أنه تم احراز تقدم كبير خلال السنة الماضية فى تنفيذ برنامج مونتيفيديو لتطوير القانون البيئى واستعراضه دوريا ، وذلك خاصة باعتماد اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون وصياغة مبادئ مونتريال التوجيهية لحماية البيئة البحرية ، وتطبيق نظام الاخطار المؤقت بشأن الموارد الكيميائية المحظورة والمقيدة بشدة .

١٧ - أيد عدد من المتحدثين اقتراح المدير التنفيذي بأنه ينبغي مواصلة نشر التقارير عن حالة البيئة على أساس سنوي ، وبأن قضية "الصحة والبيئة" ينبغي أن تكون موضوع تقرير عام ١٩٨٦ . وأعرب أحد المتحدثين عن تخوف من أن قضية مقترحة أخرى ، وهي "العمل والبيئة" قد تمثل تكراراً للعمل الذي تضطلع به حالياً منظمة العمل الدولية ، إذا ما لم تكن متصلة على وجه التحديد ، بأن حماية البيئة على التنمية الاقتصادية والعمالة . وأكد منحدثان أن مشكلة النفايات الخطرة ينبغي أن تشكل هي أيضاً موضوعاً لأحد هذه التقارير في مستقبل قريب . وحظي بالقبول مقترح المدير التنفيذي بأن يتخذ تقرير عام ١٩٨٧ شكل مسح عام لما يحدث في البيئة ، واقترحه بأن يمثل النمط المتبع في طرق موضوع واحد أو اثنين من المواضيع الاقتصادية أو الاجتماعية المحددة والمتصلة بالبيئة في السنوات الزوجية ، بالتناوب مع تقييم عام للبيانات المتاحة (من النظام العالمي للرصد البيئي وغيره من المصادر) في السنوات الفردية . واقترح جميع الأربعين أن نحو ذلك من القضايا البيئية الأخذة في الظهور التي طرحتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى الآن ونشرها في شكل كتاب موضح برسوم بيانية .

١٨ - أيد عدد من المتحدثين بشدة الجهود الرامية لمكافحة التصحر ، إلا أنهم أعربوا عن استيائهم للبطء في تنفيذ خطة العمل بصورة عامة ، لعدم كفاية الاستجابة الفعالية من طرف البلدان المتقدمة النمو وكذلك البلدان النامية . وأكدوا بوجه خاص أن البلدان المتضررة بصورة مباشرة ينبغي أن تمنح هذه المشكلة أولوية عليا . وفي هذا الصدد تم الترحيب على نطاق واسع بالمؤتمر المقترح لهذه بشأن البيئة الأفريقية في وقت لاحق من عام ١٩٨٥ .

١٩ - اتفق عموماً على أن ضغوط الميزانية الحالية تعوق على نحو خطير أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأعلن عدد من الممثلين عن زيادة تسرعات بلدانهم لصندوق البيئة (أندونيسيا وماليزيا $\frac{1}{3}$ في ٢٣ في المائة ؛ سويسرا : ١٠ في المائة بالفرنكات السويسرية ؛ وتركيا : ٥٠ في المائة ؛ الفروج : ١٠ في المائة بالإضافة إلى مبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار) أو الإبقاء على قيمة تبرعاتها بالدولار (فنلندا واليابان) . وأعلن ممثل بادر غينيا الجديدة أول تبرع من حكومة بلاده لصندوق البيئة (١٧ ٠٠٠ دولار) . وقال ممثل الأرجنتين أن التبرع الإضافي المقدم من طرف حكومتهم سيتم استخدام لتمويل حائنة دراسية حكومية دولية ومشروعين من مشاريع غرفة المقاصة . وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، حين أعلن أن حكومة بلاده سوف تبقي هذه السنة أيضاً على الحجم النهم لتبرعها (١٠ ملايين دولار) للصندوق ، أن هذا التبرع يمثل نسبة أعلى مما يجب (الثلث) من الموارد الكلية للصندوق والبيئة وأكد أنه ينبغي توسيع نطاق القاعدة المالية للصندوق . وأعرب متحدثون عديدون عن الرأي بأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن تتكيف تبعاً لمدى توافر الموارد ، ويعني ذلك تركيز البرنامج وإجراء مزيد من التخفيض في الأنشطة الأقل أهمية .

٢٠ - أكد عدة متحدثين الدور الحفاز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الشأن ، وذكر بعضهم أن الأولوية الأولى للبرنامج ينبغي أن تخصص للمشاريع العالمية وليس المشاريع الإقليمية أو دون الإقليمية . وركز عدد من المتحدثين ، مع ذلك ، على أهمية الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي يمكن أن تساعد على تعزيز استخدام الموارد المتاحة على نحو أفضل وزيادة الفعالية ، وحثوا المجلس على أن ياتخذ في الاعتبار التوصيات التي اعتمدها المؤتمرات الإقليمية ، في حين أشار متحدثون آخرون مع التأييد إلى العمل المنجز في ميدان البيئة بواسطة منظمات التعاون الإقليمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ووجد أحد الوفود النظر إلى الامكانيات الكامنة في السلطات المحلية التي يستطيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستغلها في أغراض التعاون .

٢١ - وأثنى العديد من المتحدثين على برنامج البحار الإقليمية ، غير أن عددا منهم أعرب عن قلقه من أن يؤدي نقل مركز الأنشطة البرنامجية من جنيف إلى نيروبي إلى الاضرار بفعاليتها . وأعرب أحد المتحدثين عن امله في أن توكل مسؤولية تنسيق البرنامج من الآن فصاعدا إلى المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . واقترح متحدث آخر أن يؤخذ في الاعتبار احتمال توسيع نطاق البرنامج ليشمل المحيطات .

٢٢ - ونوه العديد من المتحدثين بالنجاح المحرز في بحر النهر سنين الأخيرة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في إيقاف تردى البحر الأبيض المتوسط . وأشار إلى تبرعات الأفراد لمراكز إقليمية مثل المركز الإقليمي لمكافحة التلوث بالنفط . وأكد أيضا على أهمية الاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقد في جنوة بإيطاليا للاحتفاظ بالذكرى السنوية العاشرة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط .

٢٣ - وأعرب عدد من المتحدثين عن قلق شديد فيما يتعلق بالحوادث الكيميائية التي وقعت في العام الماضي وقال أن هناك حاجة إلى قدر أكبر بكثير من العناية وإلى قواعد أشد صرامة . ومن الممكن أن يكون السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية أداة مفيدة في هذا الشأن وأشار بعض المتحدثين إلى الحاجة إلى مدونة قواعد سلوك ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية ، لضمان أن تكون العمليات الكيميائية في البلدان النامية ، أو عمليات نقل الكيميائية إلى البلدان النامية ، خاضعة لعمليات مراقبة صارمة مثل تلك المطبقة في بلد المولدين أو بلد المنشأ . وأيد أحد الممثلين الاقتراح بأن ينشئ ، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نوع من تبادل المعلومات عن هذه الحوادث .

٢٤ - وأعرب عن اهتمام شديد بالاقتراح الذي كرره من جديد المدير التنفيذي بشأن إنشاء مراكز دولية للدراسات التطبيقية والتدريب ، وأعلن أحد الممثلين أن حكومته سوف تنظر في إمكانية استضافة مركز من هذا القبيل ، بينما أشار ممثل آخر إلى الخبرة المتاحة في هيئات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الدولية في مجال أغراض التدريب من هذا القبيل .

- ٢٥- وقال أحد المتحدثين أنه قلق فيما يتعلق بمراقب الـ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار تقريبا الزائد بصفته سلف مقدمة للموظفين . ونظرا لأن عددا من موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة معينين يعقود مخدمته المدة ، فإنه يأمل أن تكون قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لضمان رد هذه المبالغ إلى المنظمة قبل أن يحل أجل عقود الموظفين المعايين .
- ٢٦- والاقتراح الوارد في التقرير التمهيدي (الفقرة ٨٣ من UNEP/GC.13/3) بأن ينظر مجلس الإدارة في عقد دورة في عام ١٩٨٨ لدراسة واعتماد البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، استقبل بفتور ، فقد أيد أحد المتحدثين الفكرة ، وشاركها عدد منهم ، واقترح متحدثان أن المسألة ليست عاجلة ومن الممكن أن الحال إلى لجنة المتحدثين الدائمين بعد سنة ١٩٨٧ ، في حين رأى أحد المتحدثين أن من الممكن مناقشتها بانية أن يتخذ المجلس مقورا بشأنها في دورته الرابعة عشرة . وفيما يتعلق بالبرنامج نفسه ، ادعى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتحصل فعلا حصة غير متناسبة من تكاليف المشاريع المشتركة مع الوكالات المدمجة ، وأنه ينبغي أن يأتي قدر أكبر من الموارد من الميزانيات العادية للوكالات المعنية .
- ٢٧- واقترح أحد المتحدثين أن ينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إضافة أرملة مواضع جديدة إلى مجالات أولوياته : إستحداث تكنولوجيات منخفضة التكلفة وأقل تلوثا ، تدريب القوى العاملة على معالجة المشاكل البيئية ، إنشاء واستعمال قاعدة بيانات بيئية ، والمشاركة المتعلقة بتركيب معدات مكافحة التلوث في الوحدات الصناعية القائمة .
- ٢٨- وذكر متحدث آخر أن من الضروري الاعتماد على المصروفات العامة وتخفيض تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج بأقصى قدر ممكن .
- ٢٩- وأكد عدد من المتحدثين بقوة على أن نجاح التعاون الدولي في ميدان بيئة يتطلب تعايشا سلميا ووضع حد لسباق التسلح ، ولا سيما حين يكون هناك خطر امتداد هذا السباق إلى الفضاء الخارجي .
- ٣٠- وفي هذا الصدد أشار بعضهم إلى الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية حين أسهمت شعوب كثيرة في هزيمة النازية ، وإن كان الدور الحاسم هو الذي قامت به دول الحلفاء السوفييتية المتعددة الجنسيات وقواتها المسلحة . رحبوا جميع الدول والمؤسسات الدولية التي تقيم الندوة الدولية الأيكولوجية بشأن " حماية البيئة وصيانة السلام على الأرض " المقرر عقدها في بلغاريا في عام ١٩٨٦ .
- ٣١- وذكر عدة متحدثين أن إنتاج الأسلحة يستنفد موارد هامة يمكن استغلالها في برامج تنموية وللحماية البيئية ، وأن دراسة الآثار السلبية لسباق التسلح بالنسبة لسلامة البيئة ينبغي أن تكون بين الأنشطة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .
- ٣٢- وشجب مختلف المتحدثين تجارب الأسلحة النووية في جنوبي المحيط الهادئ وقالوا إنه يجب ، في رأيهم ، إعلان المنطقة منطقة خالية من الأسلحة النووية .

٢٢- ذكر أحد الممثلين أن العلماء في بلده يقومون بإعداد نشرة في عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ عن اثر نزاع نووي محتمل على البيئة .

٢٤- وزجبت عدد من المتحدثين بتقرير المدير التنفيذي عن الآثار البيئية للفصل العنصري (UNEP/GC.13/1/ 3/Add.1) الذي اعتبروه ممارسة غير إنسانية ومخزية تغفلت آثارها الضارة في كل أوجه الحياة في جنوب أفريقيا ، بما في ذلك ظروف العمل في المناجم ، وطالبوا المدير التنفيذي بمواصلة رصد آثار الفصل العنصري على البيئة .

٢٥- وشجبت عدد من المتحدثين الأضرار الخطيرة التي تحدثها إسرائيل في البيئة في الاردن وفي الأراضي العربية المحتلة ، وعدم امتثالها لقرارات الجمعية العامة والقانون الدولي ، وأدانوا ، على وجه الخصوص ، المشروع المقترح لإنشاء قناة تصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت بنتائجها البيئية المندرة بالسوء ، إذ قد يسبب أضراراً في المنطقة لا يمكن رأتها . وقال أحد المتحدثين إن الحالة أصبحت ملحة للغاية نظراً لأن أعمال الإنشاءات في أكثر أجزاء المشروع أهمية ، تنوشك على الانتهاء .

٢٦- وشجبت أحد الممثلين كون التقرير السنوي ، عندما أتى على ذكر الكوارث الكيميائية من صنع الانسان التي وقعت في العام المنصرم ، أغفل ذكر استخدام بلد للغازات السامة في حربه مع بلد مجاور ، ذلك العمل الذي كانت له عواقب بيئية خطيرة .

٢٧- وقال متحدث آخر إن للحروب آثاراً سلبية حتمية على البيئة لدى كل من الطرفين المتحاربين ، وذكر في هذا الصدد قصص هذا البلد الثاني للمناطق السكنية وناقلات النفط . وقال ان العلاج البيئي لهذه الآثار السلبية هو انتهاء الحرب .

٢٨- ومارس ممثل جمهورية ايران الاسلامية حقه في الرد فقال إن ممثل العراق قدم بياناً لا أساس له ولا صلة له بالموضوع . فقد كشف تحقيق أجراه مجلس الأمن عن أن الأسلحة الكيميائية استخدمت في المناطق التي جرت زيارتها . ووقعت البيئة الايرانية ضحية أعمال قام بها النظام العراقي المعتدي فتعرضت السفن التجارية والطائرات المدنية والمدنيون من جميع الجنسيات للخطر .

٢٩- وقال المدير التنفيذي ، رداً على نقاط أثبتت أثناء الحوار ، إنه ممتن للغاية لجميع المتحدثين لعبارات التقدير التي أفصحوا عنها فيما يتعلق بموظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبعملهم ، وللعبارات الرقيقة التي وجهوها اليه شخصياً . وتطرق الحوار الى أهم المسائل التي أشارها في تقريره التمهيدي . فقال إنه كان يلتزم ردوداً ملموسة على أسئلة ملموسة وقد تلقى الكثير منها . وشكر الحكومات التي ذكرت أنها تبقي على تبرعاتها لصندوق البيئة أو تزيد من مساهمتها . ولم ينسى الحكومات التي تعزز الحفاظ على القيمة الدلالية لمساهمتها فتزيد بها بنسبة كبيرة على أساس عملاتها الوطنية .

٤٠ - ووجه أحد المتحدثين سؤالا عن المبالغ المعلقة كسلف مقدمة للموظفين ، وأعرب عن القلق لأنها ينبغي أن تستدد . وتتكرر المبالغ المذكورة من منح تعليمية (هي العنصر الرئيسي) ودفعات مقدمة للسفر ودفعات مقدمة من المرتبات ، وكلها تتماشى مع الاجراءات المعتادة للأمم المتحدة . وتتم تسريتها في نطاق جداول زمنية محددة واضحة المعالم . ويتضمن الرد على تقرير مبرلة مراجعي الحسابات تحليلا كاملا للمواقف .

٤١ - وقد أعرب عن بعض المثلين من أن الموضوع المحتمل لتقرير مقبل عن حالة البيئة ، أي العمالة والبيئة . قد يكون تكرارا عن قضايا به منظمة العمل الدولية . فقال إن بوسع ، مع هذا ، أن يؤكد أن الترابية التي سيتم تناولها في ذلك التقرير ان تكون كما توقع هذا الممثل بحق ، تكراراً للنسب التي قامت به منظمة العمل الدولية .

٤٢ - وقال إنه متأكد من تحقيق الآمال التي أعرب عنها عدد من المتحدثين بألا يكون لنقل برنامج البحار الاقليمية الى نيويورك أثر على كفاءته ، وقال إن من مسؤوليته الشخصية ضمان أن يؤدي البرنامج المذكور مهمته بنشاط في مراكب الجديد .

٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قاعدة مالية موسعة ، قال ان زيادة حدثت بالفعل في عام ١٩٨٥ بست مساهمين في صندوق البيئة ، فإذا أخذ في الاعتبار أنه لا يتوقع أن تتبصر انبساطان الاقل نسبوا في ظل مشاكلها الاقتصادية الصعبة الراهنة ، فمن يكون التوازن الجغرافي بين المساهمين غير معقول . وعند محاولة تحديد أسباب ضعف السوارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتمويل الذي يبلغ ١٢ مليون دولار في العام ، بالمقارنة برقم التخطيط المعتمد أصلا من مجلس الادارة في دورته العادية عشرة ، قد يكون من المفيد أن تقارن المبالغ المدفوعة بالفعل بالمبالغ التي كانت ستدفعها مختلف المجموعات لو كانت المساهمات قدرت وفقا لمعايير الجمعية العامة . ويبدو ، على هذا الأساس أن ثمة عجزا يقرب من ٤ ملايين من الدولارات بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة ، وعجزا يبلغ ٨ مليون دولار بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو كمجموعة . ومن حيث المجموعات الفرعية ، فإن مساهمات افريقيا ومساهمات بلدان غربي أوروبا باستثناء بلدان الشمال . ومساهمات بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، لا زالت دون الأنصبة المقدرة . أما مساهمات آسيا والمحيط الهادئ ومساهمات أمريكا اللاتينية والكاريبي ومساهمات أوروبا الشرقية فقد كانت أعلى بكثير مما كان يتوقع لها أن تكون وفقا للأنصبة المقررة . ومن ناحية أخرى فإن مساهمات بلدان الشمال الخمسة كانت أعلى بكثير من أرقام الأنصبة المقدرة . في حين كانت مساهمات الدول العربية قريبة جدا من الأنصبة المقدرة .

٤٤ - ويبدو أنه ما يزال ثمة خلط فيما يتعلق بتكاليف البرنامج وتكاليف دعمه . إلا أنه يود مرة أخرى أن يبين أنها ليست مرادفة لتكاليف الادارية . ففي ظل هذه الظروف ، قد يكون من المناسب العودة الى نظم الصندوق ووضع ميزانيتين منفصلتين . وعلى أية حال ، فإن التكاليف الادارية بلغت حوالي ١٧ في المائة من البرنامج الجديد المقترح . وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتفظ ، بناء على قرار منه شخصيا ، بحوالي ٢٥ في المائة من وظائفه شاعرا

٤٥ - وفي صدد البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، فإن عددا من المتحدثين انتقدوا الوكالات المتخصصة قائلين إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدفع أكثر مما ينبغي ، وأن هذه الأنشطة ينبغي أن تحمل على الميزانيات العادية للوكالات . وردا على هذه الملاحظات ، قال إنه يود أن يؤكد أنه كان مطلوباً من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وفقاً لقرار الجمعية العامة بإنشائه ، أن يمول بالكامل أو جزئياً تكاليف المبادرات البيئية الجديدة المضطلع بها في نطاق منظومة الأمم المتحدة . والواقع أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان ينجح دوماً في حث الوكالات على الوفاء بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من هذه التكاليف . وبصورة أعم ، ينبغي النظر إلى المبالغ التي يسهم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في سياق إدخال عنصر بيئي في برامج أكبر وأرحب بكثير تمويلها بطبيعة الحال الوكالات المعنية على مدى عدة سنوات قبل أن يتدخل البرنامج . الاستفادة من هذه الثروة من الخبرات . وكان ذلك مثالا طيبا للدور الحفز الذي يقوم به البرنامج . وقال إنه يأمل ألا يضر مجلس الإدارة بالعلاقة القيمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الشريكة . وفيما يتعلق بالمقرر الخاص بالبرنامج البيئي على مستوى المنظومة ، فإن من الممكن اتخاذه في الدورة الرابعة أو في عام ١٩٨٧ ، غير أن البرنامج لن يكون متاحاً إلا في عام ١٩٨٨ . وقد لا يكون من صالح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحيل المسألة إلى أية هيئة فرعية ، مثل لجنة الممثلين الدائمين ، لأن من شأن ذلك أن يحط من وزن البرنامج والأهمية التي يعلقها عليه مجلس الإدارة ، ومن شأن ذلك ألا يزيد من حماسة الوكالات .

٤٦ - وكان أحد المتحدثين قد ذكر أن منح المساعدة التقنية يخرج عن نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة . فاستشهد المدير التنفيذي بقرار الجمعية العامة الذي منح البرنامج الولاية المذكورة .

٤٧ - وكان من بين الأنشطة الأربعة الإضافية التي اقترحها أحد المتحدثين ثلاثة جارية بالفعل بصورة أو بأخرى . أما الاقتراح الرابع فستنظر فيه الأمانة بعناية .

٤٨ - وبدأ أن جميع النتائج والتوصيات التي توصلت إليها المؤتمرات الثلاثة الطامحة ، مقبولة لدى مجلس الإدارة ، باستثناء توصية واحدة قدمها الاجتماع العالمي للمنظمات غير الحكومية المعني بالبيئة والتنمية ، فيما يتعلق "بالتلوث الثقافي" . والواقع أن هذه التوصية لم تكن موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وستأخذ الأمانة في اعتبارها النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه المؤتمرات ، بالإضافة إلى توصيات مختلف المؤتمرات الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٤٩ - وبصفة أعم ، يبدو أن المجلس يرى أن التركيز ينبغي أن يكون مكثفاً على مكافحة التصحر ، مع التشديد على الأفعال أكثر من الأقوال ؛ وأن البرنامج ينبغي أن يزداد تركيزاً ؛ وأن يستمر التقرير السنوي والتقرير عن حالة البيئة في الصدور سنوياً رغم عدم وجود دورة لمجلس الإدارة في عام ١٩٨٦ ؛ وأن يكون موضوع العدد التالي من التقرير الأخير بعنوان "الصحة والبيئة" ؛ وأن المؤتمر الأفريقي عن البيئة هو مؤتمر هام ينبغي أن يعقد في الوقت المحدد له ؛ وأن العمليات التي تجريها غرفة المقاصة ثبت أنها فعالة للغاية . وأدين الفصل العنصري بشدة ، وأكد مختلف المتحدثين على أن السلم هو الأساس الوحيد لحماية البيئة ككل ، وأن سباق التسلح يضر بتنوع الحياة من شتى جوانبها .

٥٠- ثم نظر المجلس في عدد من المقررات واعتمدها ، وهي تتعلق بمسائل تم ابرازها في تقارير المدير التنفيذي ، وهي المقررات ١/١٣ و ٢/١٣ و ٣/١٣ و ٥/١٣ و ٧/١٣ و ٨/١٣ و ١١/١٣ و ١٢/١٣ و ١٣/١٣ و ١٧/١٣ و ٣٢/١٣ (انظر المرفق الأول أدناه) . ويتضمن الفصل الثالث اهلاء التعليقات التي أدلي بها في وقت اعتماد المقررات .

الفصل الخامس

مسائل التنسيق

١ - نظر المجلس في البند ٦ في الجلستين الخامسة والثانية عشرة للدورة . وكان معروضا عليه التقرير السنوي للمدير التنفيذي (UNEP/GC.13/2 و Corr.1 و Corr.2، الفصل الثالث)، وتقرير لجنة التنسيق الادارية (UNEP/GC.13/5) وتقرير عن الاجتماع المشترك السابع للمدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الممثل) ومكتب لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومكتب مجلس ادارته (UNEP/GC.13/6) .

٢ - وتلي على مجلس الادارة خطاب موجه من المدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الممثل) ، ورد فيه انه ، لسوء الحظ ، ما زال عدد كبير من الناس يعتبرون حماية البيئة والتنمية ضرورتين متعارضتين ، يرون في عملية التحضر خطرا يهدد البيئة ويعتبرونها امرا سيئا في حد ذاته ، متجاهلين بذلك الدور التاريخي للمدن بوصفها مصادر للرزق ومراكز للثقافة للحضارة والابتكار العلمي والتكنولوجي . غير ان ما هو اهم من ذلك ان التحضر ظاهرة لا يسد منها ولا يمكن عكس اتجاهها ، وخاصة في البلدان النامية .

٣ - ان ادارة المدن التي يبلغ عدد سكانها ملايين عديدة ، والمدن التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة برجه عام ، كي تكون بمثابة وسائل للتنمية القابلة للاستمرار من الناحية البيئية ، هو التحدي الرئيسي المطروح امام المخططين وواضعي السياسات في البلدان النامية . فالنجاح فسي ذلك يتطلب نهجا متكاملا وجامعا بين عدة اختصاصات ، حيث ان المدينة الداخلية والحد الحضرى والمنطقة الخلفية الحضرية المباشرة تشكل سلسلة ايكولوجية واجتماعية واقتصادية مستمرة . ولا بد ان يكون التخطيط المتكامل هو الاداة للتوفيق بين الاهداف المتضاربة للوزارات والوكالات القطاعية بغية تحقيق التنمية والتوازن الايكولوجي على السواء . ذلك ان التنمية القابلة للاستمرار من الناحية البيئية هي في مصلحة الجميع ، الا انه لا يزال يتعين استنباط نموذج مناسب .

٤ - ووجه نظر مجلس الادارة الى القرار الذي اعتمدته لجنة المستوطنات البشرية في الاسبوع السابق ، والذي رجاء من مجلس الادارة ان ينظر في تضمين جدول اعماله للدورات المقبلة بندا بشأن التعاون بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الممثل) ، وان يوافق على مناقشة البند بالاستناد الى تقرير مرحلي يشترك فسي اعداؤه المديران التنفيذيان . وقد ارنأت اللجنة انه ، حالما يتم تنفيذ هذه الترتيبات ، ان يعقد من الضروري عقد اجتماعات مشتركة بين مكثبي الهيئتين الادائيتين والمديرين التنفيذيين .

٥ - قدم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استعراضاً موجزاً للوثائق المعروضة على المجلس ، فقال إن الفصل الثالث من التقرير السنوي (UNEP/GC.13/2 و Corr.1 و Corr.2) يتناول التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ، والتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية ، ومع المنظمات الدولية غير الحكومية . كما يقدم لمحة عن الدور التنسيقي والحائز الذي تؤديه غرفة المقامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . أما تقرير لجنة التنسيق الإدارية إلى المجلس (UNEP/GC.13/5) فهو مخصص ، كالمعتاد ، إلى جزئين هما : المسائل البيئية العامة ، وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

٦ - وأوضح أن جوهر التعاون بين برنامج البيئة ومركز المستوطنات البشرية (الموئل) مبين في تقريره عن الاجتماع المشترك السابع بين المكثبين (UNEP/GC.13/6) الذي نظرت فيه اللجنة الجامعة . وأضاف أن مذكرته المتعلقة بموضوع الاجتماعات المشتركة بين المكثبين ذاتها (UNEP/GC.13/6/Add.1) تتضمن في مرفقها قراراً عمده لجنة المستوطنات البشرية وورد ذكره في بيان المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . وعن تسه ، فقد يكون من المناسب ، بالنظر لذلك القرار ، أن يقرر مجلس الإدارة أن يدرج في جدول أعماله الدورات المقبلة بعدد بشأن التعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . ويمكن أن يقرر إدراج هذه المسألة كبنء فرعي في إطار مسائل التنسيق ، وأن يعرض إليه بالتشاور مع المدير التنفيذي للمركز فيما يتعلق بنص مشروع قرار يعرض على الجمعية العامة .

٧ - أما فيما يتعلق بتحليل البرامج الشاملة للمنظمات ، الذي من المقرر أن تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٧ أو ١٩٨٨ (UNEP/GC.13/3/Add.6 و Corr.1) ، فالحالة ما زالت تبدو متسمة إلى حد بعيد بعدم الاستقرار ، فقد قررت لجنة البرنامج والتنسيق أن تنظر خلال عم ١٩٨٧ في العلم والتكنولوجيا وخلال عام ١٩٨٨ في البيئة . بيد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يصعد المقرر في هذه المسألة خلال الأسبوع الجاري وما زال ثم مجال لامكانيات أخرى ، وإذا وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تأييد قرار لجنة البرنامج والتنسيق ، فسيتمعين عندئذ أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٧ ورقة سياسة عامة ، وبما أن مجلس الإدارة لن يعقد دورة في عام ١٩٨٦ فإن البرنامج سيكون مطالباً بالقيام ، مع أمانة الأمم المتحدة بتقديس التقرير ذاته لتنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٧ ، وذلك على الأرجح ، أثناء انعقاد دورة ١٩٨٧ لمجلس الإدارة . وبالتالي فإنه يتعين على المجلس أن يفقه توجيهها في هذا الشأن في السنة الحالية .

٨ - وقد أشار أحمء المتحدثين إلى أن الفقرة ٦ من تقرير لجنة التنسيق الإدارية تتضمن قائمة مفيدة بمجالات التركيز البيئي لمنظومة الأمم المتحدة . غير أنه لوحظ أنه ، في حين أن لجنة التنسيق الإدارية قد عملت بقدر من الاسهاب موضوع الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر ، مع تقديم بعض المقترحات المفيدة في هذا الشأن ، فقد تناوبت بعد ذلك الفريقين الاستشاري المعني بالتصحر ، لكن بقدر كبير من الايجاز ، مع أنه يستحق اهتمام . نظر إلى توسيع نطاق ولايته .

٩ - وقال أحد المتحدثين إن شمة امكانية واضحة لأن يتم اختيار موضوع البيئة من أجل تحليل البرامج الشاملة للمنظمات من المقرر أن تقوم به لجنة البرنامج والمنسقي في عام ١٩٨٨ فقط، وهو موعد متأخر فيما يتعلق ببرامج البيئة المتروكة الاجل شبي صعيد المنظمة . وقدم أحد الممثلين عرضاً مؤتمراً دولي قدم بشأن ادارة المحيط الهادئ ، وهو مؤتمراً انطوت الاممال التحضيرية له على قدر كبير من التعاون فيما بين الوكالات .

١٠ - وتساءل متحدث آخر عما اذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة مدركا لما يمكن أن ينجزه بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل) نظراً للأموال المحدودة جداً المدرجة في الميزانية لذلك المجال . وأكد أن هذا الموضوع بالغ الأهمية وربما تعين إدراج بند مستقل بشأنه في جدول أعمال مجلس الادارة وبنائياً أن ذلكم المجلس المشترك للمديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل) بشأن هذا البند من جدول الأعمال على أساس من جهة مشتركة . وأشير أحد المتحدثين عن استيائه لحقيقة أنه لم يشذليع بعد بأن مشروع يتعلق بإدارة الغابات الصلبة ، بعد عدة سنوات من اعتباره مجال أولوية للتعاون المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل) . وأشير من أملاء أن ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأسماء التي تميل مشروع مقترح عن الادارة المتكاملة المتكاملات الصلبة التي سبب اثنين ، وقد لقي تاييداً ايجابياً من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل) .

١١ - قال ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن منجزات التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد قامت بدور هام ولا سيما في البلدان النامية ، في تيسير الجهود الحكومية الرامية إلى التغلب على الآثار السلبية للمشاكل البيئية بالنسبة للتجارة والتنمية . ويتضمن عمل الأونكتاد في المستقبل بشأن المسائل البيئية تنفيذ النواحي البيئية في برنامج العمل الجديد الكبير لصالح نقل البلدان نمواً واحواش البيئية إلى انشاقات السلع الاساسية . وفي ذلك الصدد ، يسمي الاتفاق الدولي بشأن الاخشاب الاستوائية ، الذي بدأ بإفاد ، وخبراء بطابع خاص ، إلى حد ما . ونظراً لأن الحكومات المعنية تدرك أن الاخشاب الاستوائية سلعة تختلف عن غيرها من السلع جملة ، فقد تضمن الاتفاق البحث والتطوير لتحسين ادارة الغابات واستغلال الاخشاب ، ولتشجيع اعادة التحريج وتطوير السياسات الوطنية الرامية إلى استغلال وحفظ الغابات الاستوائية ومواردها البيئية ، استغلالاً قابلاً للدوام وسيداً التوازن البيولوجي في المناطق المعنية .

١٢ - وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الأمم المتحدة بصفتها عامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفتها خاصة قد فعلا الكثير من أجل تيسير الجهود فيما يتعلق بالازمة الافريقية . فالاحوال الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية تتدهور في معظم جوانبها على نحو مستمر بعيداً تماماً عن آثار انجفاف والتسحر التي رجعت إليها البشرية القصة . وبعد أن سرد شتي أعمال الأمم المتحدة بدءاً من جولة الاعين العام في القاهرة في الثامن ١٩٨٢ - ١٩٨٤ ، وانتهاء بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في أفريقيا ، قال إن آلية المنسقي التابعة للأمم المتحدة قد فعلت كل ما تستطيع مستخدمة موارده المتوفرة ذاتها لاحتواء الازمة الافريقية .

١٢ - وقال المراقب للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ان الاتحاد كيان ذا دور فريد باعتباره النقطة التي تلتقي عندها المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية ، على قدم المساواة لتصميم وتنفيذ جدول اعمال مشترك للعمل في الجبهة الممثلة للحفظ والتنمية . ولأداء هذا الدور الصعب ، كان التعاون مع برنامج الامم المتحدة للمبئية مصدر قوة هائل . وكانت المنجزات المتقاسمة هي الاستراتيجية العالمية للحفظ ، ومركز رصد الحفظ والميثاق العالمي للطبيعة وانجازات اخرى كثيرة . في الميادين التقنية والعلمية والبرنامجية ونظرا لان نتيجة للتغيرات التنظيمية الاخيرة تصبح امانة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية منذ الان ذاتية الدعم ، فانها تتطلع الى ايجاد تعاون مثمر على نحو اكبر مع برنامج الامم المتحدة للمبئية ومع سائر المنظمات الأخرى في منظومة الامم المتحدة .

١٤ - وقال ممثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ان منظمته تقدر بالسـخ التقدير الاليات المبتكرة الثلاث التي ادخلها برنامج الامم المتحدة للمبئية في منظومة الامم المتحدة الا وهي البرمجة الموضوعية المشتركة ، والموظفون المعينون للمسائل البيئية ، والبرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة . وقد شاركت امانة اليونيدو في الاليات الثلاث جميعا ، وفي الوقت الذي اصبحت تسير فيه سيرا حسنا بشكل معقول ترى الامانة انه ما زال بالامكان جعلها اكثر فعالية . ويمكن تحميل الموظفين المعينين للمسائل البيئية مسؤولية تنظيم البرمجة الموضوعية المشتركة ، لاستعراض نتائج الاليات ولدمجها في البرنامج على مستوى المنظومة ، وكذلك اتخاذ اى اجراء للمتابعة قد يرويه ضروريا . ولاحظ ان الميزانية البرنامجية المقترحة لبرنامج الامم المتحدة للمبئية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ (UNEP/GC.13/8) تضم قروعا بعنوان "الأنشطة الأخرى لمنظومة الامم المتحدة" تشمل على معلومات عالية التركيز عما تقوم به منظمات اخرى في ميدان المبئية ، دون مشاركة مالية من برنامج الامم المتحدة للمبئية . وبالنسبة لليونيدو ، فقد بلغت المشاريع المعنية حوالي ٢٠ مليون دولار ، وهو يظن ان برامج بعض المنظمات الاخرى ربما قد تجاوزت ذلك . ومن المؤلم ان حجم هذه العمليات ليس جليا امام القارئ الخال الذهن عنها . أن ايلاء مجلس الادارة لتلك البرامج ما تستحق من اهتمام قد يعينه على أداء مهمة تقديم توجيه الى امانة برنامج الامم المتحدة للمبئية بالنسبة للأولويات التي ينبغي أن تتبع . ومن ثم فقد اقترح أن هذه الموجزات ينبغي ان تتضمن في المستقبل معلومات أوفى .

١٥ - وقال المراقب لمجلس التعاضد الاقتصادي انه يجري الآن اعداد مشروع برنامج لتعاون اعضائه في المسائل البيئية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وسيقدم وصف مفصل لتلك البرنامج الى مجلس الادارة في دورته المقبلة . وقال ان لجنة حماية وتحسين المبئية التابعة لمجلس التعاضد الاقتصادي تناقش بانتظام التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون مع برنامج الامم المتحدة للمبئية وقد وافقت في اجتماع عقد مؤخرا لها على مقترحات بشأن مشكلتي المعايير لانتقاء وانشاء وادارة نظم لمناطسـق طبيعية محمية " و "النظام العالمي للرصد البيئي " لتقديمها الى امانة برنامج الامم المتحدة للمبئية . وقد ثبت ان الحائقة العملية المشتركة بين برنامج الامم المتحدة للمبئية ومنظمة الصحة العالمية ومجلس التعاضد الاقتصادي ، التي عقدت في موسكو في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ، حققت نجاحا باهرا ، في حين يواصل التعاون بين نظامي المعلومات التابعين لمجلس التعاضد الاقتصادي وبرنامج الامم المتحدة للمبئية وهما ، نظام المعلومات البيئية INFORMOOS ونظام الاحالة الدولي الى مصادر المعلومات البيئية INFOTERRA .

١٦ - وقال ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، منجذبا أيضا باسم منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ان جميع الوكالات المعنية لها دخل في شكل من الاشكال في شؤون البيئة . وقال ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بإعدادات المالية الصغرى نسبيا ، تمكن من "الدخول" في أنشطة متعددة الاطراف على نطاق واسع بكثير . ومن التأثير على تطورها وذلك بإدخاله بعضا بيئيا او بتعزيزه لبعده بيئي قائم بالفعل . وكانت الألية التي تستخدم هذا الغرض هي فريق الموظفين المعيّنين بالمسائل البيئية الذي اعد من خلاله البرنامج المقنونة الاجل على مستوى المنظومة . وكانت ثمة مسؤولية مشتركة لجعل البرنامج على مستوى المنظومة أكثر من مجرد مدونة من المشاريع غير المترابطة فيما بينها ، إذ ينبغي له ، على نحو مثالي ، ان يمتد بشكل متناغم لجميع البرامج البيئية لجميع المنظمات التابعة للمنظومة . وفي حين ركز مجلس الإدارة ، وهذا امر طبيعي ، على الفائدة التي يمكن ان تجني من اموال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذاته فإنه قد يرغب كذلك في التأكيد على تلك "الأنشطة ذات الصلة" التي تشكل في الواقع صلب هذا البرنامج .

١٧ - وقال ممثل مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية ، ان كانت مهام المركز تختلف عن مهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فإنه يتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالاثار البيئية لأنشطة الشركات عبر الوطنية ، وخاصة في العالم النامي . وقد أعدت دراسة تقنية مشتركة بين المركز والبرنامج ، عنوانها "النواحي البيئية في أنشطة الشركات عبر الوطنية : مسح" ، وسوف تنشر قريبا . ويضم مشروع مدونة السلوك للشركات عبر الوطنية ، الذي يتواصل العمل فيه الان ، احكاما تتعلق بحماية المستهلك وحماية البيئة ، ويرحب المركز ، الذي يتطوع الى مواصلة وتعزيز تعاونه مع البرنامج ، لقرار هذه المنظمة ان تدرج في ميزانيتها البرنامجية الماتحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ بندا مستقلا بعنوان "تشجيع دمج الاعتبارات البيئية في استثمارات الشركات عبر الوطنية" .

١٨ - وقال المدير التنفيذي في معرض رده على ما قدم من تعليقات ، ان ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدم صورة واضحة لحالة المسائل البيئية في منظومة الأمم المتحدة . وبالنسبة لعرض "الأنشطة ذات الصلة" ، فليس من السهل ايجاد طريق وسط بين السرد الحالي المتقضب للغاية ، ووثيقة مطولة ومفصلة بصورة هائلة . وثمة صعوبة كبيرة تتعلق بالتفاصيل المالية ، هي ان الوكالات لا تكون في الغالب في وضع يسمح لها بتقديمها في الوقت الذي تحد فيه الوثيقة .

١٩ - ولسوء الحظ ، فان اقتراح ممثل اليونيدو المتعلق بآلية التنسيق لم يقبل ، ومهمة الموظفين المعيّنين للمسائل البيئية هي توجّه النصح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المسؤول عن البرمجة الموضوعية المشتركة ، فالمسألة اذن مسألة ولايات .

٢٠ - وكان قد أُشير إلى أن لجنة التنسيق الإدارية مارست التمييز إلى حد ما ضد الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر حيث لم تأت على ذكر الفريق الا عابرا ، مع ان ولاية الفريق قد وسعت مؤخرًا . وكان الامر ان لجنة التنسيق الادارية تلقت تعليمات بان تقدم التوصية بشأن كيفية تطوير الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر، بينما لم تقلق مثل هذه التعليمات بخصوص الفريق الاستشاري .

٢١ - واعرب احد المتحدثين عن الشغور بالاحباط حين يتصور ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقرر ان يؤجل حتى عام ١٩٨٨ قضية تحليل برنامج شامل للمقطاعات بشأن البيئة لتقديمه للجنة البرنامج والتنسيق . ولو شعر المجلس الادارة بهذا الاحباط ، فانه قد يود أن يرجو من رئيسه أن يرسل برقية الى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي يبلغه فيها ان مجلس الادارة يرحب باعداد تحليل للبرنامج شامل للمقطاعات بشأن البيئة ، كي تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٧ .

٢٢ - وقد تقرر ذلك .

الفصل السادس

التقرير عن حالة البيئة في عام ١٩٨٥

- ١ - كان أمام المجلس ، لدى نظره في البند ٥ من جدول الاعمال ، في الجلستين الحادية عشرة والثانية عشرة من الدورة ، تقرير عام ١٩٨٥ عن حالة البيئة (UNEP/GC.13/4) ، وتقريراً المدير التنفيذي عن استكمال القضايا البيئية الناشئة لعام ١٩٨٥ (UNEP/GC.13/4/Add.1) و Corr.1) وعن الاحداث البيئية (UNEP/GC.13/4/Add.2) ، ومذكرتا المدير التنفيذي عن التقرير المتعلق ببيانات البيئة (UNEP/GC.13/4/Add.3) وعن التوصيات الداعية الى اتخاذ اجراءات اضافية بشأن تقرير عام ١٩٨٤ عن حالة البيئة (UNEP/GC.13/L.7) .
- ٢ - عرض المدير التنفيذي التقرير ، فاكد على الحالات البالغة الخطورة التي تكشفها الاحصاءات فيما يتعلق بالانتاج الزراعي في الجزء الاول ، وهي : الجوانب البيئية للتكنولوجيات الزراعية الاخذة في الظهور وضرورة اطلاق الراى العام عليها . اما الجزء الثاني من التقرير ، فيتضمن بيانات احصائية اقل ، اذ أن المواد ذات الصلة قد نشرت في المؤتمر الدولي المعني بالسكان المعقود عام ١٩٨٤ .
- ٣ - وبين ان التقرير الذى استكملت فيه القضايا البيئية الناشئة ، والذي سبق ان قدم الى مجلس الادارة ، لا يتناول سوى القضايا التي نشر بشأنها قدر كبير من المعلومات الاضافية او التي حدثت بشأنها تغييرات كبيرة في افكار المجتمع العلمي . وقال ان مجلس الادارة قد يرغب في اختيار قضيتين او ثلاث من القضايا البيئية الاضافية ، الاخذة في الظهور يرد وصفها بايجاز في التقرير ذاته ، من اجل تناولها باسهاب في الفرع ذى الصلة من تقرير مقبل عن حالة البيئة .
- ٤ - وقال ان من الجدير بالملاحظة ان اربعة من الاحداث البيئية الرئيسية التسعة المدرجة في التقرير قد جرت في بلدان متقدمة ، وخمسة منها جرت في بلدان نامية . اما العبر التي يتعين استخلاصها والمقترحات الداعية الى اتخاذ اجراءات معينة ، فتد في الفرعين جيم ودال على التوالي .
- ٥ - وذكر متحدثون عديدون ان الموضوعين اللذين تناولهما تقرير عام ١٩٨٥ عن حالة البيئة يتسمان بالاهمية والحساسية والترابط الوثيق للغاية ، فالعلاقة بين انتاج الاغذية وعدد الاشخاص التي يتعين اطعامهم علاقة واضحة بالفعل . وأشار عدة متحدثين الى انه ، في حين ان الزراعة الحديثة في النظم الايكولوجية المعتدلة قد تطورت تدريجياً على امتداد ما يزيد عن قرن من النمو السكاني المنتظم نسبياً ، فان تحديث الزراعة في البلدان النامية عملية أحدث عهداً الى حد كبير ، وتجرى بخطى حثيثة نظراً للطلب على انتاج مزيد من الاغذية والوقود وعلى زيادة الدخل لتلبية احتياجات السكان الذين ما يرحت اعدادهم اخذة في الازدياد ، وهي عملية تجرى فـي نظم ايكولوجية هشة وغير مفهومة الا بقدر ضئيل . وعلاوة على ذلك ، فهي تستند الى نماذج مستوردة بدلا من ان تكون قائمة على المعرفة التجريبية والحكمة المكتسبين على مر القرون والمتضمنين في نظم الانتاج المحلية .

٦ - وأشار كذلك الى انه قد تم تطوير الزراعة الحديثة في المناطق المعتدلة بحيث بلغت مرحلة من مراحل الانتاج الاقصى والممنوع الذي تستخدم فيه الميكنة الثقيلة ومدخلات كثيفة من الطاقة والاسمدة ومبيدات الافات مع ما يترتب على ذلك من اثار بيئية في النظم الايكولوجية التي كانت سابقا قادرة على التكيف مع هذه الاوضاع . وفي الواقع انه يوجد حاليا اتجاه للتقليل من هذه المدخلات واستحداث مواد كيميائية زراعية اكثر سلامة ، الى جانب جهود ترمي الى اعادة تأهيل الحياة الحيوانية والنباتية وحماية قاعدة الموارد الطبيعية .

٧ - شدد احد المتحدثين على وجوب ان تكون التكنولوجيات القائمة والجديدة على السواء متوائمة بيئيا ، اي سليمة ايكولوجيا ، ومقبولة اجتماعيا ، وناجعة اقتصاديا . وذكر ان التكنولوجيا ما زالت اخذة في التطور في مجالات مثل نظم الزراعة المناسبة للمناطق شبه القاحلة والمناطق المدارية الرطبة ، وادارة الاحراج الاستوائية ومصائد الاسماك في المناطق الداخلية ، والحراثة الزراعية ، والتسميد الاحيائي ، ومكافحة الافات ببيولوجيا . غير انه اذا ما اريد في الوقت ذاته تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية للبلدان النامية واحتياجات الفقراء الريفيين من حيث الدخل ، فليس من بديل عن زيادة الانتاج عن طريق الاستخدام الفعال للمدخلات الزراعية ، وتحسين البذور ، وتكنولوجيا الري المناسب ، وبوجه اعم ، النهوض بكفاءة الممارسات الزراعية والنظم الانتاجية التقليدية التي ثبتت نجاعتها . ومن الاهمية ايضا استنباط اساليب للتقليل من الخسائر الغذائية عند الحصاد وبعده . غير ان الاهم من كل ذلك هو وجوب جعل التنمية الزراعية قادرة على الاستمرار .

٨ - وأشار احد المتحدثين الى ان من الاعتيادى ان تكون النظم الايكولوجية والنظم الطبيعية الاخرى مستقرة ، وان الهدف ينبغي ان يكون ايجاد نظم مرنة قادرة على التكيف مع اضطرابات دورية مثل الجفاف والايئة ، بل وحتى حالات التباين في عرض راس المال الاستثماري ، وان لم تنتج هذه النظم الحد الاقصى من الغلال .

٩ - وقال متحدث اخر ان التقرير يقلل من قدر الانار التي تحدثها الاساليب التكنولوجية البسيطة لزيادة الانتاج ، مثل الاعداد المبكر للتربة وازالة الاعشاب بعناية . وعلاوة على ذلك ، فلا يوضح التقرير انه ، بينما تتطلب الاصناف العالية الغلة مدخلات عالية من المياه والاسمدة ومبيدات الافات لتحقيق امكاناتها تماما ، فبامكان اصناف هجينة كثيرة ان تنتج غللا وفيهرة عند زراعتها في اوضاع تماثل الاوضاع التي يزرعها فيها الفلاحون المحليون . وذكرت متحدثة اخرى أن ثمة دلائل على ان انخفاض الغلات في بلدهما ترجع الى عوامل اخرى غير الظروف الزراعية المناخية ، مثل العوامل الاجتماعية والثقافية .

١٠ - اشار عدة متحدثين الى ضرورة حماية التربة من التآكل والاشكال الاخرى لتدهور التربة وتحسين استخدام الامدادات المائية ، وتحريج الاراضي المجدية ، وصون مجموعات الجينات عن طريق حفظ المحاصيل المحلية والنباتات البرية . وعلاوة على ذلك ، فبينما لوحظ ان التقرير قد اقتصر عمدا على انتاج المحاصيل ، اشير الى ان من الصعوبة دراسة هذا الموضوع دون الاشارة الى تربية الحيوانات ، ومصائد الاسماك ، وادارة الاحراج .

١١ - أشار المراقب عن جمهورية إيران الإسلامية الى المشاكل البيئية التي تراجعه بسببها، والمتمثلة في استخدام الأسلحة الكيميائية ضدّه ، وتلويث الخليج الفارسي بدمق "النفط نتيجة لافعال العدو ، وجفاف "مستنقعات الهامون الدولية" التي تتعرض المزوال . ورجا من مجلس الادارة أن بحث المدير التنفيذي على اتخاذ القرارات اللازمة للاضطلاع بدراسات مفصلة عن المشكلات التي تواجهها الأخيرة . وأكد أن الحكومة الإيرانية سوف تقدم كل مساعدة الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الشأن . أما فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية ، فينبغي دراسة هذا الموضوع بوصفه إحدى القضايا البيئية الناشئة التي يتعين إدراجها في التقرير القادم للمدير التنفيذي .

١٢ - وأشار عدد من المتحدثين الى الاتجاهات غير المواتية في مدى توفر الموارد الطبيعية والأوضاع البيئية في البلدان المتقدمة ، الى جانب الضرر السكاني السريع وتوزيع هذا الضرر على نحو لا يبعث على الارتياح ، ولاحظوا أن التقرير عن السكان والبيئة ، الذي يشكل جزءاً من التقرير عن حالة البيئة ، قد صدر في الوقت المناسب ، وهو تقرير ذو دلالة . وهناك المدير التنفيذي على اعداده تقريراً مختصراً ومركزاً ومتسماً بشرة البهيرة والايتكار . ويقدم التقرير استعراضاً تحليلياً لموضوع السكان من حيث علاقتهم بالبيئة ، مع إبراز التفاعل بينهما وبسط الطرق التي يمكن بها زيادة فعالية برامج السكان والبيئة بجعلها متعاضدة .

١٣ - ولاحظ أن الحياة البشرية هي حياة الطبيعة الكبرى ، وعليه فإن إيجاد تحسينات دائمة في نوعية حياة الإنسان ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للتنمية والأنشطة الادارة البيئية والسياسات والبرامج السكانية . والدراسة المتأنيبة لمراسم القائمة بين هذه الأنشطة ، في طريف اقليمية واجتماعية واقتصادية وايكولوجية محددة ، هي امر ضروري لمنع الافراط في استغلال الموارد الطبيعية وضمان إيجاد تحسينات مستمرة في نوعية الحياة .

١٤ - وأمرّب عدة متحدثين عن اتفاقهم مع المدير التنفيذي على الدور المركزي الذي يؤديه التعليم ، والصحة ، ومشاركة المرأة في التنمية ، وتوسيع العمالة ، وتخطيط استخدام التربة ، والتنمية المركزية . وهي أمور تنتشر ترابطها على نطاق واسع . في إيجاد انسجام بين الاهداف السكانية والبيئية . ولاحظ أحد المتحدثين أن الاقتصادات المخططة مركزياً قد اكتسبت خبرة كبيرة في تنفيذ تدابير الادارة البيئية بامتداد مع برامج السكانية ، وأنه كان ينبغي الاستفادة بمر اكبر لدى اعداد التقرير ، بما كتب عن ذلك في البلدان الاعضاء في مجلس التضاد الاقتصادي .

١٥ - أشار عدد من المتحدثين الى اعلان تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان الذي عقد عام ١٩٨٤ . لاحظوا مع الارتياح أن الروابط بين السكان والبيئة واردة على نحو جيد في نتائج المؤتمر وثودبياته . كما لاحظوا أن التقرير عن السكان والبيئة ، الذي يشكل جزءاً من التقرير عن حالة البيئة ، يمثل متابعة مناسبة ومتوازنة لذلك المؤتمر ، وأرتأوا نشره على نطاق واسع .

١٦ - حايث توصيات المدير التنفيذي الواردة في التقرير عن حالة البيئة لاتخاذ اجراءات على الصعيدين الوطني والدولي ، بتأييد عام . وتساءل اثنان من المتحدثين عما اذا كانت مقترحات محددة لانشطة البرامج قد أصبحت متاحة بالفعل في إطار التوصيات ، بينما حذر أحد

المتحدثين من الخروج بتنفيذ التوصيات عن الموارد المتاحة . ولاحظ متحدث آخر ان أسلوب التقرير ومحتواه يتفقان تماما مع احتياجات مجلس الادارة ، وعلق على ذلك بان حكومتهم ستعمل بتوصيات المدير التنفيذي ذات الصلة .

١٧- وقال احد المتحدثين انه يؤيد جميع التوصيات باتخاذ اجراءات الواردة في جزء التقرير لعام ١٩٨٥ ، وخاصة التوصيات بان توجه المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف نحو تعزيز السياسات والممارسات الزراعية السليمة بيئيا . بيد انه تساءل عن كيفية انتقاء البلدان الستة المحددة لصياغة هذه السياسات . وقال ان مسألة الحاجة الملحة ، تأتي في المقام الاول ، لكنه يرى ايضا معيار وجود عوامل اجتماعية وثقافية وهيكلية تدعم تنفيذ هذه السياسات التجريبية .

١٨- وفي حين اعرب عدد من المتحدثين عن ارتياحهم للتقرير المستكمل للمدير التنفيذي عن القضايا البيئية الاخذة في الظهور (UNEP/GC.13/4/Add.1 و Corr.1) قال عدة ممثلين ان الاوساط العلمية في بلدانهم لا توافق بالضرورة على جميع البيانات التي تضمنها . وأشاروا بصفة خاصة الى الفقرات الخاصة بثاني اكسيد الكربون والتغيرات المناخية وطبقة الاوزون والاثار البيئية للأنشطة العسكرية ('الشتاء النووي') ، واسترعدوا الانتباه الى الدراسات الحديثة التي نشرت في عدد من البلدان .

١٩- وقال متحدثان انهما يختاران من بين القضايا البيئية الاضافية الآخذة في الظهور والمذكورة في تقرير المدير التنفيذي اثنان ينبغي ان يحطيا بمزيد من التفصيل في تقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٨٧ عن حالة البيئة ، هما الاحياء المائية والنفايات الصلبة البلدية في البلدان النامية . و اضافت احدهما انها تود ان ترى كذلك معالجة التلوث الجوى ومكافحة وتصحيح التلوث النهري .

٢٠- وذكر احد الممثلين ان السرد الوارد في التقرير عن الحوادث البيئية (UNEP/GC.13/4/Add.2) لحوادث مروعة وقعت مؤخرا في بلده تضمن بعض المعلومات غير الدقيقة وغير الكاملة . ونظرا لان القضية الآن في يد لجنة لتقصي الحقائق فانه يحجم عن الدخول في التفاصيل . وقال ممثل آخر ان نتائج التحقيق في حادثة تسرب نفط في بلده قد احيلت الى المدير التنفيذي لكنها ، لسوء الحظ ، سجلت متاخرة فلم يمكن تضمينها في التقرير ، في حين ان ممثلا آخر قال ان التقرير عن تحقيق كامل في قضية تلوث مياه للشرب في بلده قد اضطلع بها مؤخرا وانه سيقدّم الى اسانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقال احد المتحدثين ان الدور الذي يضطلع به البرنامج فيما يتعلق بالكوارث ينبغي ان يكون قاصرا على تدقيق المعلومات ونشرها .

٢١- اما عن التقرير عن البيانات البيئية (UNEP/GC.13/4/Add.3) ، فبينما اتفق بشكل عام على انه لا يمكن الاستغناء عن وجود قاعدة سليمة للبيانات للابلاغ عن الاعمال الخاصة بحماية البيئة ، أعرب متحدثان عن الامل في الا تصبح القاعدة نظاما مفرط التعقيد لا يمكن تطبيقه في جميع المناطق . و اضاف احدهما انه ينبغي ايلاء الاولوية لتعزيز قدره المؤسسات الوطنية المسؤولة عن رصد البيانات البيئية .

٢٢ - وقال احد المتحدثين انه يؤيد انه يتناول التقرير عن حالة البيئة في السنوات الزوجية النواحي الاقتصادية والاجتماعية في البيئة ، وفي السنوات الفردية تقييم التطورات البيئية مع استكمال القضايا الاخذة في الظهور على ان تستخدم في التقييم بيانات النظام العالمي للرصد البيئي . وكرر ايضا الراى المطروح أثناء المناقشات بشأن تقارير المدير التنفيذي ، والقائل باستكمال القضايا الاخذة في الظهور بصور ايضا حية في منشور يمكن ان يهتم متخذى القرارات والمسؤولين الاداريين والمربين ووسائط الاعلام . وعلق متحدث اخر قائلا انه بمرور السنين ينبغي ان يتحول التقريران عن الحوادث البيئية والقضايا البيئية الاخذة في الظهور ، بصورة مطردة الى وثيقتين اساسيتين من وثائق مجلس الادارة .

٢٣ - وشكر المدير التنفيذي الممثلين على تعليقاتهم واقتراحاتهم وقال انها ستؤخذ في الاعتبار كلها . مع انه بإمكانه ان يؤكد لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ان الكثير من المواد المتعلقة بها قد تم بالفعل ادراجها في التقرير فهو سيكون ممتنا اذا ما تسنى لتلك البلدان ان تقدم اية نصوص اضافية ذات صلة بالموضوع .

٢٤ - وبخصوص اختيار الستة بلدان لمشاريع رائدة ترمي الى تعزيز السياسات والممارسات السليمة بيئيا ، فان المعايير التي اقترحها وفدان بان تلك البلدان ينبغي ان تكون في امس الحاجة وان يتوفر لديها المناخ الاجتماعي والثقافي المناسب وعوامل اخرى متعلقة بالهيكل الاساسية للسماح بالامل في النجاح ، معايير ذات صلة وثيقة بالموضوع . ووضح انه قد يضيف الى ذلك اشتراط ان تمنح حكومة البلد المعني اولوية للسياسة العامة وان تقدم الاموال والقوى العاملة ، وان يكون الدعم من البلدان المتبرعة مرتقيا في مستقبل قريب .

٢٥ - و اضاف انه يود ازالة الشكوك تماما بخصوص ما اذا كان ممكنا ان تتحول القاعدات العالمية للبيانات عن المعلومات بشأن الموارد الى مجرد برنامج مفرط التعقيد ولا فائدة فيه بالنسبة للبلدان النامية . لقد كان لا بد لقاعدة البيانات ، بحكم طبيعتها ، ان تتسم بالتعقد التكنولوجي ، لكن ذلك لا يعني انها لن تكون قابلة للتطبيق عالميا . ان التكنولوجيا المتطورة ضرورية لتجميع البيانات ، غير ان مجموعات البيانات الناتجة عن ذلك ستكون بسيطة التطبيق وسهلة التداول بواسطة الحاسبات الالكترونية الصغيرة المتاحة بسهولة . ومن المؤمل ان يدخل النظام طور التشغيل الكامل وان ينتج مجموعات ذات بيا من المعلومات بنهاية عام ١٩٨٦ .

٢٦ - ولاحظ ان الانتقادات المعرب عنها بخصوص التقارير المستكملة عن القضايا البيئية الاخذة في الظهور يمكن فهمها تماما في ميادين جديدة كثيرا ما تكون اراء العلماء شديدة الاختلاف فيها . وبخصوص موضوع الشتاء النووي ، فبالاضافة الى المعلومات التي قدمها عدد من الوفود يمكن ان يكون من المفيد التذكير بان الجمعية العامة طلبت من الامين العام تقديم تقرير مركب عن الموضوع على اساس كافة الدراسات الوطنية المتاحة حتى الان . وعلاوة عن ذلك فان اللجنة العلمية التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية والمعنية بمشاكل البيئة تخطط لنشر تقرير علمي عن الموضوع نفسه في ايلول /سبتمبر ١٩٨٥ .

٢٧- وقد طلب أحد الوفود أن يجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدداً من الدراسات للمشاكل البيئية في بلده ، ولن تكون هناك أية صعوبة في إجراء دراسة عن تجفاف أراضي "حميون" الرطبة إذا ما ارتأى مجلس الإدارة الموافقة عليها . أما مسألة التلوث بالنفط في الخليج فانها أقل سهولة . وتتولى حالياً معالجة مسألة التلوث في الخليج اللجنة الإقليمية لحماية البيئة البحرية التي أنشئت بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي تشترك في عضويتها حكومة الوفد المعني . وفيما يتعلق بالاثار غير المواتية للأسلحة الكيميائية عموماً ، فإن العمل متواصل لاستكمال ورقة عن هذا الموضوع كجزء من العمل المضطلع به بخصوص الاثار غير المواتية للحرب في اطار البرنامج على مستوى المنظومة . بيد انه لا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يدرس الحالة المحددة المشار اليها ، اذ ان الامين العام قدم تقريراً عن الموضوع وان الجمعية العامة لم تطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يشارك في الاهتمام بهذه المسألة .

٢٨- لاحظ انه يبدو أن هناك تاييداً عاماً لجميع التوصيات الواردة في تقرير ١٩٨٥ عن حالة البيئة . ويبدو كذلك ان القضيتين الاضافيتين الاخذتين في الظهور واللتين تم اختيارهما لزيادة دراستهما في ١٩٨٧ هما النفايات الصلبة البلدية والزراعات المائية . وهو قد احاط علماً باقتراح ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي ان يخصص بدوره بخصوص الكوارث البيئية على جميع المعلومات ونشرها بشأن الحوادث ذاتها والخبرة المتاحة للتصدي لها ، بدلاً من ان يسعى بنفسه الى تنمية اية قدرة على الاغاثة في حالات الكوارث . و اضاف ان من المشجع بالنسبة له ان احاط علماً بالاقتراح الداعي الى ان تصبح التقارير عن حالة البيئة ، تدريجياً ، جزءاً من الوثائق الأساسية التي تناقش في الدورات المقبلة لمجلس الإدارة .

٢٩- ونظر المجلس بعد ذلك في بعض المقررات المتعلقة بالتقارير عن حالة البيئة واعتمدها (انظر المرفق الاول ، المقررات ٧/١٢ ألف الى دال أدناه) .

الفصل السابع

المسائل المتعلقة بالبرنامج

مقدمة

- ١- قامت اللجنة الجامعة ، برئاسة السيد دافيد ميلر (كندا) ، بمناقشة جزء من البند ٦ ، والبندين ٧ و ٨ .
- ٢- وقد نظرت اللجنة في الجزء من مسائل التنسيق (البند ٦) المتعلق بالتعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء نظرها في البرنامج الخاص بالصحة والمستوطنات البشرية (انظر الفقرات ١٩٢-٢٠٩ أدناه) . وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة : UNEP/GC.13/2 الفصل الثالث و UNEP/GC.13/5 و UNEP/GC.13/6 .
- ٣- وناقشت اللجنة خطة العمل لمكافحة التصحر (البند ٧) أثناء نظرها في البرنامج الخاص بالنظم البيئية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة ومكافحة التصحر (انظر الفقرات ١٧٣-١٩٢ أدناه) وكان معروضا على اللجنة الوثائق UNEP/GC.13/7 و Corr.1 و Add.1 .
- ٤- عند نظر اللجنة للمسائل البرنامجية (البند ٨) في جلستها من الأولى الى الحادية عشرة في الفترة من ١٤ الى ٢١ أيار / مايو، كان معروضا عليها الوثائق UNEP/GC.13/2 و Corr.1 و Corr.2 ، الفصل الرابع والفرقان الثالث والرابع ، UNEP/GC.13/8 و UNEP/GC.13/9 والاضافات ١ و ٢ و ٣ ، و UNEP/GC.13/10 و UNEP/GC.INFORMATION/11/Rev.1 و UNEP/GC.13 و UNEP/GC.13L.6 و L.1 .
- ٥- وقدم المدير التنفيذي المساعد ، مكتب البرنامج البيئي ، هذا البند، والمتن الملاحظات حماية على أولويات البرنامج ، خاصة كما تنعكس في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ (UNEP/GC.13/8) .
- ٦- طلب أحد الممثلين من الأمانة تقديم تحليل للدعم المالي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية بالمقارنة مع ما يقدمه لمثل هذه المؤسسات والمنظمات في البلدان المتقدمة النمو . وأقر بأن الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية في البلدان المتقدمة النمو يمكن ان يعود بالفائدة على البلدان النامية وأنه كثيرا ما يحدث ذلك بالفعل . وأضاف أن المرتب الشهري لخبير استشاري لدى منظمة غير حكومية في بلد مدم لمؤ قد يعتبر مبلغا كبيرا جدا بالنسبة لمنظمة مماثلة في البلدان النامية ومن شأنه أن يحدث أثرا كبيرا . وهذا صحيح أيضا فيما يتعلق بالدعم المالي المقدم الى المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية . ورأى ممثلون آخرون أن هذه الأرقام تمثل معلومات هامة لا بد منها من أجل إجرء تقييم دقيق لعمل البرنامج .

- ٧ - أكد مساعد المدير التنفيذي للجنة أنه سيتم تزويدها بالتفاصيل الكاملة حال توفرها ، إلا أن ذلك سيتطلب وقتاً من الزمن نظراً إلى ما تنصف به البحوث المتعلقة بذلك من تعقيد . وشرح أنه إن يتعين جسر الأرقام فحسب ، بل أنه سوف يتعين تقييم البيانات المتعلقة بالمستخدمين النهائيين ، حيث أن جزءاً كبيراً من التبرعات المالية المحولة عن طريق المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى في البلدان المتقدمة النمو موجه إلى البلدان النامية لكي تستخدم مباشرة .
- ٨ - وطلب أحد الممثلين أن يتم عرض البرامج بطريقة تبين لكل بند فرعي التكلفة والنسبة المئوية من الخصصات لبرنامج بأسره ، ولبرنامج مكون من أنشطة " الأولوية الأولى فقط " ومقسم إلى كافة اشراع الأنشطة الأربعة (أ) إلى (د) . وأضاف أن مثل هذا العرض سوف يبرز الخطوات الشديدة على الأنشطة الجديدة .
- ٩ - وفي حين تمت الاشارة بالعمل الذي أنجزته الأمانة في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، فإن عدة ممثلين أعربوا عن أسفهم لأن هيكل الميزانية يختلف عن هيكل البرنامج البيئي المقترح الأجل على مستوى المنظومة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (UNEP/GC.10/7 و Corr.1) وكذلك عن هيكل الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (UNEP/GC.11/7 و Corr.1) وهو ما يجعل من التحليل المقارن أصراً عسيراً . ذكر أحد الوفود أن الطريقة التي عرض بها البرنامج تحرق قيام المجلس بأداء وظيفة الاشراف النشطة به في تحديد الأولويات لمختلف أنشطة البرنامج ، وبالإضافة إلى ذلك ، فهي لا تشجع البلدان على التبرع للصندوق .
- ١٠ - وأتعدد من الممثلين على ضرورة تزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمبادئ توجيهية واضحة لمساعدته في وضع الأولويات . ونساءل أحد الممثلين عن الأولويات التي استخدمت في انتقاء المشاريع التي يدمجها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ولا سيما بالنسبة للمشاريع التي تواصل تنفيذها عاماً بعد عام . وذكر المدير التنفيذي المساعد للجنة بأن المجلس ذاته هو الذي قدم التوجيه بخصوص الأولويات في المقرر ٧/أ .
- ١١ - وقال أحد الممثلين إنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز على المسائل التي تهم البلدان النامية ، في حين أكد ممثل آخر على أهمية انتقاء القضايا البيئية العالمية باعتبارها مجالات ذات أولوية وأيد ممثل ثالث توشى نيج متكامل في وضع المشاريع وأكد ممثل آخر على أنه لا يكفي اثبات أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد شارك في أنشطة كثيرة ، بل ينبغي تبرير مستوى مشاركته وشرح آثارها .
- ١٢ - وطرح أحد الممثلين سؤالاً عن الطريقة التي يمكن بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بموارده المحدودة وبما أنه مع ذلك من ولاية واسعة ، أن يصبح أكثر فاعلية ويضمن إحداث أثر أكبر . وأضاف أنه يشعر من الضروري تعيين واحد أو اثنين من الأنشطة البالغة الأهمية في كل مجال من مجالات المواضيع التي يمكن للبرنامج أن يركز عليها . وأشار ممثلون عديدون آخرون إلى أنه لا توجد استراتيجية مدققة لوضع البرامج . وأكد ممثل آخر ضرورة وضع معايير لاختيار المشاريع قبل تحديد الأولويات ، وذلك بغية اختيار المشاريع التي تكون ذات صلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهامة بالنسبة له ، وكذلك استبعاد المشاريع في المجالات التي تتناولها بالفعل منظمات أخرى مؤهلة بشكل أفضل لمعالجتها . وتنادى الإزدواجية .

- ١٣ - وتم التشديد على ضرورة توخي الواقعية المالية لدى تخطيط أنشطة البرنامج : فقد رُئي أنه لم يكن ينبغي للبرنامج أن يعين عددا كبيرا من الأنشطة ، ثم يتبين أنه ليس قادرا على تنفيذ سوى نصف تلك الأنشطة .
- ١٤ - واستفسر اثنان من الممثلين عما إذا كانت الأنشطة التي تضطلع بها وكالات أخرى قد تأثرت نتيجة لعجز البرنامج عن توفير الدعم الموعود عندما قصر التمويل عن بلوغ المستويات المتوقعة . ورد مساعد المدير التنفيذي على ذلك قائلا أن الدلائل تشير إلى أنه قد تعين بالفعل إلغاء أنشطة عديدة نتيجة لذلك . ورأى أحد الممثلين أن ذلك يدل على عجز البرنامج عن أداء دوره الحفاظ على تحو فرد .
- ١٥ - وطلب أحد الممثلين تزويده بقائمة بالمشاريع المنفذة باستخدام عملات غير قابلة للتحويل ، موحيا بأن بعض المشاريع يجري تنفيذها، بصفة جوهرية ، بغية استنفاد هذه العملات مع عدم مراعاة القيمة الضمنية للمشاريع ذاتها .

ألف - البيئة والتنمية

١ - النهج المتكامل للبيئة والتنمية وإدراج البيئة في أنشطة التنمية والتخطيط الانمائي

- ١٦ - لوحظ أن أهداف مخططي التنمية كثيرا ما لا تتفق مع أهداف مخططي البيئة ، وبالتالي فإن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي وكذلك في أنشطة التعاون من أجل التنمية من الأمور التي لها أهمية رئيسية . وفي حين كان من المفيد القيام بأنشطة الايضاح والشارة الوعي والتوجيه المنهجي فيما يتعلق بالعلاقة بين البيئة والتنمية أصبح من المهم الآن نقل التركيز على نحو متزايد إلى الأعمال التنفيذية والتطبيقية . وينبغي أن ينظر إلى الأنشطة في إطار استراتيجية موحدة لاثابة دعم في مجال وضع السياسات العامة ، ودعم منهجي ومؤسسي يتمشى مع الدور الحفاظ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .
- ١٧ - ولاحظ بعض الممثلين أن هناك حاجة إلى اثبات امكانية تطبيق أدوات من قبيل تقييم الأثر البيئي ، وتحليل الفوائد والتكاليف الاجتماعية والمحاسبة البيئية والتخطيط الانمائي الاقليمي في عملية التنمية . ولاحظ أحد الممثلين أن الأثر البيئي لبرامج التعاون الإنمائي يحتاج إلى تقييم وأن التنسيق بين الوزارات المعنية بالبيئة وبالتعاون الانمائي ، ينبغي أن يعزز في جميع البلدان المتقدمة النمو .

- ١٨ - لاحظ عدد كبير من الممثلين أن البرنامج الذي أقره الاجتماع الاقليمي الحكومي الدولي الرابع المعني بالبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، الذي عقد مؤخرًا في كانكـون بالمكسيك ، أعطى أولوية عليا للأنشطة الملموسة التي تتطرق لادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي . وأعرب هؤلاء الممثلون عن قلقهم لاعطاء النشاط الخاص بتعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية أولوية ثانية في الميزانية البرنامجية .
- ١٩ - واقترح أيضا دمج البندين الفرعيين ٢١٠١ و ٢١٠٢ من بنود الميزانية نظرا للعلاقة الوثيقة بين الأنشطة المقترحة في إطار هذين البندين .
- ٢٠ - وأشار إلى أن منظمات تقديم المساعدة الإنمائية الثنائية تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان فيما تقوم به من أنشطة خاصة بالمعونة ، وأنه ينبغي إشراك تلك الهيئات على قدم المساواة مع المنظمات المتعددة الاطراف في عمل لجنة المؤسسات الإنمائية الدولية المعنية بالبيئة . وأكد أحد الممثلين على ضرورة قيام تعاون وثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال .
- ٢١ - واقترح ممثلان الارتقاء بدرجة أولوية النشاط (ب) ' ٥ ' والنشاط (ج) ' ١ ' الواردتين في الصفحتين ٨ و ٩ بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ إلى 'أولا' ، واستفسر آخر عن عدة تغييرات في الأولوية بين الميزانيتين البرنامجيتين للفترتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ و ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وأعرب ممثلان عن تأييدهما للنشاط ' ٢ ' الوارد في الصفحة ٨ ، بينما تساءل ممثلان آخران عما إذا كان من المناسب إنهاء النشاط الوارد في إطار البلد الفرعي (٢١٠١) ، وقال أحد الممثلين أنه يكون من المفيد الحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذا النشاط ، وأعرب ممثل آخر عن الرأي بأنه يمكن الحصول على تمويل له من البنود المقابلة في الميزانية .
- ٢٢ - وأيد ممثلان بشدة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، الذي يهدف إلى دمج استراتيجيات الحفظ الوطنية في خطط التنمية على المستوى الوطني . واقترح ممثل آخر إدراج نشاط يتعلق بتشجيع اعداد تقارير وصفية عن البيئة على الصعيد الوطني .
- ٢٣ - وأكد ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على أهمية التعاون بين منظمته وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان جوانب التنمية الريفية التي تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية . وأضاف أن القضايا البيئية توضع في الاعتبار بصورة متزايدة وعلى نحو متكامل في وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع . ويجرى حاليا بذل جهود لمساعدة البلدان النامية في إدراج الاعتبارات البيئية في التخطيط الزراعي وفي وضع الاستراتيجيات البيئية للتنمية الزراعية والريفية . وأعلن أن منظمته تقوم حاليا باعداد مبادئ توجيهية بيئية للمناطق الاستوائية الرطبة وبعض المناطق شبه القاحلة . وأوضح أن برامج منظمته ومشاريعها الميدانية التي تربو على الخمسين في مجال السعي إلى الوفاء باحتياجات البلدان النامية من خشب الوقود والفحم تشكل جزءا رئيسيا من برنامج الطاقة الريفية الذي تضطلع به تلك المنظمة .

٢٤- وأبرز ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عددا من امكانيات التعاون بين الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وشدد على أهمية اتباع نهج متكامل لإزاء البيئة والتنمية وأعرب عن الارتياح لما أنجز من عمل مشترك فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، ولا سيما في ميدان القانون البيئي . فحتى الآن وضعت استراتيجيات وطنية للحفظ لثلاثة بلدان ، وأعدت أهداف الحفظ لبلدان أخرى .

٢ - الطاقة

٢٥- تم الاعراب عن تأييد عام لبرنامج الطاقة ، إلا أن ممثلين عديدين رأوا أنه ينبغي زيادة تركيزه على الآثار البيئية والصحية . واستفسر أحد الممثلين عن الاستراتيجية العامة لبرنامج الطاقة ، وقال أنه يرى أن الأهداف الموضوعة ليست واضحة بصورة كافية . وحذر الامانة من التدخل بين عمل منظمات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . واقترح على هذا الأساس خفض درجة الأولوية المسندة للنشاط (ب) ١ الوارد في الصفحة ١١ من الميزانية البرنامجية واقترح كذلك خفض أولوية النشاط (د) ١ الوارد في الصفحة ١٢ .

٢٦- وقال أحد الممثلين أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز على الآثار البيئية المترتبة على التكنولوجيات التقليدية للطاقة الجديدة وعلى توليد الطاقة واستخدامها في البلدان النامية ، بينما رأى ممثلون آخرون أن الجوانب الصحية تكتسي أهمية بالغة . وقال عدة ممثلين أنه ينبغي التخلي عن النشاط المتصل بتسخير مصادر الطاقة المتجددة أو تخفيض مستوى هذا النشاط ، بينما أعرب ممثلون آخرون عن تأييدهم لذلك النشاط . وقال ممثل آخر ان العمل المتعلق بالطاقة المستمدة من الفضلات الزراعية يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة الى البلدان النامية وشدد ممثل آخر على أهمية أزمة خشب الوقود . وأبدى ممثل آخر اهتماما بالنشاط المقترح بخصوص السيطرة على المخاطر وقال أنه جدير بالدعم خاصة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية مستعدتان للتعاون في الاضطلاع به .

٢٧- شدد أحد الممثلين على أن برنامج الطاقة ينبغي أن يكون ذا أولوية عليا ، وأشار إلى حلقة دراسية عادت في بلده خلال عام ١٩٨٤ بخصوص الجانب الأيكولوجي للتوسع في استخدام الفحم في إنتاج الطاقة وقد اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعايتها . وأضاف أن محاضر أعمال الحلقة ستُنشر في مستقبل قريب .

٢٨- وقال ممثل منظمة الصحة العالمية أن منظمته معنية بالمشاكل الصحية المتعلقة باستخدام الكتلة الاحيائية كوقود . وأن التقديرات تدل على أن ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون من الأشخاص معرضون للخطر بسبب أدخنة الكتلة الاحيائية . وأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مهاجمة المشكلة ستكون نعم العون . وكان مصدر القلق الآخر الذي أعرب عنه هو أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتشجيع استخدام البيانات المتاحة في إدارة الاخطار البيئية والصحية .

٢ - الصناعة والنقل

٢٩ - أبدى ارتياح عام فيما يتعلق بالنتيجة التي أسفر عنها مؤتمر الصناعة العالمي المعني بالادارة البيئية ، الذي عقد في فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . وتم التشديد على أنه ينبغي الحفاظ على الزخم المتولد عن المؤتمر عند التخطيط لأعمال المتابعة له وهي متابعة ينبغي أن تكون منظمة وموجهة صوب العمل الفعلي وفي هذا الخصوص أعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم للاجتماع المشترك المقترح لمسؤولين حكوميين مع مسؤولين تنفيذيين رئيسيين من قطاع الصناعة تعينهم الخبرة التجارية الدولية ، وهو الاجتماع الذي تقرر مؤقتا عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ للنظر في اتخاذ تدابير محددة للمتابعة . وأعرب بعض الممثلين عن قلقهم بشأن تكلفة تدابير المتابعة المقترحة ، بينما رأى ممثلون آخرون أنه ينبغي تحديد مضمون هذه التدابير بمزيد من الوضوح .

٣٠ - وذكر عدة ممثلين ان تكلفة النظام المنسق بالحاسبة الالكترونية لتخزين واستعادة المعلومات باهظة في رأيهم ؛ واقترح احدهم ان تتحمل حلها الحكومات أو قطاع الصناعة بدلا من ان يتحملها برنامج الأمم المتحدة للبيئة . واقترح تبعا لذلك خفض المبلغ المخصص لها في إطار النشاط (ب) '٤' الوارد في الصفحة ١٦ في الميزانية البرنامجية وأيد أحد الممثلين بقوة النشاط الخاص بتدريب الموظفين وتقديم المساعدة التقنية ، في حين أكد ممثل آخر على دور مكتب الصناعة والبيئة في نشر المعلومات . وشدد ممثل آخر على الصلة القائمة بين برنامج الصناعة والنشاطين المقترحين من قبل المدير التنفيذي في تقريره عن الأحداث البيئية (UNEP/GC.13/4/Add.2 و الفقرتان ٢٧ و ٢٨) .

٤ - القانون البيئي والآلية البيئية

٣١ - لاحظ ممثلون عديدون مع التقدير للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج مونتيفيديو لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا UNEP/GC.10/5/Add.2 ، المرفق ، الفصل الثاني ، واشادوا بالبرنامج ، على وجه الخصوص ، على اعتماد اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون . وتم حث المدير التنفيذي عقد اجتماع لفريق عامل في أقرب وقت ممكن لمواصلة العمل بشأن بروتوكول يتناول الاستراتيجيات القصيرة الاجل والطويلة الاجل على السواء ، للمراقبة العادلة لانتعاج الملوثات الكلوروفلوروكربونية الكاملة الهلجنة وانبعاثاتها واستخدامها ، على النطاق العالمي . واقترح عدد من الممثلين عقد حلقة تدريبية بشأن هذا الموضوع قبل اجتماع الفريق العامل . وشدد أحد الوفود على ضرورة أن تكفل اللجنة التوجيهية التحضير والتنظيم الملائمين للحلقة التدريبية المقترحة .

٣٢ - أعرب بعض الممثلين عن القلق إزاء السرعة المفرطة التي تجرى بها حالياً تنفيذ برنامج مونتيفيديو والتي لا تسمح لحكومات عديدة بتقييم كافة فروع أو بالقيام بدور نشيط وفعال فيه . وأوصوا بالاحجام عن مباشرة أنشطة جديدة قبل الانتهاء من الأعمال التي تم الشروع فيها . واقتراح أحد الممثلين خفض المبلغ المخصص للبند (ب) (١) ' الوارد في الصفحة ١٩ من الميزانية البرنامجية .

٣٣ - ولاحظ عدة ممثلين مع الارتياح وضع الصيغة النهائية لمبادئ مونتريال التوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر أرضية (UNEP/GC.13/9/Add.3 ، المرفق) . وأعرب ممثلون آخرون عن الأسف لكون المبادئ التوجيهية لا تضع في الحسبان على النحو الكافي الاتفاقيات الاقليمية القائمة بخصوص التلوث من مصادر أرضية . وأعرب أحد الممثلين عن الرأي بأنه ينبغي مواصلة عمل الفريق العامل المخصص لتمكينه من إعداد اتفاقية عالمية ؛ وعارض ممثلون آخرون هذا الرأي . وأوصى ممثلان بأن يجرى إنجاز العمل المقبل بشأن حماية البيئة البحرية على المستويين الوطني والاقليمي . وأعرب أحد الممثلين عن قلق حكومته البالغ لكون الفريق العامل لم يضع غسي الاعتبار أحكام اتفاقية قانون البحار عند أداء مهامه وذلك خاصة في دورته الثانية المعقودة في جنيف في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ .

٣٤ - وأعلن ان المملكة المتحدة عرضت استضافة الاجتماع المقبل لفريق الخبراء العامل المخصص لتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي يحتمل أن تكون ضارة (ولا سيما مبيدات الآفات) في التجارة الدولية ، وأشار عدة ممثلين مع التقدير الى عمل هذا الفريق . وأعرب آخرون عن أملهم في أن تتخذ حكومات كثيرة الخطوات الضرورية لتنفيذ نظام الاخطار المؤقت عن المواد الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة UNEP/GC.12/12/Add.1 ، المرفق الثاني بحيث تكون الخبرة اللازمة للتقييم الصحيح الذي يمكن أن تقوم على أساسه المبادئ التوجيهية متاحة للدورة القادمة للفريق العامل . وذكر أحد الممثلين أن عمل الفريق ينبغي أن يركز بوجه خاص على المواد الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة .

٣٥ - أوصى عدة ممثلين بعقد دورة ثالثة لفريق الخبراء العامل المخصص المعني بالادارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة ، وذلك لكي يكمل الفريق إعداد المبادئ التوجيهية / المبادئ الأساسية . وأشار عدة ممثلين آخرين الى الاعمال الجارية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بغية وضع اتفاقية ملزمة بشأن تحريك النفايات الخطرة عبر الحدود وحثوا على قيام تعاون وثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة بحيث يؤخذ البعد الشمالي - الجنوبي للنقل عبر الحدود في الاعتبار على نحو سليم في المنظمة . وأبرز ممثلون آخرون الحاجة الى منح أولوية عالية للمشاكل الخاصة للبلدان النامية بخصوص عمليات النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة .

- ٣٦ - قال عدة ممثلين أنهم يولون أهمية فائقة لاستمرار العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء العامل المعنى بالتأقن البيئي بشأن تقييم الأثر البيئي .
- ٣٧ - أعرب عدة ممثلين عن بالغ القلق إزاء مشكلة كفاءة انعكاس آراء البلدان النامية في جميع المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية المنبثقة عن برنامج مونتيفيديو ، وحثوا الممثلين التنفيذيين على النظر في وضع ترتيبات لتمويل مشاركة خبراء من بلدان نامية لكي كاذة اجتماعات الفريق العامل المخصص . وأوضح بعض الخبراء أن صياغة صكوك قانونية بأحد الأدنى من مشاركة البلدان النامية تعد أمرا غير مستساغ .
- ٣٨ - حذر بعض الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من التدخل بين أعمال المنعقدات النشطة في ميدان القانون البيئي ، وبما أن النهج العالمي هو المبرر لوجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فإن المبادئ التوجيهية التي يعدها يجب أن تكون مكتملة للأعمال المهاجرة على المستويات الإقليمية .
- ٣٩ - رجا أحد الممثلين من المدير التنفيذي أن يدرس بعناية مشكلة توضيح المركز القانوني للمبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية للمنظمة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة .
- ٤٠ - وأشار أيضا إلى الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المساعدة التقنية للنهوض بمستوى التشريع البيئي الوطني وتطويره .
- ٤١ - أكد أحد الممثلين على أهمية الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الخاصة بحفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية والمقرر عقده في يونيو بجمهورية ألمانيا الاتحادية في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ .

٥ - الكوارث الطبيعية

- ٤٢ - رحب أحد الممثلين بخفض أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان الكوارث الطبيعية ، وقال أنه ينبغي أن تنحصر أية أنشطة أخرى للبرنامج في تطوير نظم الإنذار المبكر . بيد أن ممثلا آخر قال إن المستوى المنخفض للتمويل لا يسمح بتحقيق أية نتيجة وإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يتركز عن النشاط في هذا الميدان .
- ٤٣ - وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منظمته مفتنعة بأنه لا بد من معالجة البيئة والتنمية بطريقة متكاملة . والتمس مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحديد المشاكل التي تواجهها الدول الأفريقية في تنفيذ وإعمال الاتفاقات البيئية الدولية .

٤٤ - وفي الملاحظات الختامية التي أبدتها المدير التنفيذي المساعد ، أعرب عن شكره لأعضاء اللجنة على مشورتهم . وأوضح أن الأرقام الواردة في الميزانية البرنامجية إنما هي التوجيه فقط ، إذ أن الأنشطة المقررة لفترة السنتين القادمة لا يمكن وضع تكاليفها بدقة ، فقد تزايد أو تخفض وفقا لرغبات المجلس .

٤٥ - واعتبارا من نهاية فترة السنتين الراهنة سيدمج بندا الميزانية الفرعيان (٢١٠١ و ٢١٠٢) . وقد لوحظ أن الممثلين يرغبون في أن يبروا الأنشطة المفاهيمية وقد أصبحت أقل أهمية في تلك المجالات ، وأن يخصص المزيد من الموارد للمشاريع الموجهة نحو التنفيذ العملي . وينبغي التأكيد أيضا على الأنشطة المتكاملة . وستتولى الأمانة متابعة الاقتراح الداعي إلى توسيع المشاركة في لجنة المؤسسات الدولية الانمائية المعنية بالبيئة .

٤٦ - وقد حددت لبرنامج الطاقة ثلاثة اتجاهات رئيسية ، غير أنه نظرا لعدم قسائية التمويل ، لم يكن هناك بد من الاضطلاع باختيار صعب عند وضع الأولويات . فالارتقاء بأولوية نشاط ما لا بد أن يعنى خفضا في أولوية نشاط آخر .

٤٧ - وبدأ أن هناك اتفاقا عاما على أن مؤتمر الصناعة العالمي المعني بإدارة البيئة كان ناجحا ، وأن من الأمور الحيوية حقا ألا يضيع الزخم . وينبغي أن يعتبر المبلغ المخصص لأعمال المتابعة اللازمة للمؤتمر نواة مالية ، ومن المؤمل أن يوفر قطاع الصناعة قدرا أكبر بكثير من الأموال كما كان الشأن بالنسبة للمؤتمر ذاته . فلم تزود تكلفة نظام المعلومات الصناعية منذ الدورة الحادية عشرة ، وتعزى الزيادة في الرقم الوارد في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ إلى خطأ في وثيقة ميزانية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، التي أشارت إلى الاتفاق لعام واحد فقط بدلا من عامين .

٤٨ - وانتقل إلى مشكلة العدد المحدود من الخبراء من البلدان النامية الذين يحضرون اجتماعات القادون البيئي وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيواصل استكشاف امكانيات الحصول على تمويل إضافي يمكن الخبراء من البلدان النامية من المشاركة في هذه الاجتماعات .

باء - الوعي البيئي

٤٩ - قام المدير التنفيذي المساعد بتقديم الموضوع ، فأبلغ عن التقدم المحرز فيما يتصل بمشروع برنامج العمل للتعليم والتدريب البيئيين في أفريقيا (UNEP/GC. 12/ 13) المرفق () وتطوير شبكة التدريب البيئي في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، والتعليم والتدريب البيئيين في آسيا والمحيط الهادئ . وعرض مدير دائرة الاعلام بايجاز التدابير التي اتخذت لزيادة أحكام البرنامج الاعلامي تمشيا مع مقرر المجلس ١٢/ ١٥ .

٥٠ - وركز تقريبا كافة الممثلين الذين تحدثوا في موضوع التعليم والتدريب البيئيين على أهميتهما بالنسبة للبلدان النامية ، وأثنوا على كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتعاونهما وحثوا على مواصلة هذا التعاون .

١- التعليم البيئي

- ٥١- تم الشدود على أهمية التعليم البيئي ، وقال أحد الممثلين أنه سيعارض أى جهد يبذل لخفض أو قطع الاموال المخصصة لى نشاط . وأبرز ممثل آخر أن التعليم البيئي لم يكن موجودا داخل منظومة الأمم المتحدة قبل إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وقال أنه بإمكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يؤدي في هذا المجال دوره الحفاز على نحو كامل .
- ٥٢- لاحظ ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن ١٠ سنوات قد مضت منذ مباشرة البرنامج الدولي للتعليم البيئي ، وأشار الى الدعوة التي وجهتها حكومة بلاده للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعقد مؤتمر دولي ثان للتعليم البيئي في الاتحاد السوفياتي في ١٩٨٧ ، واقترح ادراج هذا المؤتمر في برنامج العمل الذي سيضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٧ ، في حدود الموارد المتاحة .
- ٥٣- رحب أحد الممثلين بصفة عامة بدرجات الأولوية المسندة لأنشطة التعليم البيئي وطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة منح الأولوية أولا لنشاط " التعليم البيئي من أجل الحفاظ " .
- ٥٤- أعرب ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن انشغاله لما ذكره المدير التنفيذي المساعد من أن دول افريقية فقط أرسلت تعليقات على مشروع برنامج العمل للتعليم والتدريب البيئيين في افريقيا . وناشد الدول الافريقية أن تستجيب بسرعة على طلب المدير التنفيذي .
- ٥٥- لاحظ ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الانجازات العديدة للبرنامج الدولي للتعليم البيئي ورحب باعتزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة مشاركته في البرنامج وبخصوص النشاط الجديد المقترح " تقديم الدعم لتنفيذ برامج عمل للتعليم والتدريب البيئيين في المناطق النامية " ، وأعرب عن بعض الشكوك بشأن العنوان والنواتج المبنية بايجاز في الميزانية البرنامجية ، وأضاف أنه يبدو من العنوان كما لو أن النشاط يشكل تكرارا لأعمال يجري القيام بها فعلا في إطار البرنامج الدولي للتعليم البيئي . وطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يزيد من اشتراكه مع منظمة الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بهذا النشاط وألا يتولى تنفيذه كمشروع داخلي . وأعرب ثلاثة ممثلين عن تأييدهم لتلك الملاحظات ، وذكر ممثلان أن من الممكن إلغاء ذلك النشاط وان الموارد المالية التي يتم توفيرها بهذه الصورة يمكن أن تستخدم من أجل أنشطة مثل التعليم البيئي غير الرسمي - وهو ميدان رأى العديد من الممثلين الآخرين أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي ان يتناوله .
- ٥٦- أعرب ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عن الراى بأنه ينبغي تقسيم الاموال المخصصة لنشاط " التعليم البيئي من أجل الحفاظ " بغية رصد ١٠٠ ٠٠٠ دولار منها لأعمال رفعت الى درجة الأولوية أولا .
- ٥٧- قدم ممثل الرابطة الافريقية لمحو الامية وتعليم الكبار عرضا لأعمال منظمته التي تشارك في أنشطة التعليم البيئي للكبار منذ ١٩٧٨ . وأضاف ان الرابطة تتطلع الى المزيد من التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والى الحصول على مزيد من الدعم منه .

٢- التدريب البيئي

٥٨- أشار عدد كبير من الممثلين الى ان سنة ١٩٨٨ هي السنة الدولية للشباب ، واكدوا على أهمية تثقيف الشباب في مجال الادارة البيئية في المستقبل ، وتساءلوا عما اذا كان لاينبغي الارتقاء الى الاولوية الاولى بالنشاط المعنون "تنظيم دورات تدريبية لرواد الشباب في البلدان النامية باعتبار ذلك متابعة للسنة الدولية للشباب .

٥٩- وقال احد الممثلين ان هناك أنشطة كثيرة جدا من المقرر القيام بها في ميدان التدريب البيئي ، وأضاف أن هذه الأنشطة ينبغي أن تكون موجهة الى مجالات محددة تهم البلدان النامية مثل ادارة الطاقة ، والحفاظ على التربة والغابات ، وادارة النفايات وما الى ذلك . واقترح حذف الأنشطة المذكورة واستخدام الارصدة الصفرغ عنها للبنود الفرعية المتعلقة بالتربة والطاقة والغابات الاستوائية ، والا وجب إعادة صياغة الباب بأكمله .

٦٠- غير أن أحد الممثلين نبه المجتمعين بضرورة التعرف على التقدم المحرز في الشبكات القائمة فعلا ، وذلك رغم تأييده لانشاء شبكات إقليمية من مؤسسات التدريب البيئي كما طالب ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم انشاء شبكة للبلدان المتحدثة بالفرنسية في حين أن ممثلين آخرين طالبا بزيادة دعم البرنامج للشبكة القائمة في أمريكا اللاتينية .

٦١- طالب احد الممثلين بمستوى أعلى من الدعم للنشاط المعنون "ادراج مكونات بيئية في برامج التدريب لمتخذي القرارات والمتخصصين" ، واكد بصفة عامة ضرورة تنظيم المزيد من برامج التدريب البيئي في البلدان النامية . وابتدى ممثل آخر موافقته على ذلك ملاحظا أن الدورات التدريبية ينبغي أن تعقد في البلدان النامية ذاتها ، الأمر الذي سيكفيها على الأقل من تقديم شيئا من الاسهام العيني ، أما الاماكن الاخرى لعقد هذه الدورات فانها تثير لهذه البلدان صعوبات تتعلق بالحدائق الاجنبي .

٦٢- أعلن احد الممثلين ان حكومة بلاده ولجنة الاتحادات الاوروبية ستمولان دورة دراسية حول التلوث البحري بالمواد الكلوروفلوروكربونية ، ستعقد قريبا بوصفها الدورة الاولى من سلسلة من الدورات الدارسية . وستحمل الجهتان المنطقتان كافة النفقات .

٦٣- وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن اللجنة تقوم ، في اطار برنامج العمل للتعليم والتدريب البيئيين في افريقيا ، بتنفيذ مشروع مشترك عن "ادراج مكونات بيئية في الأنشطة التدريبية للمؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لافريقيا" ، وتنطوي أنشطة المشروع على ايفاد بعثة استقصائية الى ١١ مؤسسة ترعاها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وتطوير منهج دراسي أساسي ، وتنظيم حلقة عملية للتدريب في أواخر ١٩٨٥ . وبناء عليه فان البند المتعلق بالنشاط (ب) ٢ الوارد في الصفحة ٢٥ من الميزانية البرنامجية ينبغي أن يعدل ليعكس مساهمة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بمبلغ ١٦ ٠٠٠ دولار في النشاط المشترك .

٦٤ - وأكد ممثل اليونسكو على الحاجة إلى أن تشارك المنظمة في نشاط "إنشاء شبكة إقليمية من مؤسسات التدريب البيئي"، نظرا لأن اليونسكو ناشطة بالفعل في مجال إنشاء مثل هذه الشبكات. كما أنه طلب أيضا معنى عبارة "في مجالات أخرى من البرنامج" في عنوان النشاط (د) ١' الوارد في الصفحة ٢٥ من الميزانية البرنامجية.

٦٥ - شدد ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على أهمية النشاط المعنون "إدراج مكونات بيئية في برامج التدريب لمتخذي القرارات والمتخصصين"، وأعرب عن موافقته على أن نشاط "تنظيم دورات تدريبية لقيادات الشباب في البلدان النامية باعتبار ذلك متابعة للسنة الدولية للشباب (١٩٨٥)" ينبغي الارتقاء بأولويته.

٦٦ - ووصف ممثل منظمة العمل الدولية الأعمال التي تقوم بها منظمته حاليا في مجال التدريب البيئي: فهناك ثلاثة مشاريع جارية في فترة السنتين الحالية. واقترح ضرورة تخصيص موارد إضافية للنشاط المعنون "إدراج مكونات بيئية في برامج تدريب متخذي القرارات والمتخصصين".

٢ - الاعلام الجماهيري

٦٧ - كان هناك اتفاق عام على أن الجهود المبذولة منذ الدورة الثانية عشرة لتنسيق برنامج الاعلام الجماهيري كانت جهودا مرضية، ولقيت الاستراتيجية الجديدة ترحيبا. وأعرب أحد الممثلين عن احساسه بأن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات رغم ترحيبه بالتقدم المحرز حتي الآن. وتساءل ممثل آخر عن رجاء التخفيضات في تمويل برنامج الاعلام.

٦٨ - ولقيت "نشرة انباء الأمم المتحدة للبيئة" ترحيبا عاما، وهنا أحد الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الجودة الممتازة لنشرته الاخبارية. وأكد ممثلان على ضرورة التشديد بدرجة اكبر على جودة المعلومات العلمية المتضمنة في منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما طوّل البرنامج بأن يوزع منشوراته على نطاق أوسع، ولا سيما في البلدان النامية.

٦٩ - رحب أحد الممثلين بالتوقف عن إصدار "مازنغيرا". واقترح ممثل آخر أن تستخدم الاموال الموفرة بهذه الكيفية في أنشطة إقليمية واستغلال طرق الاتصال التقليدية. وتم أيضا اقتراح استخدام دور الطباعة في البلدان النامية.

٧٠ - عرض ممثل فرنسا تقديم مساعدة في تحرير نشرات دورية ومجالات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باللغة الفرنسية، وحث على إصدار نشرة "مكافحة التصحر" بالفرنسية أيضا لكي تستفيد منها البلدان النامية الناطقة باللغة الفرنسية. وقدم ممثل الصين تقريرا عن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان الاعلام ورجا التوجيه والدعم لوضع برامج إعلامية إضافية في بلده.

٧١- قال ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن منظمته رهن إشارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمزيد من التعاون في ميدان الاعلام .

٤- حالة البيئة والبيانات البيئية

٧٢- طلب ثلاثة ممثلين من برنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة اعداد التقارير عن حالة البيئة سنويا بينما رأى ممثل آخر أن التقارير ينبغي ألا تنشر إلا في السنوات التي يجتمع فيها المجلس . وهنأ أحد الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النوعية العالمية للتقارير الاخيرة عن حالة البيئة ، واقترح ممثل آخر أن يركز تقرير عام ١٩٨٦ على الحالة فيما يتعلق بتطبيق تقييم الاثر البيئي على مشاريع التنمية ، بينما يمكن أن يتضمن تقرير عام ١٩٨٧ في دراسة استقصائية أكثر اتساما بالطابع العام على نحو ما اقترحه المدير التنفيذي . واعرب ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عن استعداد منظمته للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اعداد التقارير .

٧٣- اعرب أحد الممثلين عن تأييده الشديد للتقرير المقترح عن البيانات البيئية ، بينما اعرب ممثل آخر ، الى جانب تأييده للنشاط عن الرأي بأنه ينبغي استكمال التقرير كل اربع أو خمس سنوات .

٧٤- أوصى ثلاثة ممثلين بشدة باعداد التقارير الوطنية عن حالة البيئة باعتبار ذلك مجال أولوية عالية وتم التأكيد على الحاجة إلى معلومات من البلدان النامية بوصفها أساسا لاعداد تقارير عالمية .

٧٥- رحب ممثلان بالمخططات الأولية المتخذة في سبيل اشاء قاعدة بيانات عن المؤشرات البيئية . وأكد كلاهما على أهمية استخدام مؤشرات بيئية مناسبة . واسترعى احدهما الانتباه إلى نظم التصنيف والتسميات العلمية للمؤشرات البيئية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بينما قال ممثل آخر أن تلك المؤشرات لا تنطبق على البلدان النامية . وطلب ممثلان ايضاح الرابطة بين القاعدة العالمية لمعلومات الموارد وقاعدة بيانات المؤشرات البيئية المزمع اقامتها .

٧٦- حث ممثلان المدير التنفيذي على التعاون مع جميع المنظمات المتخصصة في ميدان حالة البيئة والبيانات البيئية . وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منظمته تقوم حاليا بتكوين ملف عن "أفريقيا البيئة" منسق بحاسبة الكترونية للمساعدة في الجهود الوطنية .

٧٧- ردا على التعليقات التي ابدت أثناء المناقشة قال المدير التنفيذي المساعد أن الطلبات المقدمة من بعض الممثلين بشأن رفع أو خفض درجة بعض الاولويات المبينة في الميزانية البرنامجية ستؤخذ في الاعتبار بشرط أن تظهر في مقررات المجلس .

٧٨- ورحب بالتأييد الإجماعي الذي حظيت به برامج التعليم والتدريب البيئيين . وأكد على أهمية التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . في مجال البرنامج الدولي للتعليم البيئي . وشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على عرضه استضافة اجتماع للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للبرنامج الدولي للتعليم البيئي في عام ١٩٨٧ : ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمجلس الدولي للتعليم البيئي وهو منظمة غير حكومية بالتخطيط لعقد هذا الاجتماع . وأضاف أن نتائج تقييم البرنامج الدولي للتعليم البيئي ستقدم في التقرير المقبل لفترة ما بين الدورات .

٧٩- كُرس ربع ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأنشطة برنامجية متعلقة بالتدريب البيئي إذ أن التدريب يكاد يشكل جزءاً من كل مشروع يباشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جميع المجالات البرنامجية . وأضاف أن أنشطة مثل شبكات التدريب البيئي الإقليمية وخطط العمل للتعليم البيئي المستمدة مباشرة من مقررات مجلس الإدارة والحكومات الأخرى يمكن أن تتفق على خطط عمل عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . وأعرب بعض الممثلين عن قلقهم لكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينفذ بعض مشاريع التعليم والتدريب البيئيين باعتبارها مشاريع داخلية لكنه أكد للجنة أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تستشار دائماً بشأن هذه المسائل . وقد وضع مشروع المبادئ التوجيهية بشأن أعداد التقارير عن حالة البيئة وقد أعدت ١٠ تقارير نموذجية بيئية على الصعيد الوطني إذا تمت الموافقة على اقتراح مشروع عن هذا الموضوع . وتستخدم القاعدة العالمية لبيانات المعلومات عن الموارد بوصفها أداة لإدارة البيانات في أعداد قاعدة لبيانات المؤشرات البيئية .

جيم - رصد الأرض

٨٠- في أعقاب بيان أدلى به المدير التنفيذي المساعد لتقديم البند أعرب بصفة عامة عن تأييد إيجابي للغاية لأنشطة رصد الأرض وأثنى عليها باعتبارها تستوفي المعايير الأساسية لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة : فقد رُئي أنها عالمية النطاق ، وقد لعبت دوراً تنسيقياً واستجابت لاحتياجات البلدان النامية .

(- النظام العالمي للرصد البيئي

٨١- سلم بصفة عامة بأن برنامج واستراتيجية النظام العالمي للرصد البيئي قد تم وضعهما على نحو مرضٍ أعرب ممثلون عن تأييدهم الشديد لهما . وقال أحد الممثلين أن هذا النظام يمثل الأساس الوطيد لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وينبغي زيادة تشجيعه وتطويره وأعرب عدة ممثلين آخرين عن ضرورة ربط أنشطة هذا النظام باحتياجات البلدان النامية بصفة خاصة .

٨٢- ورحب عدد من الممثلين بالشروع في تشغيل قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد وأيدوا ذلك ، وأعرب بعض الممثلين عن استعدادهم لتوفير التجهيزات وخدمات الخبراء على أساس الانتداب . وأعرب أحد الممثلين عن أمله في أن تتاح لجميع البلدان المعدات والمهارات اللازمة للمشاركة في قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد .

٨٣- قال عدد من الممثلين أن أنشطة رصد الأرض لا تسهم إلا بقدر ضئيل في حل المشاكل البيئية في البلدان النامية بالرغم من أن تمويل ذلك البرنامج يمثل نسبة ١٦٣ في المائة من الميزانية الكلية لفترة السنتين المقبلة . وينبغي بالتالي خفض الأموال المخصصة لذلك البرنامج بغية تمويل الجهود المبذولة لمكافحة التصحر .

٨٤- ولاحظ أحد الممثلين أن من الهام إلى أقصى حد ، أثناء تنفيذ المشروع ، حشد الدعم من منظمات الأمم المتحدة الأخرى وبصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والتعاون معها .

٨٥- واستفسر ممثلان عن أداء قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد وطلب تحديث المستفيدين المتوتين لها . ورغب ممثل آخر في معرفة ما إذا كانت قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد ستقوم بتقييم نوعية البيانات وتفسير النتائج . وطلب عدة ممثلين معلومات عن مستقبل العلاقات بين قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد ونظام الإحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية .

٨٦- ورأى عدد من الممثلين أن قاعدة البيانات العالمية لأنهم إلا البلدان المتقدمة النمو فقط، وحسوا برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التماس الطرق والوسائل الكفيلة باشتراك البلدان النامية في البرنامج اشتراكا كاملا ، لاسيما من خلال توفير المعدات والتدريب على استخدامها .

٨٧- وفيما يتعلق برصد الموارد الطبيعية ، أعرب أحد الممثلين عن تأييده للمشروع الرائد للمعاييرة الأرضية لبيانات الاستشعار عن بعد . وتم تشجيع رصد محتجزات المحيط الحيوى . وأعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عقد ندوة بشأن الرصد المتكامل للمحيط الحيوى في طشقند في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ من المقرر أن يشترك في رعايتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

٨٨- وبرز أحد الممثلين الحاجة إلى برنامج دقيق ومتوازن في كل مجال من مجالات التركيز المختلفة للنظام العالمي لرصد البيئة ، وأكد بصفة خاصة أنه لا ينبغي خفض الدعم المتاح للرصد المتعلق بالصحة . ورأى ممثل آخر أنه ينبغي زيادة هذا الدعم . وأشار إلى تحديد مواقع لتقييم مدى تعرض البشر باعتبارات ذلك تطورا ايجابيا .

٨٩- وقال أحد الممثلين أن التخفيضات التي أجريت مؤخرا في دعم دراسات النقل البيئي المدى لمؤثرات الهواء تظهر تقديرا صحيحا للدور الحفاز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأضاف أنه يتطلع إلى إدخال تعديلات مماثلة لتأييد أنشطة الرصد الأخرى .

٩٠- وأكد ممثل منظمة الصحة العالمية على الحاجة إلى مواصلة التركيز على الرصد المتعلق بالصحة، وهو ميدان لا تمتلك الكفاءات الملائمة فيه سوى قلة ضئيلة من البلدان . وقال أن مشاريع منظمة الصحة العالمية المتعلقة برصد الهواء والمياه والأغذية والتي كانت ضمن المشاريع الأولى التي أدرجت في النظام العالمي لرصد البيئة ، وفرت إطار عمل لاستعراض وتحديد الاتجاهات ولتعزيز تطوير البرامج الوطنية للرصد . وقال أن الرصد المتعلق بالصحة برنامج تعاوني حقا يشترك فيه ٦٠ بلدا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وكثير من المعاهد والمراكز المتعاونة التي تقوم بانجاز مشاريع للتقييم ، والتدريب ، وتخزين البيانات وأنشطة التقييم . وبالإضافة إلى الأنشطة الدولية ، يعزز البرنامج وضع برامج وطنية للرصد لمراقبة المخاطر البيئية والوقاية منها على المستوى التنطري . وقال ردا على سؤال أن منظمة الصحة العالمية خطت لزيادة مشاركة موظفيها في العمليات ، بيد أن الحصول على دعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمر أساسي .

٩١- واقترح أحد الممثلين العودة بالمبلغ المخصص للنشاط (ب) '١' في الصفحة ٢٢ من الميزانية البرنامجية إلى ما كان عليه في ١٩٨٤ - ١٩٨٥ أى ١٨ مليون دولار .

٩٢- وأعرب ممثل آخر عن أسفه للتخفيض في تمويل النشاط (ب) '٧' في الصفحة ٢٤ ، فزيتادة مساهمة اليونيب وخفض مساهمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية يعتبر عكس ما ينبغي عمله . وفي المقابل رحب بالتغيرات الطارئة على النشاط (ب) '٨' في الصفحة ٢٤ حيث انخفضت مساهمة اليونيب وزادت مساهمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

٩٣- قال ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ان منظمته بصدد وضع قاعدة بيانات جغرافية لوضع معظم بياناتها المتعلقة بالموارد الطبيعية في إطار مشترك . وأعرب عن الرأي بانه ينبغي بذل جهود بدءاً من الطور الأولي لوضع قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد بغية ضمان أن يتم تناول مسألة المحاسبة بين نظام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ونظام قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد على نحو ملائم . وفضلاً عن ذلك فإن أنشطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي أستهلت منذ عدة سنوات لتقييم ورصد المراعي ينبغي أن تحصل على مزيد من التمويل لضمان ان تكون ذات فائدة لبلدان منطقة السهل السوداني ، وذلك عن طريق بناء المؤسسات والكفاءات الوطنية لتلك البلدان .

٩٤- وأشار ممثل الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إلى الدور الذي لم ينفك يؤديه مركز رصد الحفظ التابع للإتحاد بوصفه جزءاً من النظام العالمي للرصد البيئي ورحب بالزيادة المقترحة في مشاركة الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في توفير بيانات قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد ، اضاف انه يتطلع إلى التخطيط والتنسيق لهذا التعاون في وقت مبكر .

٢- النظام الدولي للإحالة إلى مصادر المعلومات البيئية

٩٥- أجمع الممثلون على أن نظام الإحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية برنامج هام للغاية ، وأعرب عدة ممثلين عن تقديرهم لتحسين خدماته في العام الماضي وقال أحد الممثلين أن حكومته التي انتقدت هذا النظام في الماضي ، راضية الآن عن أدائه وترى انه أصبح أخيراً نظاماً واضحاً . وقال ممثل آخر أن نظام الإحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية ساعد كثيراً صانعي القرارات في بلده . وتساءل ممثل آخر عن السبب في أن بعض جهات الوصل للنظام ليست نشطة على نحو كاف ، واقترح أن ينظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورات تدريبية لجهات الوصل لتمكينها من الاستفادة على نحو كامل من خدمات نظام الإحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية . وتساءل أحد الممثلين عن السبب في أن الجامعات في العالم الثالث لا تستخدم نظام الإحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية بقدر ما تستخدم نظيراتها في العالم المتقدم النمو . وأعرب ممثل آخر عن قلقه بشأن التخفيضات في الميزانية بالمخصصات السابقة وذلك خاصة في الوقت الذي يحتاج فيه نظام الإحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية إلى استخدام تكنولوجيا أكثر تطوراً وقال ممثل ثالث ان قواعد البيانات البيئية ينبغي أن تكون من بين أهم أولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وعرض ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية خدمات مركز البيانات العالمية كمصدر قطاعي خاص للمعلومات بشأن المناخ .

٩٦- أبدت استفسارات عن العلاقة في المستقبل بين نظام الاحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية وقاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد . وفيما يتعلق بإمكان تحويل نظام الاحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية إلى شبكة اعلامية عامة للمعلومات العلمية والتقنية من أجل التنمية ، فقد أشار بعض الممثلين قضية الآثار التي يترتبها هذا التحويل على ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومات وأشار أحد الممثلين إلى أن مثل هذا التمويل الاساسي في طابع نظام الاحالة الدولي قد يثير مشاكل خطيرة لحكومته في استمرارها في تقديم الدعم القوي له وطلب تأكيدات من الامانة بأنه لن تتخذ أية التزامات بالتذير قبل التشاور مع اعضاء المجلس . وايدت بعض الممثلين من العالم الثالث التحويل المقترح على اساس أن من العسير فصل المعلومات العلمية والتقنية عن المعلومات البيئية وأن نظام الاحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية هو سبيلهم الوحيد للحصول على المعلومات العلمية والتقنية بتكاليف زهيدة .

٣ - التقييم

٩٧- لاحظت اللجنة أن التقييم نشاط اساسي ، مع الرصد ، في حل المشاكل البيئية . ولوحظت الاسهامات الايجابية لوكالات غير حكومية ، مثل مركز بحوث الرصد والتقييم والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية . وأوصى بمواصلة دعمها . ولاحظ أحد الممثلين أن بالإمكان زيادة الدور الحافز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم تنمية قدرات البحث والتقييم في البلدان النامية

٩٨- ورأى أحد الممثلين أن نواتج المشروع المعني بالدورات الكيميائية الحيوية الارضية (مبادئ توجيهية ، وتدريب موظفين ، وتقارير عن حلقات تدريبية) لاتبدو متصلة بأهداف المشروع ومن ثم ينبغي أن لا يمنح اي دعم اضافي . وأعرب آخرون عن تأييدهم للنشاط ، وأشار المدير التنفيذي المساعد بعد ذلك إلى أن التقييم ، في الواقع ، ناتج أولي للمشروع .

٩٩- كما أعرب عدد من الممثلين عن قلقهم إزاء قيمة البرنامج المتعلق بالانتاجية الاولى والتوليف الضوئي وكذلك تلك المتصلة برصد وتقييم التعرض للعوامل البيئية فيجب وقف الدعم المالي المقدم من اليونيب لهذا البرنامج كما قال هؤلاء الممثلون أنه يتعين على اليونيب أن يخفض الدعم المالي الذي يقدمه للمؤسسات في البلدان المتقدمة النمو وأنه ينبغي كذلك تحويل المبلغ المرسود لمثل هذه الأنشطة (٨٤٠ ٠٠٠ دولار) لصالح مكافحة التصحر .

١٠٠- أعرب ممثل منظمة الصحة العالمية عن تقديره للتعاون الوثيق مع مركز بحوث الرصد والتقييم في مجال تقدير وتقييم البيانات ، وفي البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية . وأضاف أنه يتعين تعزيز مجال تقييم المخاطر وسياسات الادارة بإعارة موظف من منظمة الصحة العالمية للمشروع في منتصف عام ١٩٨٥ لمدة سنتين .

٤ - الحدود الخارجية

١٠١- قال عدد من الممثلين أن الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي للحدود الخارجية هامة وينبغي أن تمنح أولوية عالية . لكن رأى ممثلان آخرا أنهما لاتستخدم مصالح البلدان النامية ومن ثم ينبغي أن تخصص لها أموال أقل .

١٠٢- ورحب أحد الممثلين بالتقدم الحديث في تطوير البرنامج العالمي لدراسات آثار المناخ ، وقال إنه ينبغي أن يسان . وللبرنامج أهمية خاصة في التصدي لمشكلة الجفاف . وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على زيادة التعاون مع البلدان النامية في مواجهة المشاكل المتعلقة بالمناخ ولا سيما مشاكل البلدان النامية المنكوبة بالجفاف . وتساءل أحد الممثلين عن عدد موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة المخصصين للبرنامج العالمي لدراسات آثار المناخ ، وألمح إلى أنه ربما كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يولي البرنامج اهتماما كافيا .

١٠٣- ولاحظ ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمته في عدد من الميادين ذات الأهمية المشتركة وأشار إلى الأهمية الكبرى المعلقة على "تأثير" اليونيب . فأى اهتمام يبدية اليونيب حتى وإن كان لا يصاحبه أى التزام بالتمويل ، كان يدل بلا منازع على أهمية وجهة المشروع ، وكان المركز الأفريقي للتطبيقات والبيانات المتعلقة بالمناخ الذى اشتركت في اقتراحه كل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية مثالا طيبا على هذا التأثير . ولاحظ أيضا الفوائد الكثيرة التى ينتظر جنبيها من برنامج مثل برنامج رصد الأرض . وأوضح أيضا أن البرنامج العالمى المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولى لاتحادات العلمية لبحوث المناخ يعد برنامج بحوث متعدد الجنسيات ومتعدد التخصصات العلمية . فبعض نتائج رصد الأرض وكذلك اهتمامات البرنامج العالمى لتقييم أثر المناخ تعتبر ذات أهمية مباشرة لبرنامج البحوث المناخية العالمى إذ انها تلقى الضوء على بعض مجالات المشاكل ويمكن من جهة أخرى لبرنامج البحوث المناخية العالمى أن يساعد بدوره في صياغة إجراءات مثل تلك المخططة في إطار برنامج القانون البيئي لليونيب .

١٠٤- ارتاب أحد الممثلين في الدقة العلمية لرسمين بيانيين وردا في التقرير السنوى للمدير التنفيذي أحدهما عن طبقة الأوزون والثانى عن ثانى أكسيد الكربون . وردا عليه قال المدير التنفيذي إن البيانات المشار إليها دقيقة . وخالفه الممثل نفسه وأشار إلى تفاصيل عدم الدقة في الرسم البياني المتعلق بثانى أكسيد الكربون . وأضاف أنه استعمال الرمز (كل س) و (ن أحد) في الرسم البياني المتعلق بطبقة الأوزون ، وإذا أراد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستخدمها فينبغى شرحها في النص . والمادة المعروضة بلغت حدا من التقنية يجعلها غير مفهومة لجمهور القراء .

١٠٥- وأبلغ ممثل النمسا اللجنة أن بلده يتعهد بدعم الاجتماع المشترك القادم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولى للاتحادات العلمية ، والمعنى بتقييم قضية ثانى أكسيد الكربون والمناخ والذى سيعقد في فيللاخ بالنمسا في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ . وأعرب عن أمله أن يكون المؤتمر المزمع ناجحا مثل الاجتماعين السابقين المعنيين بالموضوع نفسه واللذين عقدا في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ في المكان نفسه .

١٠٦- وأعرب ممثلون كثيرون عن ارتياحهم لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، على الصعيدين التقني والقانوني ، في مواجهة المخاطر التى تتعرض لها طبقة الأوزون . ووصف أحدهم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه مثال يحتذى مع أن ممثل آخر رأى أنه ينبغي تخصيص أموال أقل لذلك الجزء من البرنامج . وحث آخرون على تكثيف العمل الرامي إلى إيجاد اساس عملي يمكن أن يقوم عليه بروتوكول بشأن المواد الكلوروفلوروكربونية .

١٠٧ - وردا على نقاط اثبتت اثناء المناقشة ذكر المدير التنفيذي المساعد أنه قد اضطلع بمشاريع اثبات عملي في رصد محتجزات المحيط الحيوي ، وأنه قد اضيف رصد النظم المناخية إلى قسم الرصد المتعلق بالمناخ في النظام العالمي للرصد البيئي .

١٠٨ - وقال ، منتقلا إلى موضوع الطلبات بشأن مزيد من المعلومات عن قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد ان المهام الرئيسية للجهاز الالكتروني المستخدم في جنيف سيكون تخزين ومعالجة البيانات واصدارها واجراء تحليل للنظم المعلومات على النطاق الجغرافي بقدر ما تحتاجه أنشطة المشاريع لتعطي نواتج مناسبة . وستقدم أيضا مرافق للتدريب والاثبات العلمي . وستقدم مراقبة قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعطاء توجيه في مجال السياسات العامة ومراقبة ادارة البيانات ، وتساهم أيضا في اجراء التحليل والبرهنة وتوفير التدريب اثناء العمل للمشاركين الوطنيين . ولقد بدأ فعلا جمع البيانات في عدد كبير من المجالات ولكن البيانات ليست بعد صالحة للاستخدام ولم تتخذ بعين الاعتبار الشكوك المستخدمة في الحاسبة الالكترونية وسيواصل جمع بيانات أخرى من خلال برامج الرصد الدولية مثل تلك البرامج قيد التطبيق حاليا في النظام العالمي للرصد البيئي . أو بواسطة مشاريع رصد وطنية يجري حاليا تكوين اواصر تعاونية معها . وسيتم التأكد من نوعية البيانات وصحة النواتج من خلال استعراض تقوم به هيئات علمية واستشارات لأفرقة خبراء ومعايرة على نطاق دولي كما هو الحال في بقية شبكات النظام العالمي للرصد البيئي .

١٠٩ - وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة نواة من الموظفين اللازمين في كل من جهاز قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد في جنيف ومراقبة هذه القاعدة في نيروبي ، لكنه سيعتمد بشدة على اعارة خبراء في مختلف القطاعات ومحللي النظم من جانب الحكومات والوكالات المتعاونة . وقد اعلنت بعض الحكومات فعلا عزمها على اعارة موظفين لقاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد ، وقد تود حكومات أخرى النظر في تقديم خبراء وطنيين اضافيين وتعتبر قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد مجهودا تعاونا دوليا بحق .

١١٠ - وأشار إلى أن الاحتياجات الخاصة للعالم النامي قد اخذت في الاعتبار منذ بدايات قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد . فمثلا تقدم حكومة سويسرا ٢٠ زمالة ومنحة مالية لمهنيين من البلدان النامية للسفر إلى الجهاز الالكتروني لقاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد ليتعلموا تكنولوجيا نظم المعلومات على الصعيد الجغرافي وليحللوا مجموعات البيانات الوطنية . وقد بدأ فعلا حوار مع الكثير من البلدان النامية فيما يتعلق بمشاركتها في قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد . وتجرى حاليا دراسة امكانيات روابط الاتصالات السلكية واللاسلكية لنقل البيانات بين المراكز الرئيسية للقاعدة والبلدان والوكالات المشاركة كذلك بخطط برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستكشاف وضع نظم مجهرية زهيد التكلفة لقاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد تكون في متناول البلدان النامية . وسيرحب أشد الترحيب بالمساعدة الخارجية في هذا الجانب من القاعدة .

١١١ - وانتقل إلى موضوع نظام الاحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية فأوضح أن معدّل استخدام قد زاد بمعدّل ٥٠ في المائة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٤ . وارتفع عدد الاستفسارات من ٥٠٠٠ في عام ١٩٨٢ إلى ٦٠٠٠ في عام ١٩٨٣ وتجاوز ٩٠٠٠ في عام ١٩٨٤ . وقد تمّت الشبكة فأصبحت تضم جهات اتصال وتنسيق وطنية ، ومراكز خدمة اقليمية ومصادر قطاعية خاصة ويمكن أن تكون العلاقة بين قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد ونظام الاحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية ذات اتجاهيين إذ يمكن أن تكون قاعدة البيانات هذه مصدرا قطاعيا خاصا لنظام الاحالة الدولي ولنظام الاحالة الدولي أن يستخدم المرافق الاساسية لجهات الاتصال والتنسيق التابعة له لتقديم خدمات قاعدة البيانات العالمية إلى المستخدمين . ويستطيع الاثنان أن يتقاسما تسهيلات المعدات والاجهزة ، لكن ستظل اهدافهما متميزة فقاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد نظام معلومات جغرافي اما نظام الاحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية فهو مجرد نظام احالة .

١١٢ - وفي معرض الاشارة إلى امكانية تحويل نظام الاحالة الدولي إلى شبكة معلومات عالمية قال ان الامر سيحتاج إلى اموال اضافية من مصادر اخرى غير صندوق البيئة وسيكون الجانب الايجابي لهذا التمويل هو اتاحة مزيد من المعلومات للشركاء في الشبكة .

١١٣ - وأكد للجنة ، في رده على الاستفسار المثار فيما يختص بالبرنامج العالمي لدراسات اثار المناخ أن القيد الرئيسي على البرنامج هو قيد مالي يعوق زيادة معدل التنمية وليس عدم كفاية عدد الموظفين لتنفيذ البرنامج . فقد تم انجاز كافة المشاريع التي خصها المجلس بالاولوية "أولا" لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ أو هي جارية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد اضطلع بـ أنشطة معدة للتصدي لمشاكل ملحة من قبيل الجفاف في افريقيا ولم تكن متوقعة في البرنامج المتوسط الاجل على مستوى المنظومة بوصفها جزءا من البرنامج العالمي لدراسات اثار المناخ .

دال - المحيطات

١ - البيئة البحرية العالمية

١١٤ - أعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لعمل فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري واعتبروه نشاطا هاما . وتساءل أحد الممثلين عن ضرورة الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إذ أن منظمات أخرى عديدة تشارك في عمل الفريق .

١١٥ - رأى ممثلان أن لبرنامج الأمم المتحدة دورا بارزا في وضع المبادئ التوجيهية وقال أن النشاط (ج) الوارد في الصفحة ٤٧ من الميزانية البرنامجية ينبغي أن الارتقاء بدرجة أولوية إلى الأولوية "أولا" وقال ممثل آخر ان المبلغ الذي قدره ٤٠ ٠٠٠ دولار والمخصص للتعاون الاقليمي أقل بكثير مما ينبغي .

١١٦- أبرز ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قيمة مشاركة برنامج الأمم المتحدة لبيئة في أنشطة فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لتلوث البحري وتعهد بمواصلة تعاون منظمته ولجنتها الأوقيانوسرافية الحكومية الدولية في الاضطلاع ببرنامج المحيطات ولا سيما فيما يتعلق بالمراقبة والمناخية بشأن التلوث البحري العالمي والاقليمي.

٢- السجل الاقليمي

١١٧- أعرب ممثلون كثيرون عن ارتدادهم لبرنامج البحار الاقليمية الذي رأوا أنه أحد البرامج الناجحة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة . واثنى أحد الممثلين ثناء خاصة على الأمانة بطريقة التي عرضت بها الميزانية البرنامجية للسنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ والتي سهلت اجراء المقارنة مع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين اسبانية .

١١٨- وأعرب أحد الممثلين عن القلق بشأن النقل المزمع لمركز الأنشطة البرنامجية للبحار الاقليمية من جنيف الى نيويورك ، وقال انه على ثقة من أن المدير التنفيذي سبذل كل جهد لضمان أن الانتقال لن يحدث ضياع الزخم والاستمرارية في البرنامج . وطلب متحدث آخر من المدير التنفيذي أن يزود مجلس الادارة بتحليل لتأثيره من حيث الكفاءة للنقل الذي التمه في السدورة ثمانية عشرة .

١١٩- أعرب ممثلون عديدون عن تأييدهم لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط من خلال تنفيذ خطة عمل البحر الابيض المتوسط وشجعوا المدير التنفيذي على منح دعمه الكامل للبرنامج الخاص بتلك المنطقة .

١٢٠- طلب ممثلان الارتقاء بدرجة " الأنشطة الأقليمية " الى الأولوية "أولا" .

١٢١- وأعرب أحد الممثلين عن قلقه إزاء النسبة الكبيرة من ميزانية البحار الاقليمية التي تذهب لتنفيذ خطط عمل بالمقارنة مع النسبة المخصصة لها لتنفيذ مثل هذه الخطط . وشيخى أن معظم الدور الحار لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عالميا سألدهن حتى يمكن تحرير أموال لمهام حفازة أخرى .

١٢٢- واقترح ممثل غانا أن يجرى تنظيم دورتين تدريبيتين دور اقليميتين لتقييم الأثر البيئي في غرب افريقيا في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، عرض استضافة واحدة منهما ١٥١ ما حصل على المساعدة اللازمة . وقال المدير التنفيذي المساعد في رد انه قد تم بالفعل التخطيط لعقد مثل هذه الحلقات التدريبية .

١٢٣- وأكد أحد الممثلين أن الغارات على ابار النفط الايرانية ونشأتها في عرض البحر ، على ناقلات النفط قد أحدثت تلوثا هائلا في بيئة الخليج الفارسي . فقد انسكب ماينوف على ليون برميل من النفط في الخليج من ثلاث اسار مدمرة قبل أن تقوم ايران باغلاقها . وطلب من مجلس أن ينظر في قضية اثر التلوث بالنفط على البيئة المصرية في الخليج باعتبارها نشاطا طيا ذا لوية في الميزانية البرنامجية للسنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ لكن أكد وفد آخر أن التلوث النفطي في خليج لا يمثل مشكلة شغلية بل هو نتيجة للحرب المتواصلة ولا يمكن وقفه طالما استمرت الحرب .

٢- الموارد البحرية الحية

- ١٢٤- أعرب ممثلون عديدون عن تأييدهم لبرنامج العمل التالي لحفظ وإدارة واستغلال
الثدييات البحرية ، وطلب من المدير التنفيذي أن يشدد على الأنشطة الوطنية والمؤسسات المائية
وأن يعلق أهمية أكبر على الأولويات التي حددتها الحكومات .
- ١٢٥- أعرب ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عن اهتمام منظماته الشاهقة
بالتعاون مع برنامج البيئة للأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل .

٣- المياه

- ١٢٦- قدم المدير التنفيذي المساعد البرنامج الذي تمت صياغته حديثاً بالخامس (١٢٦) و
السليمة بيانياً ، للمياه الداخلية والهدف منه أن توضح ، باتساق مع الحكومات ووكالات الأمم
المتحدة الأخرى ، خطط إدارة شاملة لنظم مائية مثل الأنهار والبحيرات وحفلات المياه الجوفية .
وكما هو الحال في برنامج البحار الإقليمية الناجح ستقوم الحكومات المشاركة بتحديد النظم
والأولويات التي صياغة وتنفيذ خطط العمل . ويحلى المشروع الأول بحوض نهر زامبيزي ، وقد بدأ
حوض بحيرة تنجانيقا موضوع خطة العمل الثانية التي يحتمل أن يجري الشروع فيها في أواخر
عام ١٩٨٥ .
- ١٢٧- أيد معظم الممثلين المفهوم والامداف للبرنامج الذي تمت صياغته حديثاً . وأكد عدد
عده ممثلين على أهمية تنفيذ برنامج المياه الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المدير
المحدد في المقرر (١/٧) ، الجزء الخامس . وأعرب البعض عن قلقهم لكون البرنامج على التوجه
المعروض في المينائية البرنامجية لا يولي اهتماماً كافياً لمكافحة تلوث المياه وإدارة المياه العادمة
 وإعادة دورتها ولا يعكس على نحو منفصل الأولوية العالية التي منحت في المقرر الثاني من بناء المثلثات
بيد أن ممثلاً آخر رأى أن هذه المواضيع قد تم طرقها في البرنامج .
- ١٢٨- أعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لنشاط حوض نهر زامبيزي . وأعرب آخرون عن
الاهتمام البالغ بالمشاركة فيه . واقترح ممثل أن يدعو مراقبون من بلدان خارج المنطقة لحضور
الجلسات الدراسية والحلقات التدريبية التي تنظم في إطار النشاط المنظم بنهر زامبيزي وذلك على
أساس أن التكاليف الإضافية المنخفضة ستقابلها وتتجاوزها الفوائد المتمثلة في توافر المعلومات
الخاصة بالإدارة السليمة بيئياً للمياه . وحث بعض المتكلمين برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إدارة
نظم الأنهار الوطنية وكذلك الدولية . وفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى البدء في وضع خطط
شمل لاحتواء أحواض الأنهار المتنافسة دولياً في منطقة غرب إفريقيا دون الإقليمية ، مثل أحواض
السنغال أو النيجر أو النيجر ، ونهر سنكو / أورنج وحوض بحيرة فيكتوريا .
- ١٢٩- أخطر أحد الممثلين اللجنة بأن العمل قد بدأ فعلاً في حوض نهر الأورنجا الذي يضم
بوركينافاسو وتوغو وساحل العاج وغانا وأشار إلى أن هذا العمل إذا ما استمر فسيكون لصالح
البلدان المعنية .

- ١٣٠- بيد أن ممثلين اثنين رأيا أنه ينبغي تقييم مدى نجاح نشاط زامبيزي قبل أن يباشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطط عمل أخرى . وقد عارضهما ممثلون عديدون خاصة من البلدان النامية وأكدوا على أن الحاجة الملحة لموارد مياه مأمونة تجعل من الشروع المبكر في إدارة هذه الموارد إدارة رشيدة ضرورة حيوية .
- ١٣١- وأكد ممثلان أهمية وجود أبعاد بيئية صحية قوية في إدارة المياه . واقترح ممثل آخر ضرورة أن يوجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة جزءا من ميزانيته المخصصة للمياه من خلال المكاتب الإقليمية لتسهيل برامج المرافق الصحية الإقليمية والمحلية .
- ١٣٢- ذكر ممثل المملكة المتحدة الانجازات العملية لمشروع بلده المتعلق بتقديم المعونة في مجال المياه واقترح أن يستفيد مانحو المعونة الثنائية الآخرون منه . وكرر عدة ممثلين الاعراب عن تأييدهم للعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .
- ١٣٣- ناشد أحد الممثلين اللجنة أن تنظر في اسباب عجز المياه في ارض الهامون الرطبة الدولية بوصفها نشاطا آخر ذا أولوية . فنطاق الدمار الذي لحق بهذه الارض الرطبة ذات الاهمية الدولية خطير إلى حد يخشى معه من اختفائها إذا استمر الوضع الحالي .
- ١٣٤- وكان هناك شعور هام بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعى أن يتببع استراتيجية محددة بعناية وأن يركز جهوده على برامج يمكن فيها لاسهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ياتي بنتيجة . فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا ينبغي أن يتفق أموالا في مجالات مشاريع منظمة ومدارة فعلا وعلى نحو ملائم بواسطة وكالات أخرى .
- ١٣٥- وأعرب أحد الممثلين عن تأييده للانشطة الجارية ، واقترح اضافة أنشطة جديدة بشأن اعادة دورة المياه المستخدمة في الزراعة والمياه العادمة ، ووضع المقاييس ، ورصد النوعية .
- ١٣٦- وكرر أحد الممثلين تأييده لجوانب برنامج مونتيفيديو لتطوير القانونيين البيئيين واستعراضه دوريا ، التي تتناول حياة المياه الداخلية .
- ١٣٧- وأشار أحد الممثلين الى نتائج مؤتمر شيكا لحفظ وإدارة بيئة البحيرات في العالم وحث على انشاء لجنة اتصال دولية لتبادل المعلومات بشأن مشاكل البحيرات ، وأعلن أن مؤتمرا ثانيا بشأن بيئة البحيرات في العالم سيعقد خلال عام ١٩٨٦ ، في الولايات المتحدة .
- ١٣٨- طلب احد الممثلين من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحدد على نحو اكثر وضوحا العناصر الفردية المكونة للبرنامج ودور الوكالات الأخرى .
- ١٣٩- وجه ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة النظر إلى الانشطة الجارية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي والمتعلقة بالجوانب البيئية لإدارة الموارد المائية والتي يركز عليها برنامج اليونيب . واعلن دعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمشروع زامبيزي ، ورأى أن تقييم النتائج امر منشود قبل الشروع في مشاريع مماثلة . واكد أيضا أن الفصل الخاص بالمياه يتضمن عنصر تدريب منفصل وهام .

١٤٠- قال المدير التنفيذي المساعد رداً على نقاط أثبتت أثناء المناقشة أن برنامج البحار الاقليمي حصل على مداخلات هامة للغاية من فريق الخبراء المشترك المعني بالحوادث العلمية للتلوث البحري . أما فيما يتعلق بتمويل أنشطة البحار الاقليمية أكد أن هناك خطط عمل لكل من منطقتي البحر الأبيض المتوسط والكويت ، وأن تمويل الخطتين يجري بواسطة الصناديق الاستثنائية بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا . في حين جرى بالفعل تمويل بعض خطط العمل الأخرى حالياً بنسبة ٤٠ الى ٦٠ في المائة من الصناديق الاستثنائية القائمة . وأكد أيضاً للجنة أن برنامج المياه الداخلية ينطوي على الأولويات التي حددت في مقرر المجلس (٧/١١) ولكنه لاحظ الاهتمام المستمر الذي تثير عنه بالتحديد الممثلون بشأن مكافحة التلوث وإعادة دورة المياه العادمة والتدريب . وأخيراً وعد بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعادة تأهيل نهر الدانوب .

١٤١- وفي إطار خطط العمل المتوخاة وفقاً للبرنامج ، قال أن الأولويات متحدد من قبل الحكومات المشتركة . وأعرب عن أمله في أن تستخدم خطة عمل زامبيزي باعتبارها الأولى التي ينفذها البرنامج كمشروع نموذجي وأن يكون لها بالتالي تأثير حافز على حكومات الدول النامية أخرى .

١٠- النظم الأيكولوجية الأرضية

١٤٢- قدم مساعد المدير التنفيذي برنامج النظم الأيكولوجية الأرضية .

(أ) التربة

١٤٣- أعرب عدة ممثلين عن ارتياحهم بشأن البرنامج المقترح في هذا الميدان . مع أن بعضهم نبه إلى أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحتفظ بدوره الحافز وألا يشغلت موارده في محاولة النهوض بعدد أكثر مما ينبغي من الأنشطة المتفرعة .

١٤٤- وأعرب بعض الممثلين عن تأييدهم للاستراتيجية الواضحة المبينة في خطة العمل لتنفيذ السياسة العالمية للتربة . ورأى أحد الممثلين أنه ينبغي للمساعدة المقدمة إلى الحكومات في صياغة السياسات الوطنية للتربة أن تكون العنصر الأساسي في برنامج التربة ، وأرضه بزيادة التمويل المخصص لهذا النشاط .

١٤٥- وأعرب ممثلان عن تأييدهم ، على وجه التحديد ، للنشاط (ب) ٢٠ السواردي في الصفحة ٦٨ من الميزانية البرنامجية وقال أنه نشاط يبشر بخير كبير في زيادة الانتاج الزراعي وقال ممثل آخر أنه ينبغي أن يتم في أسرع وقت ممكن تنفيذ المشروعين غير المنفصلين من برنامج ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وهو يرى أيضاً أنه ينبغي إيلاء تلوث المياه قدراً أكبر من الاهتمام ، حيث أنه متدخل بتحات التربة وترسب الطمي في الأنهار ، والترسب الساحلي .

- ١٤٦- ورأى أحد الممثلين انه ينبغي للبرنامج ان يعزز الوعي الدولي باهمية تخطيط استخدام الارض بوصفه وسيلة للتقليل من تدهات التربة . وقال ممثلان اهران ان القضية الاساسية ينبغي ان تتمثل في تقدير قدرة التربة على الحمل - وقد سرهما ان هذا النشاط قد أدرج في البرنامج .
- ١٤٧- وذكر ممثل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ان استراتيجيات منظمته فيما يتعلق بالادارة الرشيدة والحفظ لموارد التربة من خلال تعزيز المؤسسات ، والقدرات الوطنية وقرتبيات المساعدة التقنية للبلدان النامية في هذا الميدان مبينة بالتفصيل في الميثاق العالمي للتربة .
- ١٤٨- حث ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على ان يوضع مبكرا برنامج بحوث ميدانية تطبيقية عن الادارة الاحيائية لخصوبة التربة الاستوائية . وقدمت بشأنه السلي برنامج الامم المتحدة للبيئة مقترحات للتعاون .

٢- الاحراج الاستوائية

- ١٤٩- أعرب معظم الممثلين الذين تناولوا الكلمة عن تاييدهم للبرنامج المقترح ، واشاد احد الممثلين بتقييم موارد الاحراج الاستوائية لعام ١٩٨٠ ، وشدد على اهمية استكماله . كما اعرب عن قلقه ازاء عدد المشاريع الرائدة المتوخاة . وبين انه ربما يكون من الافضل تركيز قد اكبر من الجهد على عدد اقل من المشاريع . ورأى ممثل اهران ان البرنامج في مجموعة ينبغي ان يولي اولوية اعلى .
- ١٥٠- رأى احد الممثلين ان كل الاجراءات المتعلقة بالاحراج الاستوائية يجب ان تكون ذات طابع وطني اساسا ، يعكس حقيقة ان الاحراج الاستوائية تشكل جزءا من الموارد الطبيعية للبلدان حيثما توجد واعلن ان أنشطة التخطيط تستند الى نتيجة اجتماع الخبراء الثاني المعني بالاحراج الاستوائية والمعقد في روما في عام ١٩٨٢ ، وهو اجتماع لم تفك حكومته تعلن عدم التزامها باعماله . ووجه النظر الى ميثاق الامازون والاتفاق الدولي المعني بالاششاب الاستوائية باعتبارهما اتفاقيتين متعددي الاطراف يحتويان على احكام للاستخدام الرشيد وحفظ الاحراج الاستوائية .
- ١٥١- وأشار ممثل هولندا الى مبادرة قام بها بلده للمشروع في برنامج بحوث طويلة الاجل فسي ستة احراج استوائية مختلفة بثلاث قارات ، من المأمول ان يتعاون برنامج الامم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في تنفيذ هذا البرنامج . كما اعاد تأكيد العرض المقدم من حكومته لاستضافة امانة الاتفاق الدولي للاششاب الاستوائية .
- ١٥٢- وقال ممثل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ان منظمته قد اعلنت عام ١٩٨٥ عام دوليا للاحراج بغية حشد الدعم لحماية وتعزيز موارد الاحراج العالمية ودورها في التنمية .

١٥٢- وجد ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة النظر إلى التعاون المرحلي الجاري بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي فيما يتعلق بإخراج الاستراتيجية ولاحتف ان الشبكة العالمية القائمة حاليا من مشاريع ردة استجابة ينبغي ان تضمن لضمان الشاغل السليم للمعلومات والخبرة والموظفين .

٢ - النظم البيئية الأخرى

١٥٤- قال ممثلون عديدون أن برنامج النظم البيئية الأخرى "تستحق قدر أكبر من الاهتمام والتمويل . وقال أحد الممثلين ان الحاجة تدعو إلى توخي نهج متكامل عند تناول المناهج الساحلية وقال ممثل آخر انه يلزم الاضطلاع بمزيد من الاعمال بشأن الحفاظ المنهجي للتربة في النظم البيئية الأيكولوجية الجبلية وشدد ممثل ثالث على أهمية إشراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأنشطة المتعددة بإدارة المتجمدة القطبية الجنوبية .

١٥٥- أعرب ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن استغداد معلوماته المواصل التعاون بشأن النظم البيئية الجبلية والساحلية إذا ما تم تعيين مصادر للتمويل .

٤ - إدارة المواد الكيميائية والفضلات في القطاع الزراعي

١٥٦- شدد ممثلان على أهمية الأنشطة الواردة تحت هذا البند للبلدان النامية وعلاقتها بالتوصيات من أجل العمل التي أعدها المدير التنفيذي في تقريره من حالة البيئة لعام ١٩٨٩ .

١٥٧- أبد أحد الممثلين كافة الأنشطة المقترحة . وقال ممثلان آخران أنه ينبغي تقديم مزيد من الدعم للمركز الدولي للسيبرولوجيا الحشرات والأيكولوجية حتى لا يتعرض للخطر العمل المنهجي الذي يقوم المركز بإنجازه . وأكد ممثل آخر على ضرورة ربط الأنشطة المقترحة بالأنشطة المدرجة في إطار برنامج القانون البيئي .

١٥٨- دعا أحد الممثلين إلى تخصيص مزيد من الأموال للأنشطة المعنية بمنع الخسائر في الأسمدة بعد حصادها والارتقاء بهذه الأنشطة إلى أولوية أولاً . وينبغي تخصيص أموال إضافية كلما أمكن في المجال البرنامجي واستفسر ممثل آخر عن السبب في زيادة المخصص للأنشطة (ب) ٢٢ في الصفحة ٧٢ من الميزانية البرنامجية في حين أن المخصص للأنشطة (ب) ٢٢ و (ب) ٢٣ و (ب) ٢٤ و (ب) ٢٥ و (ب) ٢٦ و (ب) ٢٧ و (ب) ٢٨ و (ب) ٢٩ و (ب) ٣٠ و (ب) ٣١ و (ب) ٣٢ و (ب) ٣٣ و (ب) ٣٤ و (ب) ٣٥ و (ب) ٣٦ و (ب) ٣٧ و (ب) ٣٨ و (ب) ٣٩ و (ب) ٤٠ و (ب) ٤١ و (ب) ٤٢ و (ب) ٤٣ و (ب) ٤٤ و (ب) ٤٥ و (ب) ٤٦ و (ب) ٤٧ و (ب) ٤٨ و (ب) ٤٩ و (ب) ٥٠ و (ب) ٥١ و (ب) ٥٢ و (ب) ٥٣ و (ب) ٥٤ و (ب) ٥٥ و (ب) ٥٦ و (ب) ٥٧ و (ب) ٥٨ و (ب) ٥٩ و (ب) ٦٠ و (ب) ٦١ و (ب) ٦٢ و (ب) ٦٣ و (ب) ٦٤ و (ب) ٦٥ و (ب) ٦٦ و (ب) ٦٧ و (ب) ٦٨ و (ب) ٦٩ و (ب) ٧٠ و (ب) ٧١ و (ب) ٧٢ و (ب) ٧٣ و (ب) ٧٤ و (ب) ٧٥ و (ب) ٧٦ و (ب) ٧٧ و (ب) ٧٨ و (ب) ٧٩ و (ب) ٨٠ و (ب) ٨١ و (ب) ٨٢ و (ب) ٨٣ و (ب) ٨٤ و (ب) ٨٥ و (ب) ٨٦ و (ب) ٨٧ و (ب) ٨٨ و (ب) ٨٩ و (ب) ٩٠ و (ب) ٩١ و (ب) ٩٢ و (ب) ٩٣ و (ب) ٩٤ و (ب) ٩٥ و (ب) ٩٦ و (ب) ٩٧ و (ب) ٩٨ و (ب) ٩٩ و (ب) ١٠٠ .

وبهذا الصدد أعلن ممثل المملكة المتحدة أن بلده ينظم دورة تدريبية في نهاية عام ١٩٨٩ لمدراء من بلدان نامية باعتبارها جزءاً من البرنامج الدولي لسلامة الكيمياء (UNEP/CC.13/4) .

١٥٩- ابلغ ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة اللجنة الجامعة بأنه تم وضع مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك بخصوص توزيع واستخدام مبيدات الآفات بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة المختصة ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأعرب عن أمله أن يتحقق الدعم للأنشطة المشتركة بين منظمته وبرنامج البيئة بشأن إدارة متكاملة لآفات القطن في أمريكا اللاتينية التي بدأت الأعمال من أجلها ولمتابعة الحلقة الدراسية لمنظمته وبرنامج البيئة على المكافحة الأحيائية والتي ستعقد في الصين في حزيران /يونيو ١٩٨٥ .

٥ - الأحياء البرية والمناطق المحمية

١٦٠- شدد عدد من الممثلين على أهمية هذا البند الفرعي وعلى قيمة الجهود السابقة التي بذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وتم الاعراب عن التأييد لاستراتيجية الحفظ العالمية وبوجه خاص لأعداد استراتيجيات وطنية للحفظ . وطلب أحد الممثلين توضيحا بخصوص تمويل النشاط المقابل ، وقال ممثل آخر أنه ينبغي زيادة هذا التمويل على حساب النشاط (ب) ' ٥ ' الوارد في الصفحة ٦٨ في وثيقة الميزانية البرنامجية . وأبرز ممثل ثالث وأن كان هذا النشاط يندرج تحت البند الفرعي ٦١٠٥ فان استراتيجيات الحفظ الوطنية لا تتناول على أساس الحصر الأحياء البرية والمناطق المحمية بل تشمل التنمية القابلة للاستمرار بوجه عام ومن ثم فانها تشكل أساسا جيداً لتخطيط التنمية . وشدد ممثل آخر على أهمية وجود قاعدة بيانات موثوقة عن الأحياء البرية والمناطق المحمية ، وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة دعم مركز رصد الحفظ التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، وذكر ممثل هولندا الدعم الهولندي لمدرسة إدارة حماية الطبيعة في أندونيسيا ودعا البلدان الأخرى لدعمها ودعم مؤسسات تدريب أخرى .

١٦١- وقال ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية أن الخطر الذي يتهدد الحيوانات البرية المهاجرة وكذلك موائلها يزداد حالياً نتيجة للتوسع في الأنشطة البشرية . وأيد العمل الذي تقوم به أمانة اتفاقية الأنواع المهاجرة والتي وفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأعلن أن حكومته ستستضيف المؤتمر الأول للأطراف المتعاقدة في بون في شهر تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٥ . وعرض ممثل كندا استضافة مؤتمر عن الاستراتيجية العالمية للحفظ وكذلك الاجتماع السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الاتحاد الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ، في عام ١٩٨٧ .

١٦٢- أشاد أحد الممثلين بنتائج المؤتمر الأول لمجتمعات المحيط الحيوي الذي عقد في منسك باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قد قامت بعمل رائع بإدراج توصيات المؤتمر في خطة العمل .

١٦٣- وشكر ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أولئك اللذين يدعمون خطة العمل لمجتمعات المحيط الحيوي وأكد أن النهج الجديد متعدد المهام لحفظ أنواع النبات والحيوان في مواطنها ولإدارة النظم الأيكولوجية وبحوثها ورصدها والتعليم والتدريب البيئي هدف بالغ الأهمية على المدى الطويل لكن خطة العمل واقعية من حيث تركيزها على الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ . وأكد على أن تشغيل مجتمعات المحيط الحيوي الموجودة تشغيلاً كاملاً هو مسؤولية البلدان المعنية ، غير أنه حث المنظمات الدولية التي تتعاون في إطار مجموعة حفظ النظم الأيكولوجية

(برنامج الأمم المتحدة للمبيدات ، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) وكذلك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ، لمساعدة تلك البلدان في جهودهم . وأما أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قد تعتزم تخصيص ٢٥ مليون دولار في بعض سنوات لتنفيذ خطة العمل ، وأنه ينبغي للمنظمات المشاركة أن تسهم بمبالغ مماثلة .

١٦٦. وأشار ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الى نجاح " نشرة النمر " وهي نشرة أدباء فصلية تعني بالأحياء البرية وإدارة المتنزهات الوطنية ، خاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادي وقد تم تأسيسها في إطار مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وتمول حاليا تمويلًا كاملاً من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وسوف تنبعث نشرة مماثلة خاصة بأفريقيا ستصدر هي أيضا في إطار مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وأعرب عن الأمل في أن المشروع المخطط به الاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والخاص بإدارة التمرار والمناطق المحمية والأحياء البرية في أمريكا اللاتينية والكاريبي سيحصل على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

١٦٧. قال ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن الاتحاد راغب في التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إجراء استعراض نظم المناطق المحمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وكذلك في إقامة تنسيق وثيق في تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار تشجيع وتنفيذ استراتيجيات الحفظ العالمية والأنشطة المصممة بالنهج المتكامل لتناول قضايا البيئة والتنمية . وناشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المؤسسات مواصلة تقديم الدعم لمعهد إدارة الأحياء البرية الأثرية في جمهورية تنزانيا المتحدة بمدرسة علوم الحيوانات في كامبيرون .

جـ الموارد الجينية

١٦٨. أعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لمراكز الموارد الميكروبيولوجية المنشأة بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأيد ممثلون آخرون الأنشطة المتصلة بحفظ الموارد الجينية للأحراج في مواقعها . وأيد ممثلون عديدون التمهيد الميداني للتقنيات البيولوجية للتزجين . وأعرب عدد من الممثلين عن اهتمام بحفظ موارد الأحراج والموارد الجينية للنباتية .

١٦٩. أوصى أحد الممثلين بأن تكون الموارد الجينية موضوع التقرير المقبل عن حالة البيئة . وحث ممثل آخر على تنادي الإزدواجية مع أنشطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمات أخرى . وأعرب ممثل ثالث عن شكوك بخصوص الفائدة من وضع مبادئ توجيهية بشأن التكنولوجيا الأحيائية الأرضية للفلذات وأوصى بالقاء ذلك النشاط .

١٦٨- ذكر ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الجينية النباتية عقد في آذار/مارس ١٩٨٥ . وقد سمح مشروع مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع مبادئ توجيهية بشأن الحفظ في الموقع والاضطلاع بأنشطة ميدانية رائدة ، في حين أدى مشروع مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بخصوص الموارد الجينية النباتية إلى إنشاء مصارف جينات واستنباط نظام لتبادل المعلومات .

٧- القشرة الأرضية

١٦٩- أعرب ممثلان عن الرأي بأن الأنشطة الخاصة بالقشرة الأرضية يمكن أن تدرج تحت باب الميزانية الفرعية المتعلق بالتربة . وقال ممثل آخر أنه ينبغي إلغاء هذه الأنشطة نظرا لعدم كفاية الموارد .

١٧٠- وردا على النقاط التي أثيرت أثناء المناقشة بخصوص النظم الأيكولوجية الأرضية قال المدير التنفيذي المساعد أن عدة من مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لها صلة مباشرة بالقارة المتجمدة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا) . بيد أن أي مشاركة أخرى من قبل البرنامج ستكون مرهونة بنتيجة المناقشة التي ستجرى في الجمعية العامة بخصوص أنتاركتيكا .

١٧١- وأعرب عن ارتياحه الشديد للتأييد القوي الذي تم الاعراب عنه للأنشطة الخاصة بالأحياء البرية والمناطق المحمية ، وبوجود خاص لتنفيذ استراتيجيات الحفظ العالمية واعداد استراتيجيات وطنية للحفظ ، وكذلك لخطة العمل من أجل محتجزات المحيط الحيوي . وأضاف أن استراتيجيات الحفظ الوطنية التي يجري حاليا اعدادها بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستقوم على أساس واسع النطاق ولن تقتصر على الأحياء البرية والمناطق المحمية . بيد أنه من المعتمد القيام ، حيثما كان ذلك مناسباً ، بتنسيق اعداد استراتيجيات الحفظ الوطنية مع الخطط الوطنية لمكافحة التصحر والسياسات المقابلة الخاصة بالتربة في إطار خطط التنمية الوطنية كما ذكر الممثلين بأن الاتفاق الدولي للخشيب قد بدأ نفاذه في ١ نيسان / أبريل ١٩٨٥ . وأعرب عن شكره للحكومة الكندية على عرضها استضافة المؤتمر المخطط عقده بخصوص استراتيجيات الحفظ العالمية والذي يشترك في رعايته برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، بوصف كافة هذه الهيئات أعضاء في فريق حفظ النظم الأيكولوجية . وشكر أيضا الحكومة الكندية على عرضها استضافة الاجتماع السادس للجهات الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ، وذلك في عام ١٩٨٧ .

زاي - النظم الأيكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة
ومكافحة التصحر

١٧٢- ألقى مدير مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، بعد أن قام المدير التنفيذي المساعد بتقديم الموضع ، بياناً موجزاً عن انجازات المكتب خلال عام ١٩٨٤ كذلك أعرب عن تشجيعه لحكومات أثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا التي شكلت حديثاً منظمة دون اقليمية لمكافحة الجفاف والتصحر بغية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني .

١٧٣- قال عدد من الممثلين إنهم يحبذون اسناد الأولوية العليا لمكافحة الجفاف والتصحر ، وأعرب الكثيرون عن موافقتهم وتأييدهم للأنشطة المقترحة إلا أن أحدهم رأى زيادة حادة تركيزها . وخالفهم أحد الممثلين معرباً عن عدم ارضيائه للبرنامج ورأى أن الأنشطة الماضية والمخططة لن توقف التصحر إلا قليلاً . وقال وأيده من عدد من الممثلين الآخرين ، أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ينبغي أن يسعى بالمشاركة المباشرة من المدير التنفيذي الى حشد وتنسيق الموارد الهامة للمؤسسات والمنظمات الكبيرة مثل البنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمصارف الاقليمية ونادي السهل السوداني والمراكز الدولية للبحوث الزراعية في اطار استراتيجية بعباد تصميمها .

١٧٤- وأكد ممثلان أن ينبغي التركيز على منع التصحر والسيطرة عليه أكثر من التركيز على الأنشطة العلاجية . وقال ممثل آخر أن تخطيط استخدام الأراضي هو السبيل الوحيد للسيطرة الفعالة على تحات التربة وترديها . وأكد ممثل آخر ضرورة صياغة مبادئ توجيهية لمخططي استخدام الأراضي ودعا أيضا الى توفير التعليم والتدريب المناسبين .

١٧٥- أعرب بعض الممثلين عن عدم الرضى بوجه خاص لكون خطة العمل لمكافحة التصحر لا تلتزم على نحو فعال نظراً لابعاد التنمية المشاكل . لكن أشار إلى أن ثمة مجالات انجاز قد تحقق ، وخاصة على صعيد الجهود الاقليمية وعلى صعيد الأنشطة التي شاركت فيها منظمات غير حكومية . وكذلك القطاع الخاص . وقال أحد الممثلين إنه يود أن يرى حواراً بين الشمال والجنوب وحسباً فيما بين بلدان الجنوب ذاتها بشأن هذه المشكلة الهامة وأعرب آخر عن دهشته لأن بلدين فقط قد انضما مشورة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٤ بشأن اعداد خطط وطنية لمكافحة التصحر ، إذا أن هذه الخطط تشكل عنصراً هاماً في إعادة تركيز خطة العمل وفقاً لمقرر المجلس ١٠/١٢ .

١٧٦- قال أحد الممثلين إن عدم وجود آليات ومؤسسات تنسيق للتنفيذ الفعلي لسياسات استخدام الأراضي على نحو جيد يشكل عائقاً رئيسياً يحول دون مكافحة التصحر . ويدون الأطار السياسي الضروري سيكون من غير المحتمل أن تساهم الأموال الاضافية للأنشطة مساهمة هامة في حل المشكلة ولهذا السبب فإن حكومته لم تؤيد الحساب الخاص والآليات الأخرى لتمويل خطة العمل . وايد ممثلان آخران نوصية المدير التنفيذي باستعراض الحساب الخاص في الدورة الرابعة عشرة للمجلس على وجه التحديد . وقال ممثل آخر إن حكومته لا تؤيد الحساب الخاص لأنه لن يحصل إطلاقاً على الدعم اللازم لجعله مفيداً .

١٧٧- أيد ممثلون عديدون دعوة الجمعية العامة في قرارها ١٦/٢٩ الى توسيع نطاق ولاية الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر كي تشمل تبادل الخبرة وتقديم المشورة بشأن أولويات ومفاهيم مكافحة التصحر . ورأى البعض أيضا أن الفريق الاستشاري ينبغي أن يقلل من جهوده البرامية الى حشد موارد إضافية وأن يزيد من التشديد على مناقشة طرق الاستخدام الافضل للموارد الموجودة .

١٧٨- قال أحد الممثلين إنه غير مقتنع بأن الفريق العامل المشترك بين الوكالات يقوم بعمل مفيد ، وأعرب عن رأيه بضرورة تقييم قابلية هذا الفريق والفريق الاستشاري للبقاء . فحتى لو توفرت الأموال اللازمة لكافة المشاريع المقدمة الى الفريق الاستشاري فلن يغير ذلك من جهود مكافحة التصحر إلا بنسبة طفيفة . وعارضة ذلك ممثل آخر بشدة . وقال آخرون إنه ينبغي أن يبقى الباب مفتوحا للاجتماعات المشتركة بين الوكالات ليشمل المنظمات الدولية خارج نطاق ومنظومة الأمم المتحدة .

١٧٩- ورحب عدة ممثلين بإنشاء مركز أنشطة برنامجية لمكافحة التصحر . وقال ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية إنه غير راض عن كون المركز لم يبلغ المستوى من القوة المنشود في المقرر ١٠/١٢ وأعلن أن حكومته ستقدم للمركز خدمات موظف برامج مبتدئ .

١٨٠- جث أحد الممثلين جميع البلدان المنكوبة على أن تحيط الأمانة علما بأنشطتها المتعلقة بمكافحة التصحر حتى يمكن أن تدرج في التقارير السنوية المقبلة ويرجى أن تشمل على الإشارة إلى ما كان ناجحا منها وما لم يكن .

١٨١- كرر ممثل الصين عرض حكومته أن تستضيف مركزا للبحث والتدريب في مجال مكافحة التصحر .

١٨٢- وأعرب أحد الممثلين عن الرأي بأن الميزانيات البرنامجية المقبلة ينبغي أن تتضمن معلومات عن مجموع الموارد المالية المتاحة لكل بند وبند فرعي من الميزانية بالارقام وبالنسب المئوية من الميزانية الشاملة ، بالمقارنة مع السنتين الماضيتين ، وأوضح أن من المفيد أيضا تقديم نص السند التشريعي والاستراتيجية على مستوى المنظومة ، أو على الأقل عرضين موجزين لهما .

١٨٣- وارتأى أحد الممثلين أن ناتج النشاط (ب) '٣' الوارد في الصفحة ٨٥ من الميزانية البرنامجية ينبغي أن يتضمن إشارة الى الدور الموسع للفريق الاستشاري في اسداء المشورة للمدير التنفيذي بشأن مسائل تتعلق بتنفيذ خطة العمل . كما التمس توضيحا فيما يتعلق بالنشاط (ب) '٤' الوارد في الصفحة ٨٦ ، والذي افترض أنه يمثل مواصلة للحملة الاعلامية لعام ١٩٨٤ بشأن التصحر . وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم يرد ذكر ذلك تحت الباب الخاص بالتربية البيئية أو الباب الخاص بشؤون الاعلام ، اللذين وردت اشارات اليهما .

- ١٨٤- قال أحد الممثلين أنه يود أن يعرف لماذا تم تخفيض المبالغ المرصودة في الميزانية للأشطة (ب) (١' إلى ٣') الواردة في الصفحة ٨٥ ، بمقدار كبير للغاية بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة ، ولماذا تم خفض المبالغ المتوقع الحصول عليها من منظمات أخرى .
- ١٨٥- أعرب أحد الممثلين عن تأييده بقوة للنشاط (ب) (٧' الواردة في الصفحة ٨٦ .
- ١٨٦- أعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وأيد أحد الممثلين الاقتراح الداعي الى توسيع نطاق ولاية المكتب المذكور بحيث تشمل بلدان مجلس تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، بينما اعترض ممثل آخر على ذلك ، بحجة أن من شأنه أن يقلل من فعالية المكتب .
- ١٨٧- أشار ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الى ما لمنظمتها من خبرة طويلة العهد في ميدان الأراضي القاحلة ، وأعرب عن أمله في أن تدرج بوضوح في الميزانية البرنامجية الأنشطة المقبلة في مجال التدريب والمشاريع الرائدة المتكاملة المتعلقة بالأراضي القاحلة وأكد أن منظمتها سوف تكون مستعدة للتعاون في أنشطة التدريب هذه وفي المشاريع الرائدة .
- ١٨٨- واستعرض ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المشروع عبر الوطني للحمزام الأخضر في شمال أفريقيا، الذي تمت مباشرته بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ورجا من البرنامج أن يواصل دعمه لهذا المشروع .
- ١٨٩- أعلن ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن اللجنة ، الى جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومات الافريقية ، عاكفة على تنظيم اجتماع لفريق خبراء ، يعني بزحف الصحراء على الأراضي الصالحة للزراعة في افريقيا ، من المقرر عقده في آديس أبابا في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، وذلك سعياً منها الى تحسين الحالة الراهنة في مجال انتاج الأغذية وتعزز اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية انشاء مركز افريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية ، يكون هدفه الرئيسي تعزيز القدرات الوطنية الافريقية وتنمية القوى العاملة بغية الاستفادة من البيانات الجوية والمناخية في سبيل مكافحة الجفاف والتصحر في افريقيا ، وذلك علاوة عن خطة العمل الاقليمية لمكافحة الجفاف في افريقيا ، التي اعتمدت في مائدة مستديرة علمية بشأن الحالة المناخية والجفاف في افريقيا ، عقدت في شباط / فبراير ١٩٨٤ . وقال انه ، نظراً لأن هيئات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة تؤيد انشاء مركز افريقي لتطبيقات الارصاد الجوية لأغراض التنمية ، فهو يقترح ادراج هذا النشاط في الميزانية البرنامجية تحت باب مكافحة التصحر ، أو النظام العالمي للرصد البيئي ، أو الحدود الخارجية .
- ١٩٠- ذكر ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ان منظمتها تتصدى للقضايا المتصلة بمكافحة التصحر من خلال برامجها وأنشطة مشاريعها الخاصة بالأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، مع منح أولوية لافريقيا .

١٩١- اجاب المدير التنفيذي المساعد على النقاط التي طرحت خلال المناقشة ، فقال
ان الميزانيات المرصودة للأنشطة ب (١' الى ٣') قد خفضت بالمقارنة مع فترة
السنين السابقة ، نظرا لانه يتعين توزيع مبلغ اقل من المال على عدد اكبر من الأنشطة .
وقال انه ربما سمحت أموال غرفة المقاصد بتعويض الفرق . وأوضح أن الحملة الاعلامية
المتعلقة بالتصحر هي من الأنشطة المدرجة في اطار فرع التصحر والمتصلة بالتقدير العام
لعام ١٩٨٤ (UNEP/GC.12/9) ؛ وبين ان النشاط المدرج في هذه الوثيقة
يمثل فقط المهمة الاعلامية الجارية لبرنامج التصحر . وأضاف انه يجري حاليا اعداد الوثائق
المتعلقة بتوسيع نطاق ولاية الفريق الاستشارى كجزء من الاعمال التحضيرية التي تضطلع بها
الأمانة من أجل توسيع دور الفريق المذكور .

حاء - الصحة والمستوطنات البشرية

١٩٢- عرض مساعد المدير التنفيذي هذا الموضوع ، فقال ان المشاكل الرئيسية التي يعنى
بها برنامج البيئة في اطار الصحة البشرية هي السلامة الكيميائية والادارة البيئية من أجل السلامة
البيولوجية . وقال أنه يسره أن يعلن أن التعاون بين المنظمات الثلاث التي تقوم برعاية البرنامج
الدولي للسلامة الكيميائية - وهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة
العالمية - سوف يستمر بموجب مذكرة تفاهم جديدة موقعة في عام ١٩٨٤ . وفي ميدان السلامة
البيئية ، فان جهود فريق الخبراء المعني بالادارة البيئية لمكافحة ناقلات الامراض ، وهي جهود
تجاوزت الى حد بعيد التوقعات الأصلية ، قد تركز منظما على أوجه تطبيق تقنيات مكافحة
الملاريا والبلهارسيا .

١٩٣- وانتقل الى التحدث عن المستوطنات البشرية ، فأحاط اللجنة علما بأن برنامج البيئة
يعكف على دراسة البرنامج في اعقاب ما قرره لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثامنة من
أن عقد اجتماعات اخرى لمكتبي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛ ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية لم يعد ضروريا . ومن المقرر الاستعاضة عن الاجتماعات بترتيبات مؤسسية أكثر فعالية
بما في ذلك اضافة بند دائم خاص بهذه المسألة في جدول أعمال اللجنة ومجلس الادارة .

١٩٤- قال ممثل منظمة الصحة العالمية أن دور منظمته لا يقتصر على الأنشطة المبينة تحت بند
الصحة البشرية بل يشمل معظم اجزاء برنامج البيئة . وقال انه لا يرى ان ثمة تداخلات بين عمل
منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بل شكلا فريدا من أشكال التعاون الذى
من شأنه أن يجمع بين الاعتبارات الصحية والبيئية في سبيل تحسين رفاه الانسان . ونظرا للترابط
الوثيقة بين الصحة والبيئة والتنمية ، فان التنسيق المحكم بين القطاعات ضروري ولو أن هذا
الترابط كثيرا ما يشكل ضغطا على المستوى الوطني . واضاف أن الأنشطة في تلك المجالات جزء
من جهود أكثر شمولاً مبدولة على الصعيد الدولي لتعزيز برامج مكافحة ومنع التلوث البحري .

- ١٩٥- وأكد أن البرنامج الدولي الخاص بالسلامة الكيميائية ، اذ كفل التنسيق على المستوى الدولي ، يضرب مثلاً من الممكن أن يسهم أيضاً في تحسين التنسيق على المستوى الوطني ، حيث تقع المسؤوليات الصحية والبيئية في معظم الحالات على عاتق وزارات أو وكالات مختلفة . وأعرب عن ارتياحه لكون منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنظر حالياً على نحو جاد في إمكانية أن تشارك في رعاية البرنامج الدولي الخاص بالسلامة الكيميائية .
- ١٩٦- وأعرب عن موافقته على كون الفضل في النجاح الفائق لهيئة الخبراء المعنية بإدارة البيئة لمكافحة الأمراض وبأفلات الأمراض يعود لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأضاف من المتوقع تعزيز أنشطة الهيئة في أعقاب اجتماع استعراضي سيعقد خلال عام ١٩٨٥ . وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية ، شدد على ضرورة أن تتاح المعلومات عن الصحة والبيئة للسلطات المشاركة في إعادة تأهيل المستوطنات الريفية والحضرية على السواء .

١ - الصحة البيئية

- ١٩٧- أعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم القوي لأنشطة البرنامج الدولي الخاص بالسلامة الكيميائية وعن ارتياحهم لملاحظة أنه سيبقى على مستوى التمويل في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وأكد العديد من الممثلين على أهمية البرنامج الدولي الخاص بالسلامة الكيميائية ، للبلدان النامية ، وأكدوا ضرورة بذل جهود كبيرة في مجال التدريب والتطعيم في تلك البلدان . ورأى ممثلان ضرورة أن تقدم بيانات الميزانية على نحو يجعل من الممكن معرفة الكيفية التي ستوزع بها الموارد بين التعليم والتدريب من ناحية وأنشطة البرنامج الدولي الخاص بالسلامة الكيميائية من ناحية أخرى .

٢ - بيئة العمل

- ١٩٨- أشار عدد من الممثلين الى قلقه لمجهودات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال العمل البيئي ، واقترحوا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي إما أن يشارك على نحو نشط وجدي في هذا المجال ، أو ان يعترف بحدوده وبالتالي أن يتخلى عنه كلياً .

٣ - السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية

- ١٩٩- رأى معظم الممثلين أن السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية يمثل برنامجاً هاماً بسبب الاتجار والاستخدام المتزايد للمواد الكيميائية ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ، وركزوا على الطبيعة المكتملة للسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية والبرنامج الدولي الخاص بالسلامة الكيميائي. وعلى ضرورة وجود تعاون وثيق فيما بينهما . ولاحظوا أيضاً الصلة الوثيقة بين السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وأكد عدة ممثلين دور السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية في تنفيذ نظام الاخطار المؤقت بشأن المواد الكيميائية المحظورة والمقيّدة بشدة وحث احد الممثلين المدير التنفيذي على إتاحة الاموال التخفية للبرنامج الدولي الخاص بالسلامة الكيميائية لكي ينهض على نحو فعال بتنفيذ النظام بغية تمكين البلدان النامية من الحصول على المعلومات التنظيمية لمراقبة هذه المواد الكيميائية .

٢٠٠- وبخصوص المبادئ التوجيهية من أجل الإدارة السليمة بيئياً للنفايات والمواد الكيميائية الخطرة والتي يقترح وضعها ، قال أحد الممثلين ان هذه المبادئ التوجيهية ، لكي تكون ذات مغزى وموثوقة ، ينبغي ان تقوم على اساس دراسة استقصائية شاملة لممارسات البلدان في مجالات وضع وتداول واستخدام المواد الكيميائية والنفايات الخطرة .

٢٠١- يمثل التدريب نشاطا هاماً في السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية يتيح لعدد متزايد من البلدان النامية الاستفادة من خدمات هذا السجل بيد ان أحد الممثلين لاحظ أنه لايزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين استفادة البلدان النامية من السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ، واقترح ممثل آخر ضرورة أن تتاح لهذه البلدان الاجهزة والبرامج الملائمة بموجب برامج التعاون التقني .

٢٠٢- وأعرب أحد الممثلين عن قلقه ازاء المستوى المنخفض للموظفين في السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ، مما لايتفق مع التزايد المستمر لمسؤولياته .

٢٠٣- أعرب أحد الممثلين عن الامل في ان يحظى السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية بدعم متواصل عن طريق غرفة المقاصة بغية تزويد السجلات الوطنية التي انشئت حتى الآن ببرامج تشغيل الحاسبة الالكترونية وزيادة تقديم الدعم في انشاء سجلات وطنية جديدة في بلدان أخرى لتوسيع الشبكة .

٢٠٤- قال أحد الممثلين ان حكومة بلاده تنظر حالياً في امكانية تقديم دعم متواصل و اضافي للسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية في انشاء سجلات وطنية للمواد الكيميائية المحتملة السمية وفي استكمال وتجميع بيانات الخاصيات بشأن مواد كيميائية محددة .

٤- المستوطنات البشرية

٢٠٥- قال ممثلان أن برنامج المستوطنات البشرية يفتقر الى التركيز الملائم والى التوافق بين النواتج والأنشطة التي تستهدف إحداثها . فضلاً عن ذلك فان الموارد المخصصة لا تتناسب مع النتائج المتوقعة .

٢٠٦- رأى عدة ممثلين أن هناك فرصة خاصة أمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليزيد من تعاونه مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . فبسبب تقاربه من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، من الممكن أن يكون مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية شريكاً صالحاً في صياغة وتنفيذ مشاريع مشتركة .

٢٠٧- طلب ممثل السودان من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد حكومته في إعداد مشروع نموذجي للتصدي للمشاكل الصعبة الخاصة بالمستوطنات البشرية والتي نتجت بسبب اتساع نطاق الجفاف ووجود عدد كبير من اللاجئين .

٢٠٨- قال المدير التنفيذي المساعد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سينظر في هذا المقترح .

طاء - الاجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٠٩- وبعد ان اكملت النظر في المسائل المتعلقة بالبرنامج اعتمدت اللجنة تقريرها (UNEP/GC.13/L.28 و Add.1 و Add.2) ووافقت على عدد من المقررات تقدم الى المجلس بغية اعتمادها (UNEP/GC.13/L.28/Add.3) . ويرد في الفصل الثالث اعلاه تقرير عن الاجراء الذي اتخذته المجلس في هذا الخصوص .

الفصل الثامن

صندوق البيئة ومساائل اداريتية ومالية اخرى

- ١- نظر المجلس ، في جلساته من السابعة الى العاشرة المعقودة في ١٧ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٥ ، برئاسة السيد اناستاس كانتشيف (بلغاريا) ، في اليندين ١٠ و ٩ من جدول الاعمال وقد قرر ان يبدأ بالنظر في البند ١٠ أولا .
- ٢- كان امام المجلس ، عند النظر في البند ١٠ من جدول الاعمال ، الوثائق UNEP/GC.13/2 (الفصل الخامس والمرغسق الخامس) و Corr. 1 و Corr. 2 ، و UNEP/GC.13/3 و Add. 1 ، و UNEP/GC.13/14 و Add. 1 و UNEP/GC.13/L.2 و UNEP/GC.13/L.3 .
- ٣- وتولى المدير التنفيذي المساعد ، في تقديمه لهذا البند توجيه النظر الى حالة صندوق البيئة في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ وقال ان مسائل التمويل يمكن ان تثار كمتابعة لموجسز المدير التنفيذي عن مناقشة البند ٤ . وأشار الى انه حتى نهاية عام ١٩٨٤ كان ثلث التبرعات للعام ١٩٨٤ ، على اساس التعهدات المعلنة او التعهدات المقدرة ، لا يزال معلقا وكان كله تقريبا بعملات قابلة للتحويل . لكن سدد جل التبرعات المعلقة عن ١٩٨٤ في الربع الاول من عام ١٩٨٥ ، ولو أن مبلغ ٥٢ مليون دولار فقط سدد خلال تلك الفترة من مجموع التعهدات المعلنة او التعهدات المقدرة المستحقة عن عام ١٩٨٥ والبالغ قدرها ٢٨٤ مليون . وقد كان معدل سداد التبرعات في الربع الأول من السنة في ادنى مستوى بلغه خلال السنوات الاخيرة .
- ٤- أكد المدير التنفيذي المساعد على مدى تأثير انخفاض معدل سداد التبرعات في مستوى تنفيذ أنشطة البرنامج المخططة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وشدد على أهمية سداد التبرعات المعلنة في الوقت المناسب بخبة تفادي وجود عجز في النقد وتباطؤ في الموافقة على التزامات جديدة في المستقبل .
- ٥- وأضاف ان المطلوب من المجلس هو أن يبت بشأن الاعتماد لأنشطة برنامج الصندوق وأنشطة احتياطي برنامج الصندوق لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . كما أن المدير التنفيذي يرجو من مجلس الادارة توفير إطار عمل لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ اذ أنه لن تعقد دورة للمجلس في عام ١٩٨٦ . وينبغي أيضا أن تبت الوفود في مستوى الاحتياطي المالي وبشأن تمديد فترات الصناديق الاستثمارية ، وأن تقرر ما اذا كانت ستأذن بإنشاء صندوق استثماري جديد على أساس التأهب للمجالات الطارئة .

٦- طلب ممثلون عديدون أن يقدم تحليل لأوجه التكاليف الادارية وتكاليف دعم البرنامج في الميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ مع مقارنتها بارقام السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وطلب تقديم ورقة تبين ثلاثة بدائل للتدفق والاستخدام المسقطين لموارد الصندوق للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وقد تم فيما بعد تقديم المعلومات المطلوبة في شكل ورقة معلومات أساسية .

٧- وعلق أحد الوفود على المقارنات التي أجراها المدير التنفيذي في رده على مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال في الجلسة السابقة ، بين التبرعات الفعلية المقدمة لصندوق البيئة من مختلف مجموعات البلدان ، وما كان عليها أن تسدده على أساس جدول الأنصبة المتبع في الأمم المتحدة بمجموع تبرعات ٢٥٠ مليون دولار ، فأعرب عن دهشته للهجة التي عرض بها الموضوع وقال أن تعليقات المدير التنفيذي قد تضر بالعلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولو أن المدير التنفيذي ما كان يقصد ذلك البتة . وطلب تقديم ورقة تتضمن مقارنة للمستوى المحتمل للتعهدات ، على أساس جدول الأنصبة المتبع في الأمم المتحدة بالتبرعات المدفوعة بحسب المناطق لمجموع تبرعات مستهدف بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لعام ١٩٨٤ . وابرز ممثلون عديدون أنه لا يمكن الموافقة على ربط التبرعات الطوعية المدفوعة لصندوق البيئة بجدول أنصبة الاشتراكات في الميزانية العادية .

٨- أعرب ممثلان عن قلقهما إزاء التأخير في تسديد التبرعات إلى الصندوق وعدم وجود مبالغ نقدية كافية لتنفيذ البرنامج . وحث ممثل آخر الحكومات على زيادة تبرعاتها لصندوق البيئة .

٩- ذكر أحد الممثلين أنه لا يمكنه الموافقة على الفقرة ٦ من مشروع المقرر الوارد في الوثيقة UNEP/GC.13/13 ، المرفق الثاني ، وذلك على أساس أن المساهمات في صندوق البيئة تطوعية ، واقترح أن يستعاض عنها بالتعبير الوارد في الفقرة ٢ من المقرر ١٨/١٢ ، وأيد هذا الاقتراح ممثلان آخران .

١٠- أكد ممثل آخر على أهمية تنفيذ المشاريع التي تستخدم فيها عملات غير قابلة للتحويل ولاحظ أن التوسع في استخدام العملات غير القابلة للتحويل سوف يقلل من الآثار الضارة للنقص في العملات القابلة للتحويل وقال المدير التنفيذي المساعد ، ردا على ذلك إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعى حاليا إلى استخدام العملات غير القابلة للتحويل إلى أقصى حد ممكن وأن الانفاق بهذه العملات في عام ١٩٨٤ كان أعلى من التبرعات بتلك العملات .

١١ - لاحظ أحد الممثلين أن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لعام ١٩٨٤، وإن كانت تمثل ٣٤.٥ في المائة من التبرعات، لم تتجاوز بكثير النسبة المستهدفة وهي ٣٣ في المائة. بيد أن وفود عديدة أخرى أعربت عن قلقها لأن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج قد تجاوزت ٣٣ في المائة من مجموع التبرعات في ١٩٨٤. ولكون المدير التنفيذي يتوقع أن تبلغ تلك النسبة ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٥. ورجا أحد الممثلين من المدير التنفيذي أن يبقى مستوى تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج في حدود ٣٣ في المائة من التبرعات التقديرية.

١٢ - تساءل أحد الممثلين عما إذا لم يكن من الأجدي أن يصبح مستوى تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج مرتبطا بمستوى الانفاق على الأنشطة بدلا من ارتباطه بمستوى التبرعات، ولاحفظ أن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج مثلت في عام ١٩٨٤ نسبة ٢٨ في المائة من النفقات الكلية تاركة ٦٢ في المائة فقط لأنشطة البرنامج. ودعا المدير التنفيذي إلى اتخاذ إجراء تصحيحي لخفض مستوى تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج بالنسبة للانفاق على الأنشطة.

١٣ - طلب أحد الممثلين معلومات عن المعدل التقديري للتضخم المستخدم في حساب ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧. وتساءل عما إذا كان هذا المعدل واقعيًا. بيد أنه أعرب عن ارتياحه لإنشاء وظيفتين إضافيتين في الأمانة أحدهما لطابع علمي الآلة الكاتبة العربية والآخرى لمترجم إلى اللغة العربية.

١٤ - أيد ممثلون عديدون رصد اعتماد لأنشطة برنامج الصندوق وأنشطة احتياطي برنامج الصندوق بمستوى ٦٢ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧. بيد أن ممثلين آخرين أعربوا عن شكوك بخصوص مدى واقعية هذا الرقم وأبدوا تحفظات بخصوص الموافقة على برنامج بهذا المستوى نظرا لحجم التبرعات المقدر للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥. ولوجود دلائل على أنه سيلزم زيادة التبرعات بمعدل ٢٠ في المائة لتمويل البرنامج المقترح للسنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧.

١٥ - قال المدير التنفيذي المساعد إن اعتماد مبلغ ٦٢ مليون دولار يمثل أدنى للمدير التنفيذي برصد مخصصات تصل إلى مستوى ٦٢ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧. وسيقوم المدير التنفيذي بتسوية مستوى الالتزامات الفعلية تبعا لتدفق التبرعات. وهو قد قام فعلا، في الميزانية البرنامجية المقترحة بالترتيب لمستوى التزامات أدنى من ذلك حين اقترح أنشطة ذات أولوية "أولى" وأخرى ذات أولوية "ثانية". ويرى المدير التنفيذي أن الأنشطة المقترحة بوضعها ذات أولوية "أولى" تمثل حدا أقصى وأن بإمكان مجلس الإدارة أن يخفضها إذا رغب في ذلك. وأعرب وفدان عن قلقهما لكون الموافقة على برنامج بمبلغ ٦٢ مليون دولار ستقتضي أيضا الإبقاء على تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج عند مستوى مرتفع قد لا يوجد مبررا له. وردا على ذلك أشار المدير التنفيذي المساعد إلى أن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج تتضمن إلى حد كبير مرتبات موظفين تمتد عقودهم عادة لفترة سنة أو أكثر ومن ثم فإنها ليست مرنة بالنسبة للخفض في مستوى التبرعات. فضلا عن ذلك فإن أنشطة الأمانة في نطاق الولاية الممنوحة للمدير التنفيذي في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) لا تقتصر بآية حال على مشاريع في نطاق صندوق البيئة وينبغي الاضطلاع بها حتى في مواجهة تبرعات مخفضة.

١٦ - وتقرر ابلاغ الرئيس بأنه ينبغي اقتراح اعتماد بمبلغ ٦٠ مليون دولار لانشطة برنامج الصندوق و ٢ مليون دولار لأنشطة احتياطي برنامج الصندوق . وسوف ترسل رسالة الى الرئيس تنقل اليه هذا القرار لكي يخطر اللجنة الجامعة به . وبناء على طلب عدد من الممثلين استرعى أيضا انتباه اللجنة الجامعة الى أن مستوى الاعتمادات سوف يتطلب مستوى للتبرعات يصل الى ٧٠ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، في حين أنه يتوقع أن تصل التبرعات في فترة السنتين الجارية الى مبلغ ٦٠ مليون دولار فقط .

١٧ - وطلب أحد الممثلين توضيح ما اذا كانت نسبة الـ ٧٠ في المائة للاحتياطي المالي تتعلق ببرنامج فترة السنتين أو بالبرنامج السنوي المعتمد . وردا على ذلك أشار المدير التنفيذي المساعد الى أن نسبة الـ ٧٠ في المائة للاحتياطي المالي سوف تحسب على أساس البرنامج المعتمد لفترة السنتين وسوف تظل على هذا المستوى طوال فترة السنتين . وأشار الى أنه نظرا لأن مستوى النفقات والتبرعات متغير فمن العملي أكثر وضع الاحتياطي المالي على أساس برنامج فترة السنتين المعتمد حيث أنه مبلغ ثابت .

١٨ - اقترح احد الوفود ، اثناء مناقشة مشروع مقرر بشأن صندوق البيئة ، ادراج نص يدعو الحكومات الى الاسهام في صندوق البيئة على مستوى يكون متناسبا مع جدول الانصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة لكنه لا يكون مرتبطا به . واعترضت وفود عديدة على هذه الصياغة بحجة ان التبرعات لصندوق البيئة طوعية ، وان تقريرها على اساس جدول الانصبة المستخدم بالأمم المتحدة سوف يعنى ضمنا فرض التزام على الحكومات . واتفق على ان يقدم الوفد الذي اقترح التعديل صياغة منقحة ليواصل فريق الصياغة النظر فيها .

١٩ - وفيما يتعلق بالأساس الذي ينبغي ان يطلب الى المدير التنفيذي بناء عليه ان يوضع برنامجاً للأنشطة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، رأت وفود عديدة ان مستوى إنفاق قدرة ٥٠ مليون دولار هو اكثر الافتراضات واقعية ، ولأحظت ان تقرير رقم تخطيط أعلى من ذلك من شأنه ان يؤدي الى زيادة تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، وانه سوف يلزم الاضطلاع بأنشطة سابقة للتخطيط فيما يتعلق بالأنشطة التي يكون من غير المحتمل تنفيذها نظرا لعدم توافر المواد . وأشار المدير التنفيذي المساعد ردا على ذلك الى أن هذا المستوى ، وان كان لا يمثل أي نمو بقيمة الدولار الجارية، يمثل هبوطاً كبيراً بالقيمة الحقيقية . وأضاف انه يكون من الافضل اختيار مستوى قدره ٧٥ مليون دولار ، مع توزيع الاموال المرصودة على أنشطة الاولوية الاولى والاولوية الثانية على اساس مستوى إنفاق قدره ٥٠ مليون دولار . وقد تقرر ادراج مبلغ ٥٠ مليون دولار في نص مشروع المقرر .

٢٠ - واثناء المناقشة التي اجريت بشأن مشروع مقرر مقدم من وفود سري لانكا والمكسيك والهند ومتعلق بمصادر التمويل الاضافية ، اعربت وفود عديدة عن قلقها من أن التبرعات الاضافية ، سواء كانت عينية ام بالعملات الوطنية ، قد تصبح بديلاً عن التبرعات التي تقدمها الحكومات الى صندوق البيئة . واتفق على صياغة مشروع المقرر بحيث ينعكس فيه الرأي القائل بعدم وجوب حدوث هذا الاستبدال .

٢١- واستفسر بعض الممثلين عما إذا كانت الجهود الرامية إلى مصادر تمويل إضافية سوف تتطلب موارد إضافية من الامانة ، وأكدوا أن أية أنشطة يضطلع بها في هذا الشأن ينبغي أن تكون فعالة من حيث التكلفة . وقال مساعد المدير التنفيذي أن إيجاد مصادر إضافية للتمويل سوف يتطلب تكريس الوقت من الموظفين وانفاق الاموال ، لكن هذا العمل سوف يضطلع به بالموارد القائمة . وسوف ترصد جميع الأنشطة عن كثب ، وسوف تبقى الحكومات على اطلاع بالتقدم المحرز .

٢٢- وبالإشارة إلى اقتراح يدعو إلى تشجيع إنشاء لجان بيئية وطنية ، رجت بعض الوفود أن أية أنشطة يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتشجيع على إنشاء هذه اللجان ينبغي الاضطلاع بها من خلال الوصل الوطنية المختصة . وقدم مساعد المدير التنفيذي تأكيداً في هذا الشأن .

باء - المسائل المتعلقة بالادارة والميزانية

٢٣- لدى النظر في البند ٩ ، كان معروضا على المجلس الوثائق UNEP/GC.13/2 (الفصل السادس والمرفق الثاني) و Corr.1 و Corr.2 و UNEP/GC.13/1.1 و UNEP/GC.13/12 و Corr.1 و UNEP/GC.13/L.2 و UNEP/GC.13/L.3 و UNEP/GC.13/L.4 و UNEP/GC.13/L.5 .

٢٤- قام المدير التنفيذي المساعد ، مكتب صندوق البيئة والادارة ، بتقديم هذا البند ، واسترعى الانتباه إلى التمييز بين تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الادارية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٨ (د - ٢٧) ، الفرع الأول . وأكد على أن مجلس الادارة في دورتيه الاولى والثانية قد اعتمد تكاليف دعم البرنامج على نحو منفصل ، وبالرغم من أنها أدمجت فيما بعد مع التكاليف الادارية في ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، إلا أنه لا ينبغي اعتبارها جزءا من المصروفات الادارية العامة . وعلى المجلس أن يبت فيما إذا كان ينبغي أن يفصل بين الاثنين مرة أخرى في اقتراحات الميزانيات المقبلة أو ينبغي بدلا من ذلك أن يدرج في وثائق الميزانيات المقبلة جدول مناسب يظهر هذا التقسيم .

٢٥- وفي تقرير عن أداء ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، أوضح المدير التنفيذي أنه يمكنه تخفيض النفقات إلى ٨ و ٢٢ مليون دولار ، وهو ما يقل عن الاعتماد المقرر . ويرجع هذا التخفيض في جانب منه إلى أسعار الصرف المواتية ، ولكنه يرجع أيضا إلى تدابير التقشف التي اتخذها المدير التنفيذي ، لاسيما فيما يتعلق بمستويات التوظيف .

٣١- وشرح المدير التنفيذي المساعد أنه لم يطلب من المجلس سوى إعادة الوظيفة مد - ١ لرئيس دائرة الاعلام في جدول التوظيف الخاص بتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ذلك لأن مهام هذه الوظيفة حيوية الأهمية . واسترعى الانتباه الى نية المدير التنفيذي بالقضاء الوظيفة ف - ٤ لموظف الاتصال القانوني ، حيث يمكن الحصول الآن على المشورة القانونية ، عند الطلب ، من مكتب الشؤون القانونية في المقر الرئيسي . ونظرا لأن الأمين العام لم يوافق على انشاء وظيفة جديدة ف - ٥ في الميزانية العادية ، لرئيس وحدة المعالجة الالكترونية للبيانات ، فان المجلس مطالب بأن يوافق على إعادة تصنيف وظيفة ف - ٣ الحالية الى ف - ٥ في اطار ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، حيث أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مازال متخلفا في الاستعانة بالمعالجة الالكترونية للبيانات .

٣٢- وأكد على أن المدير التنفيذي لاينوي طلب أي زيادة في الاعتمادات لاجراء هذه التغييرات في جدول التوظيف ، وفي نيته امتصاص التكاليف الاضافية في اطار الاعتمادات المقترحة .

٣٣- واسترعى أحد الممثلين الانتباه الى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بتقارير الأداء بشأن ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ والميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (UNEP/GC.13/L.4 الفقرة ٩ و UNEP/GC.13/L.5 ، الفقرة ١٥ ، على التوالي) واقترح على المجلس أن يعتمدها .

٣٤- لدى النظر في مشروع مقرر بشأن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، اعربت وفود عديدة عن قلقها لأن المدير التنفيذي لم يتمكن من ابقاء تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج في حدود ٣٢ في المائة من التبرعات الواردة ، وأشارت هذه الوفود الى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (UNEP/GC.13/L.5 ، الفقرة ٢) الذي ورد فيه انه في حال عدم بلوغ المقدار المستهدف للتبرعات المخصصة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، سوف يلجأ إلى اجراء تخفيضات في ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج على نحو يتناسب مع ذلك .

٣٥- وكانت وفود عديدة تتشاور هذا القلق ، ورجت من المدير التنفيذي ان يتخذ كسـل الاجراءات العملية لتخفيض تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج في اسرع وقت ممكن بغية الامتثال لمقرر مجلس الادارة ١٧/١٢ . وذهب احد الوفود الى أبعد من ذلك فطلب الى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً الى مجلس الادارة في دورته القادمة عن نتائج ما يتخذه من اجراءات وشرح المدير التنفيذي المساعد ان الامانة سوف تقدم الى مجلس الادارة في دورته الرابعة عشرة تقرير أداء في هذا الشأن .

٢٦- واحاط وفدان علما بالجهود التي سبق أن بذلها المدير التنفيذي لتخفيض تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج .

٢٧- وبينت وفود عديدة انه ليس بوسعها أن توافق على اقتراح تحويل وظائف من ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الى الميزانية العادية . وأكد أحد الوفود كذلك انه ، نظرا الى الحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة وما اعلنه الأمين العام من تجميد الوظائف بناء على ذلك ، لن يكون ثمة مبرر لطلب تحويل وظائف الى الميزانية العادية .

٢٨- ولاحظ أحد الوفود أن من التناقض أن يرجي من المدير التنفيذي ابقاء الانفاق في حدود ٢٢ في المائة من التبرعات من جهة ، وعدم الموافقة من جهة أخرى على محاولته تخفيف العبء الملقى على ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج بتحويل وظائف الى الميزانية العادية .

٢٩- ورأى وفدان آخران أنه يكفي مجرد الاحاطة علما بالوظائف المقترح تحويلها ، حيث أن هذه المسألة سوف تحال الى اللجنة الخامسة التابعة الى الجمعية العامة ، وفي نهاية المطاف ، الى الجمعية العامة ذاتها للبت فيها .

٣٠- وحينئذ ذكر المدير التنفيذي المساعد المجلس بأن المدير التنفيذي قد اقترح تحويل ثلاثة وظائف من الفئة الفنية وما فوقها ، الى جانب ثلاث وظائف من الفئة المحلية ، الى الميزانية العادية ، وأشار الى انه ، في حين طلب مجلس الادارة قبل ذلك بسنتين الموافقة على رصد اعتماد طارئ في حالة عدم قبول الجمعية العامة اقتراح نقل الوظائف ، فانه لم يطلب اليه تخفيض مثل هذا الاعتماد في هذه المرة .

٣١- طلب أحد الوفود توخي قدر اكبر من الوضوح لدى تحديد التكاليف الادارية للمنظمة وعرضها في ميزانية فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، واقترح نص فقرة لادراجها في مشروع المقرر .

٣٢- وفيما بعد ، نظر مجلس الادارة في عدد من المقررات المتعلقة بصندوق البيئـة واعتمدها ٢٧/١٢ ، ومسائل ادارية ومالية اخرى ٢٢/١٢ و ٢٤/١٢ و ٢٥/١٢ (انظر المرفق الاول أدناه) . ويتضمن الفصل الثالث اعلاه التعليقات المدلى بها في وقت اعتماد تلك المقررات .

الفصل التاسع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة ومكان وموعد انعقادها

١- نظير المجلس في البند ١١ من جدول الأعمال في الجلسة الخامسة عشرة للدورة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو . وكانت معروضة عليه مذكرة من المدير التنفيذي تتضمن توصية بخصوص تاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمجلس مع جدول أعمال مؤقت مقترح (UNEP/GC.13/L.37) . وقد اعتمدت التوصية بصيغتها المنقحة شفويا من طرف المندوبين التنفيذيين في حين اعتمد جدول الأعمال المؤقت بدون تغيير . ويرد نص المقرر في المرفق الأول أدناه .

الفصل العاشر

اعتماد التقرير

١ - اعتمد هذا التقرير في الجلسة الخامسة عشرة للدورة المعقودة في ٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥.

الفصل الحادى عشر

اختتام الدورة

١ - في الجلسة الخامسة عشرة للدورة ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ، وبعد التبادل المعتاد لعبارات المجاملة ، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثالثة عشرة للمجلس .

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الثالثة عشرة

<u>رقم المقرر</u>	<u>العنوان</u>	<u>تاريخ الاعتماد</u>	<u>الصفحة</u>
١/١٣	سياسة البرنامج وتنفيذه	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	٥
٢ / ١٣	إنشاء لجنة من الممثلين الدائمين	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	٨
٣/١٣	تقديم المعلومات إلى الحكومات في فترة ما بين دورتي المجلس الثالثة عشرة والرابعة عشرة	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	٩
٤/١٣	المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ألف - طريقة اعداد المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	١١
	باء - التفاعل بين اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	١٢
١٣	جيم - النظر في الوثيقة المعنونة " اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية؛ الولاية ، والقضايا الرئيسية والاستراتيجية وخطة العمل " .	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	١٣
١٤	دال - الدورات المقبلة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	١٤
١٤	هاء - تمثيل افريقيا في اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	١٤

الصفحة	تاريخ الاعتماد	العنوان	رقم المقرر
١٦	٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥	الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة	٥/١٣
١٨	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	المؤتمر البيئي الأفريقي	٦ / ١٣
١٨	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	آثار الفصل العنصرى على البيئة	٧/١٣
٢٠	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	قرار إسرائيل بشق قناة تصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت	٨/١٣
٢١		التقارير عن حالة البيئة	٩/١٣
٢١	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	ألف - التقرير عن حالة البيئة ، ١٩٨٥	
٢٣	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	باء - الاحداث البيئية والقضايا البيئية الآخذة في الظهور	
٢٤	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	جيم - توصيات من اجل اتخاذ مزيد من الاجراءات بخصوص تقرير ١٩٨٤ عن حالة البيئة	
٢٥	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	دال - التقارير المقبلة عن حالة البيئة	
٣٠	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	لجنة التنسيق الادارية	١٠/١٣
٣٠	٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥	تحليل برنامج شامل للمنظمات المعرض على لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٨	١١/١٣
٣١	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل)	١٢/١٣
٣٢	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	التعاون مع المنظمات غير الحكومية	١٣/١٣
٣٤	٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥	الميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧	١٤/١٣

رقم المقرر	العنوان	تاريخ الاعتماد	الصفحة
١٥/١٣	وضع استراتيجية للميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٢٦
١٦/١٣	البيئة والمؤسسات المالية	٢٤ ايار / مايو ١٩٨٥	٣٩
١٧/١٣	الطاقة	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٤٠
١٨/١٣	القانون البيئي	٢٤ ايار / مايو ١٩٨٥	٤١
١٩/١٣	الاجتماع الدولي المعني بالتعليم والتدريب البيئيين	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٤٨
٢٠/١٣	التعليم والتدريب البيئيان في افريقيا	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٤٨
٢١/١٣	شبكة التدريب البيئي	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٤٩
٢٢/١٣	اصلاح دائرة الاعلام	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥١
٢٣/١٣	التقارير عن حالة البيئة في البلدان النامية	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥٢
٢٤/١٣	البرنامج العالمي للمناخ	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥٣
٢٥/١٣	التلوث البحري	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥٣
٢٦/١٣	المياه	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥٤
٢٧/١٣	التربة	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥٥
٢٨/١٣	تنفيذ خطة العمل من أجل محتجعات المحيط الحيوي	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥٥
٢٩/١٣	اعداد استراتيجيات وطنية للحفاظ	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥٦
٣٠/١٣	التصحّر		٥٧
	ألف - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٥٧
	باء - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٦٠
٣١/١٣	السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية	٢٣ ايار / مايو ١٩٨٥	٦١

<u>الصفحة</u>	<u>تاريخ الاعتماد</u>	<u>العنوان</u>	<u>رقم المقرر</u>
٦٢	٢٤ ايار / مايو ١٩٨٥	البرامج الاقليمية ودون الاقليمية في امريكا اللاتينية والكاريبي	٢٢/١٢
٦٥	٢٢ ايار / مايو ١٩٨٥	مصادر اضافية للتمويل	٢٢/١٢
٦٧	٢٢ ايار / مايو ١٩٨٥	الصناديق الاستثنائية	٢٤/١٢
٦٨	٢٢ ايار / مايو ١٩٨٥	تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج	٢٥/١٢
٧٠	٢٢ ايار / مايو ١٩٨٥	صندوق البيئة	٢٧/١٢

مقرر آخر

جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة لمجلس الادارة وتاريخ ومكان انعقادها

١/١٢ سياسة البرنامج وتنفيذهان مجلس الادارة ،

وقد نظر في التقرير السنوي للمدير التنفيذي ^(١) وكذلك في التقرير التمهيدي للمدير التنفيذي وإضافاته ^(٢) . بما في ذلك البيان الاستهلاكي للمدير التنفيذي ،

أولا - مسائل السياسة العامة

١- يحيط علما مع التقدير بالمعلومات الواردة في التقريرين السنوي والتمهيدي للمدير التنفيذي عن تنفيذ مقررات السياسة العامة التي اعتمدها المجلس في دورته الثانية عشرة ؛

٢- يحيط علما كذلك بالقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، والتي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية والثانية في عام ١٩٨٤ ، والتي دعت على وجه التحديد الى أن يتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجراء ، والى متابعة بعض القرارات التي يتصورها المدير التنفيذي ؛

٣- يقرر أنه ينبغي أن يتضمن تقرير فترة ما بين الدورات عن تقييم مشاريع هامة توقف العمل فيها ، والتقييم المتعمق لمشاريع منتقاة الذين طلبهما المجلس في الفقرة ٧ من مقرره ١٥/١٢ المؤرخ في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٤ ، تحليلا لنتائج تقديم المشاريع بالإضافة الى تحليل لنتائج المشاريع ذاتها ؛

ثانيا - المبادرات الجديدة١- المؤتمرات

١- يُنْصَح على المنظمات التي تعاونت على عقد مؤتمر الصناعة العالمي المعني بالادارة البيئية المعقود في فرساي ، فرنسا في الفترة من ١٤ الى ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ والمؤتمر البرلماني الدولي المعني بالبيئة والمعقود في نيروبي في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر الى ١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ وذلك للجهود والاهتمامات التي ابدتها بالنسبة للبيئة ؛

(١) UNEP/GC. 13/2 و Corr. 1 و Corr. 2.

(٢) UNEP/GC. 13/3 و Corr. 1 و Corr. 2 و Add. 1-6 و Add. 6/Corr. 1 و Add. 7.

- ٢- يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة في تحضير وعقد هذين المؤتمرين وللدعم الذي قدمته للاجتماع العالمي للمنظمات غير الحكومية المعني بالبيئة والتنمية المعقود في نيروبي في الفترة من ٤ الى ٨ شباط / فبراير ١٩٨٥ ؛
- ٢- يؤيد المقترحات التي وضعها المؤتمر لاجراء المتابعة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما عرضها المدير التنفيذي (٢) .

٢- قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد

- ١- يرحب بمبادرة المدير التنفيذي ببدء المرحلة الأولى التجريبية ذات السنتين من قاعدة البيانات العالمية لمعلومات الموارد ؛
- ٢- يعرب عن تقديره للحكومات التي دعمت قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد عن طريق مساهماتها أو إبداء رغبتها في الاسهام ؛
- ٣- يدعو الحكومات الأخرى التي تسمح أوضاعها لها بذلك ، إلى أن تدعم قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد مالياً أو عن طريق المساهمات العينية ؛
- ٤- يدعو حكومات البلدان النامية لأن تدرس أفضل الطرق التي تستطيع بها الاستفادة من قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات بشأن الموارد في سعيها لتحقيق أهدافها الوطنية البيئية و الانمائية ، وأن تبلغ المدير التنفيذي أولاً بأولاً بنتائج دراستها وأن تلتزم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الدعم ما تراه ملائماً في هذا الصدد ؛
- ٥- يرجو من المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس في دورته الرابعة عشرة تقريراً عن التقدم المحرز في إعداد قاعدة البيانات العالمية لمعلومات الموارد .

٢- السنة الدولية للشباب

- ١- يحيط علماً بأن الجمعية العامة قررت أن تكون سنة ١٩٨٥ سنة دولية للشباب ؛
- ٢- يدعو المدير التنفيذي إلى وضع "جدول اعمال بيئي للشبان" يستند إلى آراء الشبان أنفسهم ، وإبلاغه إلى الحكومات ؛

٣- يحيط علماً بمقتراح المدير التنفيذي المتعلق بـ "متطوعي البيئة" (٤) ويقر بأن ذلك المقترح ينبغي أن يقدم إلى اللجنة المفتوحة العضوية للممثلين الدائمين المنشأة بموجب مقرر المجلس ١٣/٠٠ في ٠٠٠٠ أيار/ مايو ١٩٨٥ ، لأجراء مزيد من النظر فيه ، بغية تنفيذ هذه بعد أن تتم دراسة كافة التفاصيل على نحو مرضي .

٤- المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة

- ١- يحيط علماً بأن الجمعية العامة قررت أن تعقد في نيروبي مؤتمراً عالمياً لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ؛
- ٢- يرى أن العبء الرئيسي للالتزام البيئية في معظم البلدان النامية يقع على كاهل المرأة ؛
- ٣- يرى كذلك أن أي تحسين في مركز المرأة يضيف مزيداً من التأكيد على المسوغ البيئي ؛
- ٤- يؤيد المقترحات المقدمة من المدير التنفيذي في تقريره التمهيدي والخاصة بدور برنامج البيئة إزاء المؤتمر (٥) .

ثالثاً- البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

- ١- يلاحظ أن دورات الخطط المتوسط الأجل لدى المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والتي لها مثل هذه المخطط قد تم تنظيمها وأنه ، نتيجة لذلك ، ستتولى المحافل الحكومية الدولية المختصة النظر في هذه الخطط للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، بما في ذلك الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة ، خلال عام ١٩٨٨ ، وفقاً للممارسة الماضية ؛
- ٢- يوافق على أن يبت في دورته الرابعة عشرة في عام ١٩٨٧ بشأن الطريقة التي سيجري النظر بها في البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ؛

(٤) UNEP/GC.13/3 ، الفقرة ٣٦ .

(٥) UNEP/GC.13/3 ، الفرع الثاني ، القسم الفرعي باء .

رابعاً - غرفة المقاصة

- ١ - يعرب عن تقديره للحكومات والمؤسسات التي قد دعمت تنمية غرفة المقاصة ويدعو البلدان المانحة ومؤسسات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى أن تنظر في امكانية زيادة دعمها للمشاريع المقدمة إليها من خلال غرفة المقاصة وأن تولي تلك المشاريع اهتماماً خاصاً،
- ٢ - يدعو حكومات البلدان النامية إلى أن تستخدم غرفة المقاصة استخداماً أوسع نطاقاً وخاصة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

الجلسة ١٢

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

٢/١٢ انشاء لجنة من الممثلين الدائمين

إن مجلس الإدارة

- إذ يشير إلى مقره ٢/١١ المؤرخ في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٢ بشأن معدل انعقاد دورات المجلس ومدتها ،
- وإذ يدرك الحاجة إلى أن ينشئ لفترة مابين الدورتين التي ستسبق انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمجلس نظاماً أكثر اتساقاً بالطابع الرسمي وأكثر انتظاماً للمشاورات فيما بين الحكومات وبين الحكومات والمدير التنفيذي ،
- وإذ يضع في اعتباره النتائج الايجابية التي اسفرت عنها اجتماعات الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال السنتين الماضيتين وخاصة فيما يتعلق بالتحضير للدورات المجلس ،
- وإذ يأخذ في اعتباره حقيقة أن لعدد متزايد من الحكومات بعثات دائمة معتمدة لدى البرنامج .

- ١ - يقرر أن ينشئ وفقاً لأحكام المادة ٦٢ من نظامه الداخلي لجنة مفتوحة العضوية من الممثلين الدائمين لدى البرنامج و/أو من موظفين رسميين تعينهم الحكومات للنظر في المسائل المذكورة في الفقرة ٣ من المقرر ٢/١١ وتقديم توصيات بشأنها إلى المجلس ولاتخاذ اجراء بشأن أية مسائل اخرى يعهد بها المجلس اليها على وجه التحديد ؛

.../...

٢- يقرر كذلك أن تجتمع اللجنة بانتظام مع المدير التنفيذي أو ممثليه في أول يوم أربعاء من شباط / فبراير ، وأيلول / سبتمبر ، وكانون الأول / ديسمبر من كل سنة ، وأن تجتمع أيضا قبل افتتاح الدورة الرابعة عشرة للمجلس بمدة ستة أسابيع ، وكلما رأت اللجنة أو المدير التنفيذي ضرورة لذلك ؛

٣- يدعو الحكومات التي ليس لها بعثة دائمة معتمدة لدى البرنامج أن تعين جهة اتصال ترسل اليها المعلومات والوثائق المتعلقة باجتماعات اللجنة ؛

٤- يرجى من المدير التنفيذي أن يتخذ التدابير الضرورية وفقا لأحكام الفقرة ٣ من المادة ٦٢ من نظامه الداخلي لتنفيذ هذا المقرر في حدود الموارد المتاحة ، وذلك بأن يقدم إلى اللجنة خدمات وتسهيلات من نوع تلك التي لم تنفك تقدم إلى اجتماعات الممثلين الدائمين ؛

٥- يقرر استعراض هذا المقرر في دورته الرابعة عشرة .

الجلسة ١٣

٢٣ أيار / مايو ١٩٨٥

٢/١٢ تقديم المعلومات إلى الحكومات في فترة
ما بين دورتي المجلس الثالثة عشرة
والرابعة عشرة

إن مجلس الإدارة ،

اذ يشير إلى الفقرة ٢ (ج) من مقرره ٢/١١ المؤرخ في ٢٤ أيار / مايو ١٩٨٣ حيث قرر
أن لا تعقد دورة للمجلس في عام ١٩٨٦ ،

واذ يدرك أهمية احاطة الحكومات علما بأنشطة البرنامج البيئي في فترة ما بين
الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة ،

واذ يقرر أن التقرير السنوي للمدير التنفيذي آليه فعالية في ابلاغ الحكومات بهذه
المعلومات على نحو شامل ،

.../...

وإذ يرى كذلك أن التقارير السنوية للمدير التنفيذي عن حالة البيئة وسيلة هامة تكفل إحاطة الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة علما بأرائه عن القضايا البيئية الحاسمة ،

وإذ يرى أيضا أن التقارير المقدمة اليه سنويا من لجنة التنسيق الإدارية فعالة في مساهمة لقضايا السياسة المتضمنة في تنسيق الأنشطة في منظومة الأمم المتحدة ،

١- يرجو من المدير التنفيذي أن يصدر تقريره السنوي ، ١٩٨٥ في حزيران /يونيو ١٩٨٦ وأن يقوم بتوزيعه على أوسع نطاق ممكن بوصفه وثيقة للدورة الرابعة عشرة للمجلس للنظر فيه في الدورة الرابعة عشرة في عام ١٩٨٧ مع التقرير السنوي ، ١٩٨٦ ؛

٢- يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يراعي في تقريره السنوي ١٩٨٥ أن :
(أ) يتضمن الفصل الخاص بصندوق البيئة تقريراً عن الصناديق الاستثمارية بالإضافة إلى المواضيع التي يشملها عادة ؛

(ب) يتضمن الفصل الخاص بالبرنامج البيئي في الفرع الخاص بكل بند من بنود الميزانية عرضاً موجزاً عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ الميزانية البرنامجية للسنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ التي تمت الموافقة عليها وأن تدرج بيانات بحسب كل بند من بنود الميزانية ، على الأقل ، تبين توزيع المخصصات الذي وافق عليه المجلس في دورته الحادية عشرة والمخصصات التي قام بها المدير التنفيذي والنفقات الفعلية المتكبدة مع الشروح اللازمة ؛

٣- يرجو أيضا من المدير التنفيذي أن يدرج ، بقدر الامكان في تقريره السنوي لعام ١٩٨٦ معلومات مماثلة عن حالة تنفيذ الميزانية البرنامجية الحالية ؛

٤- يحث كافة الحكومات أن تعتمد على التقرير السنوي بوصفه مصدرا ممتازا للمعلوما عن البرنامج خلال فترة مابين دورتي المجلس الثالثة عشرة والرابعة عشرة ؛

٥- يحيط علما بحقيقة أن التقرير الأول للبيانات البيئية سيصدره المدير التنفيذي في عام ١٩٨٦ ؛

٦- يوصي بأن يصدر المدير التنفيذي في عام ١٩٨٦ تقريراً عن حالة البيئة يعنى بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالبيئة ، وفي عام ١٩٨٧ تقريراً عن حالة البيئة يعنى بالبيانات البيئية والتقييم لينظر المجلس في كليهما في دورته الرابعة عشرة في عام ١٩٨٧ ؛

٧- يوصي أيضا بأن يحال تقرير عام ١٩٨٦ الى لجنة الممثلين الدائمين المنشأة بموجب القرار ٢/١٢ المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ للدراسة التمهيدية لنظر المجلس في دورته الرابعة عشر

٨- يوصي كذلك بأن تواصل لجنة التنسيق الادارية اعداد تقرير الى المجلس على أساس سنوي في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ يستعرض قضايا السياسة في التنسيق ويعرض حساباً عن النتائج المنجزة وتدابير السياسة لينظر مجلس الادارة في التقريرين كليهما في دورته الرابعة عشرة .

الجلسة ١٣

٢٣ أيار / مايو ١٩٨٥ .

٤/١٣ المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

ألف - طريقة اعداد المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٣/٩ الفرع ثالثا المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، ومقرره ٢/١١ المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ومقرره ١/١١٢ الفرع ثانيا المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٤ ، بالإضافة الى قرار الجمعية العامة ١٦١/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ بشأن اعداد المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ،

واذ يلاحظ أنه يتعين على المجلس ان يقدم المنظور البيئي الى الجمعية العامة للنظر فيه واعتماده ،

١- يعرب عن الرأي بأن المنظور البيئي ينبغي ان يعرض في شكل وثيقة موجزة تستهدف تعزيز التعاون الدولي وكذلك الجهود الوطنية المبذولة للسعي من أجل تحقيق تنمية سليمة بيئياً ،

٢- يدعو الحكومات الى أن تعد الى أقصى حد ممكن ويستحسن ان يكون ذلك بحلول شهر نيسان /ابريل ١٩٨٦ ، وباعتبار ذلك اسهاماً قيماً في اعداد المنظور البيئي ، ما يلي :

(أ) تقديراتها للقضايا البيئية حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ؛

(ب) بيانات بأهدافها وسياساتها واستراتيجياتها الوطنية لحماية وتعزيز البيئة ؛

(ج) مفاهيمها للتعاون الاقليمي والدولي لمعالجة المشاكل البيئية الخطيرة ودعم التنمية العالمية الشاملة والسليمة بيئياً حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها .

الجلسة ١٥

٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥ .

باء - التفاعل بين اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة
ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى
سنة ٢٠٠٠ وما بعدها وبين اللجنة الخاصة

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى احكام مقرره ٢/٩ الفرع ثالثا المؤرخ في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨١ ومقرره
٢/١١ المؤرخ في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٢ ومقرره ١/١٢ الفرع ثانيا المؤرخ في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٤ والخاص
بالعلاقة بين اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي
حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها واللجنة الخاصة ، والتي تعرف ايضا باللجنة العالمية المعنية بالبيئة
والتنمية .

واذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العام ١٦١/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول /ديسمبر
١٩٨٢ والذي يحدد مسؤوليات كل من اللجنة الحكومية الدولية واللجنة الخاصة ، واطار التعاون
بينهما ،

واذ يضع في اعتباره الوثيقة المعنونة "توقعات" مجلس الادارة المعروضة على اللجنة
العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" (٧) والتي قدستها اللجنة الحكومية الدولية الى اللجنة العالمية نيابة
عن مجلس الادارة ،

وقد نظّر في تقارير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتيها الاولى والثانية (٨)
 واجتماعها الاستشاري في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ (٩) ، بالاضافة الى التقرير المرحلي للمدير
التنفيذي عن عملية اعداد المنظور البيئي (١٠) .

١- يعرب عن تقديره للجنة الخاصة للتعاون القائم بينها وبين اللجنة التحضيرية
الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . كما
تمثل في المناقشات التي عقدت في ٢٨ أيار/ مايو و ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ عندما اجتمع
رئيس ونائب رئيس اللجنة الخاصة مع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية وايضا في المناقشات
التي جرت في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨٥ عندما اجتمع القائم بأعمال رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية
مع اللجنة الخاصة ؛

٢- يدعّر اللجنة التحضيرية واللجنة الخاصة الى مواصلة تعاونهما الى حين الوفاء
بالتزامات كل منهما ؛

(٧) UNEP/GC.13/3/Add.2 ، المرفق الثاني .

(٨) الوثيقة UNEP/GC.13/3/Add.2 المرفق الاول والوثيقة UNEP/GC/IIPC.2/2

(٩) الوثيقة UNEP/GC.13/3/Add.2 المرفق الثالث .

(١٠) UNEP/GC.13/3/Add.2 .

- ٣- يبدو أيضا اللجنة الخاصة الى أن تبلغ اللجنة التحضيرية بالنتائج التي تتوصل اليها في مرحلة الصياغة التمهيدية بغية ايلاء الاعتبار لآراء اللجنة التحضيرية عن هذه النتائج وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة (١٦١/٣٨) ؛
- ٤- يعرب عن أمله أن يتاح تقرير اللجنة العالمية في مرحلة مبكرة تتيح للجنة التحضيرية أن تستخدمه على خير وجه بوصفه مادة أساسية لاعداد المنظور البيئي ؛
- ٥- يعيد تأكيد مسؤوليته في دورته الرابعة عشرة بأن يحيل المنظور البيئي السي الجمعية العامة وكذلك تقرير اللجنة العالمية مع تعليقاته عليها ؛
- ٦- يسأذن لرئيس اللجنة التحضيرية ان يطلع اللجنة العالمية على الاجزاء ذات الصلة من هذا المقرر وكذلك من تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية (١١).

الجلسة ١٥

٢٤ آيار/مايو ١٩٨٥

جيم - السنظر في الوثيقة المعنونة "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية : الولاية ، والقضايا الرئيسية والاستراتيجية وخطة العمل"

ان مجلس الادارة ،

اذ يحيط علما بالوثيقة التي اعدتها اللجنة الخاصة والمعنونة "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية : الولاية ، والقضايا الرئيسية والاستراتيجية وخطة العمل" ،

واذ يحيط علما أيضا بأن اللجنة العالمية الخاصة تعترم مراجعة الوثيقة في حزيران/يونيه ١٩٨٥ على ضوء التعليقات التي تلقتها من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاخرى والافراد،

يبدو رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها بأن ينقل آراء المجلس بشأن الوثيقة الى اللجنة الخاصة المعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها على النحو المبين في مرفق هذا المقرر .

دال - الدورات المقبلة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية
لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي
حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

ان مجلس الادارة ،

اذ يحيط علما بالاقترح المقدم من المدير التنفيذي فيما يتعلق بالدورات المقبلة للجنة
التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما
بعدها خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧،

واذ يحيط علما أيضا بالجدول الزمني المقترح لدورات اللجنة الخاصة ،
وادراكا منه لاستحسان ان يكون المنظور البيئي معدا لنظر الجمعية العامة خلال
عام ١٩٨٧،

١ - يدعو اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور
البيئي لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها الى عقد دورتها الثالثة في الاسبوع الذي سيبدأ في ٢ كانون الاول /
ديسمبر ١٩٨٥ لتبدأ العمل في اعداد مشروع المنظور البيئي ولتدعو رئيس اللجنة الخاصة او ممثلها
في الدورة الى عقد مشاورات مع اللجنة التحضيرية ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذي أن يتخذ ما يلزم لعقد ما لا يتجاوز خمس
دورات للجنة التحضيرية تستغرق في مجموعها ما لا يزيد عن خمسة وعشرين يوما أثناء الفترة بين
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ وآيار/مايو ١٩٨٧، في التواريخ التي تحددها اللجنة التحضيرية على
ضوء احتياجاتها .

الجلسة ١٥

٢٤ آيار/مايو ١٩٨٥

هـ - تمثيل افريقيا في اللجنة التحضيرية الحكومية
الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور
البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

ان مجلس الادارة ،

اذ يذكر بأنه ، في مقرره ١/١٢ المؤرخ في ٢٩ آيار/مايو ١٩٨٤، بت بشأن عضوية
اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية المفتوحة العضوية لفترة ما بين الدورات ، والمعنية بالمنظور
البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها .

وقد نظّر في طلب مقدم من المجموعة الافريقية بشأن تغيير في عضوية اللجنة،

يقرر أن يكون التمثيل الافريقي في اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها كما يلي :

الجزائر ، زائير ، زيمبابوي ، ساحل العاج ، كينيا ، المغرب ، ملاوي ، نيجيريا .

الجلسة ١٥

٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥

مرفق

آراء مجلس الادارة فيما يتعلق بالوثيقة التي أعدتها
اللجنة الخاصة وعنوانها "اللجنة العالمية المعنية
بالبيئة والتنمية : الولاية والقضايا الرئيسية
والاستراتيجية وخطة العمل" لاحتها الى اللجنة

١- يلاحظ مجلس الادارة التقييم المبدئي للجنة ، كما ورد في وثيقة اللجنة الخاصة بان المشاكل البيئية تنشأ عن السياسات والممارسات المنفذة في قطاعات للتنمية مثل الزراعة والصناعة والمستوطنات البشرية والمياه والطاقة والتحريج ، الخ . وأنه يلزم ، لتناول هذه المشاكل على نحو فعال ، ضمان الاسترشاد ، في جملة أمور ، باعتبارات حماية البيئة وتحسينها لدى وضع نظم الحوافز والسياسات والتشريعات واللوائح .

٢- يلاحظ المجلس مع التقدير أن اللجنة الخاصة لدى تحديد ما واعتمادها "جدول أعمال بديل" أعطت أهمية لمسائل تحسين التعاون الدولي ، ليس فقط في المسائل التي تمت بالبيئة مباشرة بل وأيضا في مسائل أخرى ذات اثر على العوامل البيئية ، مثل التجارة الدولية ، والمعونة والاستثمار ، وفي هذا السياق يشدد المجلس أيضا على أهمية التعاون الاقليمي .

٣- يلاحظ المجلس كذلك مع الارتياح التأكيد الذي وضعته اللجنة الخاصة على السياسات "التوقع والمنع" والنهج متعددة الاختصاصات والمتطلبات الاساسية المفاهيمية والمؤسسية والسياسية للنجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والنهج بما في ذلك ، على سبيل المثال ، ما يتعلق منها بالتغير الهيكلي .

٤- ويتفق المجلس مع اللجنة الخاصة في اعتراها بالصلات بين البيئة والتنمية وبأهمية الممارسات البيئية السليمة لتعزيز التنمية القابلة للاستمرار .

٥- يشجع المجلس اللجنة الخاصة على الاستفادة بالكامل من الاعمال التي تقوم بها الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لوضع واقتراح حلول متناسقة ومتعاضدة لقضايا البيئة والتنمية .

٦- يعرب المجلس عن الامل في ان اللجنة الخاصة ستضع في اعتبارها على النحو الكامل ، عند القيام باعمالها ، التقارير النموذجية والاحصائية والوثائق الاخرى المعدة والمؤيدة من طرف برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمات الامم المتحدة الاخرى .

٧- ورجا المجلس من المدير التنفيذي ان يواصل التعاون والوثيق مع اللجنة الخاصة وان يحيل اليها المواد ذات الصلة بالمشاكل والقضايا البيئية ، بما في ذلك تلك التي اعدتها اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات ووجهتها الى اللجنة العالمية نيابة عن المجلس في الوثيقة المعنونة "توقعات مجلس الادارة المعروضة على اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية للنظر فيها" والمؤرخة في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ (١٢).

٥/١٣ الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة

إن مجلس الادارة ،

إذ يستلهم روح التعاون الدولي التي نتج عنها انشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وكذلك الأهداف والمقاصد التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ يعتبر أن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بالتصديق للمسائل البيئية وعقد مؤتمرات ستوكهولم بشأن البيئة البشرية ، وما أعقب ذلك من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجهود المتواصلة التي يبذلها ، أمر يشكل إنجازا ايجابيا حققته الأمم المتحدة ، واسهاما في تحسين مستقبل البشرية ،

وإذ يعتبر كذلك أن هذا الإنجاز الذي مَنَّ جميع الأمم والشعوب من توسيع وتعميق التزامها ازاء بعضها البعض وازاء بيئتها المتقاسمة ، يستحق اعترافا واسع النطاق في مناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ،

يرجو من المدير التنفيذي أن يحيل الرسالة المرفقة الى الدورة التذكارية للجمعية العامة المقرر عقدها في مناسبة الذكرى السنوية الأربعين .

الجلسة ١٣

٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥

المرفق

في السنة التي تصادف الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، عقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً تذكاريًا بمقر البرنامج في نيروبي يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٨٥ . وأعرب جميع أعضاء مجلس الإدارة في هذا الاجتماع عن استمرار تكريس انفسهم لبلوغ أهداف الميثاق ، ورأوا أن جهودهم الرامية الى حماية وتعزيز البيئة لصالح هذا الجيل والأجيال المقبلة إنما تعد اسهاما هاما في سلم وأمن ورفاه البشرية . وكان مقرر الأمم المتحدة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ ، وما أعقب ذلك من اعتماد اعلان وخطة العمل في ستوكهولم ، والقررتيات المؤسسية للتعاون البيئي الدولي ، انجازا رئيسيا للأمم المتحدة فسي متابعة السير لتحقيق أهداف الميثاق . وكما أن الحرب ظلت ويلة الأجيال المتعاقبة ، فإن سوء استغلال موارد محيطنا الحيوى سيصير ويلة ما لم يلق الاهتمام بالبيئة الذى اعرب عنه في ستوكهولم استجابة ناجحة بصورة حقيقية ، وما لم يتحد جميع الناس لحماية " كرتهم الارضية التي ليس لهم سواها " . فالبيئة الأفضل شرط اساسي لوجود تنمية باقية وعالم أفضل . وما يصيب البيئة من عطلها يعرض الرفاهة والتنمية الأخطار ، يؤدي في نهاية المطاف الى تأجيج الصراعات والتهديدات للسلم وحين تستجيب البشرية لهذا التحدى فانها ستصوغ حلقات من التضامن تساعد كذلك على التخلص من ويلة الحرب . ومن ثم فإن روح الانسجام والاهتمام بالبيئة التي تشترك فيها جميع الشعوب قد وجدت انعكاسا في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وفي النجاح الذى لقيه سعى البرنامج للوصول الى اتفاق ولدعم العمل بشأن قضايا متنوعة تتعلق بتراث البشرية مثل زحف الصحارى ، وإدارة الغابات والتربة والمياه والهواء ، وتلوث المحيطات وحماية طبقة الاوزون . وهكذا ، فباستمرار توسيع وتعميق الالتزام بالقضية البيئية على الصعيدين العالمى والوطنى يتحقق الاسهام في الالتزام الشامل بالسلم . وسيتجلى هذا الالتزام في الذكرى السنوية الأربعين حين تعلن الجمعية العامة السنة الدولية للسلم . وبناء على ذلك ، أقر مجلس الإدارة هذه الرسالة الخاصة الموجهة الى الدورة التذكارية للجمعية العامة التي تعقد بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، ورجا من المدير التنفيذى أن يحيلها باسمه الى الجمعية العامة .

٧/١٢ المؤتمر البيئي الافريقيان مجلس الادارة

إذ يشير الى مقرره ٧/١١ الجزء الثامن الفرع ألف المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ حيث اقترح عقد مؤتمر بيئي أفريقي لمناقشة الأولويات البيئية الوطنية ولتحديد المشاكل المشتركة في أفريقيا ،

وإذ يرى أن الأبعاد الضخمة للجفاف والأزمة الحاليين في أفريقيا وما ترتب عليهما من مجاعة البشر ومعاناتهم تحتم بصورة عاجلة معالجة أسبابهما الجذرية المتعلقة بتحات قاعدة الموارد الطبيعية وتدهور البيئة ،

١- يعرب عن ارتياحه للعمل التمهيدى الجوهري الذى قام به المدير التنفيذى مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية في سبيل الاعداد للمؤتمر ؛

٢- يوافق على اقتراح المدير التنفيذى بأن :

(أ) يقوم بعقد المؤتمر واجتماع فريق الخبراء السابق عليه في الفترة المقترحة لعقده في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ وأن يتحمل التكاليف المتكبدة اذ لم تكن أية حكومة قادرة على القيام بذلك ؛

(ب) اذا تبين أن ثمة حكومة قادرة على عقد المؤتمر فعليه أن يتحمل تكاليف اجتماع الخبراء السابق على المؤتمر وتكاليف تقديم الخدمات للمؤتمر نفسه .

الجلسة ١٣

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

٧/١٢ آثار الفصل العنصرى على البيئةان مجلس الادارة ،

إذ يشير الى مقرراته ٧/٩ المؤرخ في ٢٦ أيار /مايو ١٩٨١ ، و ٧/١٠ المؤرخ في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، و ١١/٥ المؤرخ في ٢٣ أيار / مايو ١٩٨٣ ، و ٧/١٢ المؤرخ في ٢٨ أيار /مايو ١٩٨٤ ؛

وإذ يدرك أن الفصل العنصرى جريمة في حق الإنسانية وأنه يمثل خطرا داهما على السلم والتفاهم الدولي بين شعوب وبلدان العالم ؛

وإذ يدرك الحاجة الى زيادة فهم وتقدير الآثار الحقيقية والمحتملة لسياستي الفصل العنصرى وإقامة البانتوستانات على شعب جنوب افريقيا والدول المجاورة فيما يخص بيئتها البشرية - وعلى وجه الأخص الارض والموارد الطبيعية والمستوطنات البشرية - ومسائل حقوق الانسان الأساسية والصحة البشرية والرفاه البدني والعقلي والاجتماعي ؛

وإذ يدرك كذلك أن هذه المعرفة والمعلومات هي ضرورة حيوية لفهم الأبعاد الكاملة للضرر الذى لحقته ولا تزال تلحقه بملايين الناس في الجنوب الافريقي سيما الفصل العنصرى وإقامة البانتوستانات اللتان تمارسهما جنوب افريقيا ؛

١ - يحيط علما من التقدير بتقرير المدير التنفيذي عن الآثار البيئية للفصل العنصرى مع الاهتمام على وجه التحديد بالاضاع البيئية المعاكسة والقاسية التي يعمل في ظلها العمال السود، وخاصة في المناجم (١٣)

٢ - يعيد تأكيد تعاطفه وتضامنه مع ضحايا الفصل العنصرى لما يتعرضون له من المشاق ومن الحرمان ؛

٣ - يعيد كذلك تأكيد ادانته لنظام الفصل العنصرى في مختلف مظاهره ويطلب الى المجتمع العالمي أن ينهض بالتزامه المعنوى بانهاء هذا الظلم التاريخي بسرعة ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذي أن يواصل دوريا رصد التطورات المتعلقة بالآثار البيئية للفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وان يقدم تقريرا الى المجلس في دورته الرابعة عشرة عن تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ١٢

٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٥

٨/١٢ قرار اسرئيل بشق قناة تصل البحر الأبيض
المتوسط بالبحر الميت

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرارات الجمعية العامة ١٥٠/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١،

و ١٢٢/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٨٥/٢٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ و ٢٩ / ١٠١ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ،

واذ يشير أيضا الى مقرري مجلس الادارة ١١ / ٤ المؤرخ في ٢٢ آيار / مايو ١٩٨٢ و ٧/١٢

المؤرخ في ٢٨ آيار / مايو ١٩٨٤ ،

واذ يضع في اعتباره اعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية ، المعقود في
ستوكهولم في عام ١٩٧٢ ، (١٤) واعلان نيروبي لعام ١٩٨٢ فيما يتعلق بحماية البيئة وتحسينها (١٥)

واذ يسلم بأن القناة المقترحة ، المزعم شق جزء منها عبر قطاع غزة ، وهي أرض فلسطينية
احتلت في عام ١٩٦٧ ، تشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وتمس مصالح الشعب الفلسطيني ،

وشقة منه بأن القناة التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت ستلحق ، اذا نفذتها
اسرائيل ، ضررا مباشرا وخطيرا لا سبيل الى اصلاحه ، بالانسان وبيئته في الاردن ، وبحقوق الاردن
ومصالحه الحيوية المشروعة في الميادين الاقتصادية والزراعية والديمقراطية والايكولوجية ،

واذ يساوره بالغ القلق لانشطة الحفر في منطقة البحر الميت عند الموقع المختار لذلك
الطرف من القناة

١ - يعرب عن استيائه لعدم امتثال اسرائيل لقرارات الجمعية العامة ١٢٢ / ٣٧
و ٨٥ / ٢٨ و ٢٩ / ١٠١ ولرفضها استقبال فريق خبراء الأمم المتحدة ،

٢ - يذكر بطلب الجمعية العامة في قراراتها ١٢٢ / ٣٧ و ٨٥ / ٢٨ و ٢٩ / ١٠١
الاتشاق اسرائيل هذه القناة وبأن توقف على الفور كل الاجراءات و / أو الخطط المتخذة في سبيل
تنفيذ هذا المشروع ،

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية (منشورات الأمم المتحدة ،
رقم المبيعات E.73 II.A.14 والتصويب) الفصل الأول .

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥
(A/37/25) ، الجزء الأول ، المرفق الثاني .

٣ - يذكر كذلك بطلب الجمعية العامة في القرارات نفسها الى جميع السدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الا تساعد ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الاعداد لهذا المشروع وتنفيذه ،

٤ - يرجو من المدير التنفيذي أن يسهل أعمال الأمين العام في مجال القيام ، على أساس مستمر ، بمراقبة وتقييم جميع الجوانب - وخاصة الجوانب الايكولوجية للآثار الضارة التي تلحق بالاردن وبالأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والناجمة عن تنفيذ القرار الاسرائيلي بشق القناة ، وكذلك في مجال اعداد تقرير الأمين العام الذي سيقدّم الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين عملاً بأحكام قرار الجمعية ٢٩ / ١٠١

٥ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يقدم الى مجلس الادارة في دورته الرابعة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ١٣

٢٣ أيار / مايو ١٩٨٥

١٣ / ٧. التقارير عن حالة البيئة

ألف - التقرير عن حالة البيئة ١٩٨٥

إن مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٢/١٢ جيم المؤرخ في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٤ ، الذي قرر فيه أن يكون البنودان موضوع النظر في تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة في عام ١٩٨٥ هما : البيئة والسكان والجوانب البيئية للتكنولوجيا الزراعية الاخذة في الظهور ،

واذ يشير كذلك الى المؤتمر الدولي المعنى بالسكان ، المعقود في مكسيكو في آب / اغسطس ١٩٨٤ ، والذي تقرر فيه أن عدم التوازن بين معدلات تغير عدد السكان والتغير في الموارد والبيئة والتنمية يشكل تحدياً رئيسياً امام السياسة السكانية (١٦) .

وادراكاً منه للآثار الكامن والهام الذي يمكن أن يكون للتكنولوجيات الزراعية الاخذة في الظهور على البيئة ، ولاهمية الاعتبارات البيئية في زيادة الانتاج العالمي للأغذية ،

(١٦) تقرير المؤتمر الدولي المعنى بالسكان، ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.84.XIII.8) ، الفصل الأول ، الفرع ٣ الفقرة ١٠ ، ١١ .

وإدراكاً منه أيضاً للحاجة إلى عمل وطني ودولي منسق تراعى فيه الروابط بين السكان والتكنولوجيات الزراعية الأخذة في الظهور من جهة والبيئة من جهة أخرى ،

١- يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٨٥ عن حالة البيئة (١٧) ويؤيد التوصيات من أجل العمل الواردة في الفصل السابع من الجزء الأول وفي الفصل الخامس من الجزء الثاني من التقرير ،

٢- يرجى من المدير التنفيذي :

(أ) أن يعمم التقرير على كافة الحكومات وعلى منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المختصة ؛

(ب) أن يسترعي اهتمام كافة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المختصة إلى التوصيات من أجل العمل التي أيدها المجلس ؛

(ج) أن يواصل منح أولوية عالية ، في إطار برنامج البيئة ، للأنشطة ذات الصلة والمتعلقة بالسياسات والممارسات الزراعية السليمة بيئياً ؛

(د) أن يقدم المساعدة على أساس تجريبي في السنوات الثلاث المقبلة في إطار ولاية برنامج البيئة وفي حدود الموارد المتاحة له ، وبالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وسائر هيئات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات الأخرى ، ومع الحكومات المعنية ، لست بلدان ٢ من آسيا ، و ٢ من أفريقيا و ٢ من أمريكا اللاتينية ، في صياغة وتنفيذ سياسات وممارسات زراعية سليمة بيئياً منتقاة من بين تلك التي ورد سردها في الفقرة ٥٢ من الجزء الأول من تقرير المدير التنفيذي ؛

٣- يدعو مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الغذائية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ، ومجلس الأغذية العالمي ، ومجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وكذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ، إلى النظر في التوصيات من أجل العمل الوارد سردها في الجزء الأول من التقرير وذلك بغية دعم تنفيذها ؛

٤- يدعو أيضاً مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الهيئة المديره لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالسكان ، إلى النظر في التوصيات من أجل العمل الوارد سردها في الجزء الثاني من التقرير ، وذلك بغية دعم تنفيذها ؛

٥- يدعو كذلك صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، والمنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، ومنظمات تقديم المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف ، إلى التعاون مع برنامج البيئة في مجال أنشطة رائدة على أن يكون دور البرنامج الذي يضطلع به في هذه الأنشطة في نطاق الموارد المتاحة له هو تحديد وتقييم المجالات التي يتسنى فيها تحقيق نهج متكامل لحل مشاكل السكان والبيئة ؛

٦ - يبحث الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومجلس الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المختصة الأخرى ، على التعاون مع المدير التنفيذي في تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ١٥

٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٥

باء - الاحداث البيئية والقضايا البيئية
الآخذة في الظهور

إن مجلس الإدارة

١ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي عن القضايا البيئية الآخذة في الظهور (١٨) ويرجو تعميمه على نطاق واسع ؛

٢ - يقرر أن تكون القضيتان البيئيتان الآخذتان في الظهور التاليتان موضوعاً للتداول بمزيد من التفصيل في الفرع المتعلق بالقضايا الآخذة في الظهور من تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة لعام ١٩٨٧ . وهما : النفايات البلدية الضلبة في البلدان النامية والزراعة في الاحواض المائية ؛

٣ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي عن الأحداث البيئية (١٩) .

٤ - يقرر أن دور برنامج البيئة بالنسبة للحوادث البيئية الرئيسية ينبغي أن يقتصر على جمع وتعميم المعلومات المتعلقة بالحوادث ذاتها وبالخبرة الفنية المتاحة للتصدي لها .

الجلسة ١٥

٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٥

(١٨) UNEP/GC.13/4/Add.1 و Corr.1.

(١٩) UNEP/GC.13/4/Add.2.

جيم - توصيات من أجل اتخاذ مزيد من الاجراءات
بخصوص تقرير ١٩٨٤ عن حالة البيئة

إن مجلس الادارة

اذ يشير الى مقرره ٢/١٢ ألف المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ والذي قرر فيه أن يقدم الفصل الرابع من تقرير عام ١٩٨٤ عن حالة البيئة ، " البيئة في الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها " (٢٠) ، الى الممثلين الدائمين في نيروبي لدى برنامج الأمم المتحدة ، للنظر فيه تأهبا للدورة الثالثة عشرة للمجلس .

وادرأكا منه لأهمية الجوانب البيئية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية العامة التي ينطوى عليها الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها ؛

واذ يدرك الانسجام الذي ساد الحوار بخصوص البيئة في مجلس الادارة منذ سنوات عديدة ؛

واذ يؤكد كذلك اهتمامه المتواصل بهذا الموضوع ؛

١ - يحيط علما بتوصيات المدير التنفيذي من أجل قيام المجلس باتخاذ

اجراءات ، وهي التوصيات الواردة في مرفق هذا المقرر ؛

٢ - يبحث حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أن تواصل ،

من حيث السياسات والبرامج الوطنية وكذلك من حيث التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى ، التصدي للقضايا البيئية الكبرى التي انتفتت الحكومات بشأنها في البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة (٢١) ، ولأية قضايا اضافية قد ترى الحكومات أو مجلس الادارة أنها مصدر قلق ، وعلى أن تباشر العمل أو التفاوض بشأن هذه القضايا حيثما تعين اتخاذ اجراءات جديدة ،

٣ - يؤيد الفقرة ٢ من المرفق التي تحدد بعض الشروط المسبقة لنجاح التفاوض

والحوار بشأن هذه القضايا ؛

٤ - يعرب عن الرأي بأنه ليس هناك حاجة لترتيبات مؤسسية جديدة للتصدي

للموضوع المطروح في التقرير ، وبأن اتخاذ الاجراءات ينبغي أن يتم في سياق المعالجة الدولية أو الحكومية الدولية الجارية لكل قضية على حدة ، على نحو ما هو مشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه ؛

(٢٠) UNEP/GC.12/II و Corr.1 و Corr.2 .

(٢١) UNEP/GC.10/7 و Corr.1 .

- ٥ - يرجى من المدير التنفيذي أن يقوم ، في حدود الموارد القائمة ، برصد اهتمامات الحكومات بخصوص القضايا المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه وأن يقدم تقريرا عنها ، وأن يقدم أيضا تقريرا الى مجلس الادارة عن التقدم المحرز بخصوص هذه القضايا ،
- ٦ - يحيل مرفق هذا المقرر الذي يتضمن توصيات المدير التنفيذي ، الى الجمعية العامة ، ولجنتها المعنية باستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، واللجنة الخاصة .

الجلسة ١٥

٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥

دال - التقارير المقبلة عن حالة البيئة

ان مجلس الادارة

- ١ - يعرب عن أمله أن تصبح التقارير السنوية للمدير التنفيذي عن حالة البيئة بصورة متزايدة وثائق اساسية معروضة للمناقشة في المجلس ، وخاصة عندما يتسنى أن تقوم هذه التقارير على اساس بيانات احصائية مشتقة من قاعدة البيانات العالمية عن المعلومات الخاصة بالموارد بعد أن يكتمل نموها ،
- ٢ - يقرر أن التقارير المقبلة عن حالة البيئة ينبغي أن تتناوب بوجه عام في السنوات المتعاقبة بين تقرير عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة وتقرير عن البيانات البيئية وتقييمها ،
- ٣ - يقرر أن يكون موضوع التقرير عن حالة البيئة لعام ١٩٨٦ هو الصحة والبيئة ،
- ٤ - يقرر كذلك أن التقرير عن حالة البيئة لعام ١٩٨٧ ينبغي أن يسعى ، بوصفه التقرير الاول عن حالة البيئة في العالم ، الى عرض مسح شامل يستخدم في جملة أمور بيانات ونتائج التقييمات المتاحة عن طريق النظام العالمي للرصد البيئي .

الجلسة ١٥

٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥

مرفق

توصيات المدير التنفيذي فيما يختص بالبيئة
في الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان
النامية وفيما بينها

- ١ - قد يود مجلس الادارة أن يحيل هذه الوثيقة ، مع آرائه بخصوصها ، الى المحافظ المختص حيث يجري حاليا النظر في القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢ - وقد يود مجلس الادارة أيضا أن يقرر أي القضايا يكون من الأنسب أن يتصدى لها ، سواء في دورات المجلس أو من خلال مجموعات الحكومات المهتمة التي تتشاور فيما بينها بغية التوصل الى اتفاقات بشأن أنشطة تعاونية ملموسة ، والتي تقدم التقارير الى المجلس لابقائه على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد .
- ٣ - وفيما يلي بعض الشروط المسبقة لامكانية النجاح في هذه المشاورات :
 - (أ) احترام سيادة الدول على مواردها الطبيعية ؛
 - (ب) إعادة تأكيد مفهوم التنمية الذي يقر بالعناصر الاجتماعية بالاضافة الى النمو الاقتصادي البحث ، والذي يعتمد على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية . ولا يعني ذلك استخداما ناقصا أو عدم استغلال على الاطلاق ، بل يعنى توخي أفضل الطرق للاستغلال التي لا تدمر في مياقه قاعدة الموارد ذاتها ؛
 - (ج) الاقرار بأن مدى توافر الموارد هو مهمة التكنولوجيا والتعليم ، ومن ثم فإن هناك ضرورة أساسية للتعاون في مجالي التدريب ونقل التكنولوجيا ؛
 - (د) التسليم بأن الاهتمامات البيئية ليست مجرد اعتبارات طويلة الأجل وأنها ، حتى لو كانت كذلك ، تقتضي أن تجرى معالجتها من خلال اجراءات لازمة على المدى القريب وبالمقابل ، فإن الطرق التي تسوى بها المشاكل القصيرة الأجل لها تأثيرات كثيرة على البيئة في الوقت الحاضر وفي السنوات المقبلة .

ويمكن أن تتضمن القضايا التي يجرى تناولها في هذه المشاورات ما يلي :

(أ) بالنسبة للتعاون فيما بين البلدان المتقدمة النمو

١' مكافحة الأمطار الحمضية ؛

٢' مكافحة تلوث الأنهار المتقاسمة ؛

(ب) بالنسبة للتعاون فيما بين البلدان النامية

١' تطوير تكنولوجيات مناسبة للطاقة المتجددة ؛

٢' إدارة السدود الكبرى في المناطق الاستوائية والقاحلة ؛

٣' إدارة أحواض الأنهار وبحيرات المياه العذبة المتقاسمة ؛

٤' مكافحة المتكاملة للآفات ؛

٥' المشاكل البيئية في المدن الكبيرة ؛

٦' الاستخدام الكفء للمخصصات ؛

٧' وضع مبادئ أساسية ومبادئ توجيهية لاستخدام الموارد وحماية البيئة .

(ج) بالنسبة للتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

١' الرصد والتقييم

إن القدرات المتزايدة والمتنوعة باستمرار على القيام بالمراقبة تنطوي على عدد لا يحصى من التطبيقات الممكنة ، وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية في رصد وتقييم المؤشرات البيئية ولا سيما التغيرات التي تطرأ على الموارد الطبيعية . وإذا ما وضع برنامج للمراقبة مصمم ومدار دوليا وروعيته فيه على النحو الكامل الاحتياجات والرغبات الخاصة لمستخدميه في البلدان النامية ، فإن ذلك سوف يمثل تقدما نوعيا جوهريا في مجال التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وبالإضافة طبعاً إلى أنه يوفر أداة مفيدة لتحقيق أهداف بيئية كثيرة ،

الاستخدام الرشيد للأحراج الاستوائية

يمكن أن تتفق البلدان المستوردة لمنتجات الأحراج الاستوائية مع البلدان المصدرة في المجالات التالية :

أ - اجراء دراسات تعاونية عن أقل السبل ضررا لجني منتجات الأحراج الاستوائية ؛

ب - دعم مزارع خشب الوقود للتقليل الى أدنى حد من الضغط على الأحراج الاستوائية وبالتالي من الأخطار البيئية المصاحبة لهذا الضغط ؛

فقد الموارد الجينية

يمكن تدارك فقد الموارد الجينية ، على الأقل جزئيا ، من خلال قيام البلدان النامية بتأجير المناطق الطبيعية التي تعتبر ذات أهمية فعلية أو محتملة بالنسبة للمواد الجينية لدول أو هيئات أخرى بغية انتاج الموارد اللازمة للحماية البيئية في السياق الاقتصادي والاجتماعي للدول المؤجرة ؛

الأمراض المتصلة بالبيئة

استخدام القدرات العلمية والتكنولوجية الكامنة لدى البلدان المتقدمة النمر لمعالجة الأمراض المتصلة بالبيئة ، ولا سيما الأمراض المنقولة بالمياه في البلدان النامية ؛

الجفاف والتصحر

(د)

١ - القيام في البلدان التي يجتاحها الجفاف بأقصى شدة بوضع خطط تنمية تأخذ في الاعتبار تكراره الحتمي ؛

٢ - انشاء شبكة معاهد تخصص في تطبيق المعرفة العلمية الجديدة على التقنيات التكنولوجية المستنبطة محليا في البلدان المتقدمة في الزراعة والحراجة وإدارة المراعي واستخدام موارد المياه ؛

٢٠ إنشاء آلية لدعم مراكز أو شبكات التدريب الإقليمية لتدريب
العدد الكبير من الفنيين والتقنيين المهرة اللازمين للبلدان
النامية في مختلف ميادين مكافحة التصحر ؛

(هـ) تغيير المناخ

إنشاء شبكة مؤسسات تعالج التغيير المحتمل للمناخ، ولا سيما التغيير الذي يسببه تراكم ثاني
أكسيد الكربون، وذلك لتمكين المؤسسات المؤهلة في البلدان النامية من تقديم مساهمة ذات بال في
فحاسة هذه المشكلة العالمية ولا سيما آثارها الاجتماعية - الاقتصادية الممكنة ؛

(و) مجتمع الخبراء

إنشاء مجتمع من الخبراء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يعني بالجوانب
المختلفة لتقييم الأثر البيئي، وتحليل التكلفة - الفائدة من الناحية البيئية ، ويمول هذا الفريق
من حسابات تطوعية خاصة تنشئها الحكومات لذلك الغرض مع منظمة دولية يستطيع أي بلد أن
يعتمد عليها لدراسة الجوانب البيئية لأنشطته الانمائية الرئيسية ؛

(ز) العلاقات بين المنظمات غير الحكومية

إنشاء طرائق لتشجيع الجهود التعاونية العلمية بين المنظمات غير الحكومية في البلدان
المتقدمة النمو والبلدان النامية ودعم هذه الطرائق ؛

(ط) بعض القضايا البيئية التي لم تحل أو الآخذة في الظهور

إنشاء فريق خبراء حكومي دولي (تمثل فيه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية
على نحو متوازن ، وينبغي أن يشارك فيه ممثلون عن قطاع الصناعة والهيئات البرلمانية لمناقشة
بعض القضايا البيئية التي لم تحل أو الآخذة في الظهور . وينبغي لفريق الخبراء هذا أن يقدم
توصيات واقعية لمجلس الإدارة عن كيفية التوصل إلى حلول لهذه القضايا على نحو تعاوني وليس عن
طريق المواجهة . وقد تشمل هذه القضايا ما يلي :

١' الاتجار في المواد الكيميائية السامة أو المقيدة بشدة ؛

٢' شروط نقل تكنولوجيات حماية البيئة ؛

٣' جعل التكاليف البيئية الخارجية وغير المواتية تكاليف دولية في حسابات
التكلفة / الفائدة ، والربح / الخسارة ، لمشاريع وبرامج التنمية الوطنية ؛

٤' وضع مدونة أو مدونات لقواعد السلوك البيئي أو نظام أيكولوجي دولي .

٥ - وإذا ما قبل مجلس الإدارة هذه المقترحات فإن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي
أن يبقى حافزا . بيد أن هذا الدور الحفاز سوف يتطلب القيام بالكثير من الأعمال التحضيرية
الأمر الذي يقتضي وجود وحدة صغيرة عالية المستوى داخل الأمانة لتولي تنسيق ومتابعة المفاوضات
المشار إليها أعلاه .

١٢/ ١٠ لجنة التنسيق الاداري

إن مجلس الإدارة

١- يحيط علماً بالتقرير السنوي المقدم من لجنة التنسيق الادارية الى المجلس في دورته الثالثة عشرة (٢٢) ؛

٢- يعرب عن تقديره لاهتمامه المتواصل ببرنامج الأمم المتحدة البيئة وتعاونها معه ، ويرجو من المدير التنفيذي أن يبلغ تقدير المجلس الى اللجنة ؛

٣- يكبر تأكيد تقديره للتعاون الذي أبدته منظومة الأمم المتحدة بأسرها في وضع منهجية لاعداد البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ؛

٤- يدعو لجنة التنسيق الادارية لأن تقوم ، من خلال موظفيها المعيّنين للمسائل البيئية ، باستعراض وزيادة تطوير المنهجية على ضوء الخبرات المكتسبة ، باعتبار ذلك الخطوة الأولى نحو إعداد برنامج متوسط الأجل على مستوى المنظومة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ؛

الجلسة ١٥

٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٥

١١/١٢ تحليل برنامجي شامل للمنظمات للعرض على

لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٨

إن مجلس الإدارة

١- يرحب بمبادرة لجنة البرنامج والتنسيق إذ قررت أن تنظر في دورتها الثامنة والعشرين في اجراء تحليل برنامجي شامل للمنظمات يتناول الأنشطة المتصلة بالبيئة في منظومة الأمم المتحدة ؛

٢- يحيط علماً بالورقة التي اشتركت في اعدادها أمانتا الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن القضايا المتعلقة باعداد تحليل برنامجي شامل للمنظمات (٢٢) ؛

٣- يرجو من المنظمات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة أن تساعد الأمانة في اعداد وصف لنمط الولايات الموجهة للعمل المتصل بالبيئة في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك بتزويدها بالمعلومات عن القرارات والمقررات المعتمدة من هيئات إدارتها فيما يتعلق بالبيئة وذلك منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ؛

UNEP/GC.13/5 (٢٢)

UNEP/GC.13/3/Add.6 (٢٢) و Corr 1

١- يرى أن إدراج أنشطة في البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة أو عدم إدراجها ، يشكل تحديدا عمليا لنطاق الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك لأغراض التحليل البرنامجي الشامل للمنظمات ؛

٢- يؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي الاستفادة من البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة في صياغة الهيكل المصنوعي للتحليل الشامل للمنظمات ، واقتراح قضايا رئيسية تتعلق بالتعاون والتنسيق لكي يتم التركيز عليها في التحليل ؛

٣- يرجو من الموظفين المعيّنين للمسائل البيئية أن يشاركوا بهمة في عملية إعداد تحليل برنامجي شامل للمنظمات ، بما في ذلك عقد الاجتماعات ، عند الاقتضاء لاستعراض التقدم المحرز

الجلسة ١٥
٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٥

١٢/ ١٣ التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

إن مجلس الإدارة ،

إذ يلاحظ تقرير المدير التنفيذي عن الاجتماع المشترك السابع للمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومكتب لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب مجلس إدارته (٢٤) ،

وإذ يشير إلى الفقرة ٦، الفرع وابعاً ، من مقرره ١/١١ ، المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٣ ،

وإذ يلاحظ كذلك القرار ١٤/٨ الخاص باجتماعات المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومكتب لجنة المستوطنات البشرية مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب مجلس إدارته ، والذي اعتمدته لجنة المستوطنات البشرية في ٨ أيار/ مايو ١٩٨٥ ،

- ١- يعرب عن ارتياحه للتعاون المتواصل بين أمانتي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛
- ٢- يرجو من المدير التنفيذي أن يواصل هذا التعاون ويعمل على زيادته حيثما أمكن ذلك ؛
- ٣- يتفق مع قرار لجنة المستوطنات البشرية ١٤/٨، المؤرخ في ٢٤ آيار /مايو ١٩٨٥،
- ٤- يقرر أن يدرج في جدول أعمال دوراته المقبلة بندا عن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ؛
- ٥- يوافق على أن يناقش بند جدول الأعمال المشار اليه في الفقرة ٤ أعلاه ، في كل من دوراته على أساس تقرير مرحلي مشترك للمديرين التنفيذيين ؛
- ٦- يرجو من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتشاور مع المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بغية التقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين بمشروع قرار يصاغ وفقا لما يلي :
“ ان الجمعية العامة ،
“ اذ تشير الى قراراتها ١٦٢/٢٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ و ١٩٨٥ بـ
المؤرخ في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ،
“ وقد نظرت في القرار ١٤/٨ الذي اعتمدته لجنة المستوطنات البشرية في ٨ آيار /مايو ١٩٨٥ والمقرر ١٢/١٢ الذي اعتمدته مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٢٣ آيار/مايو ١٩٨٥،
“ تقرر ان توقف الاجتماعات السنوية للمدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومكتب لجنة المستوطنات البشرية مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب مجلس ادارته “ .

الجلسة ١٣

٢٣ آيار /مايو ١٩٨٥

١٢/١٢ التعاون مع المنظمات غير الحكومية

إن مجلس الإدارة

- ١- يهنئ المدير التنفيذي على التركيز المستمر والمتزايد الذي ي حظى به التعاون مع المنظمات غير الحكومية ؛
- ٢- يرحب بالدعم الذي قدمه البرنامج البيئي للاجتماع العالمي للمنظمات غير الحكومية المعني بالبيئة والتنمية الذي نظم مركز الاتصال البيئي في نيروبي في شباط / فبراير ١٩٨٥ ؛
- ٣- يعترف بقدرات المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية في مجال نشر المعلومات البيئية وحفز مشاركة المجتمعات المحلية في الجهود البيئية ، وهي قدرات ينبغي تطويرها وتعزيزها ؛
- ٤- يبرز الدور الفريد الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية على المستويات الدولي والاقليمي والوطني في زيادة الوعي البيئي وفي تنفيذ المشاريع ، وخاصة ، على سبيل المثال لا الحصر ، في مجال مكافحة التصحر واجتثاث الاحراج ؛
- ٥- يحث المدير التنفيذي على تحسين الآليات التي تمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الاستعانة ، بالتشاور مع الحكومات ، بقدرات المنظمات غير الحكومية والاستفادة من هذه الآليات على نحو افضل وذلك في جملة أمور ، عن طريق القيام بما يلي :
 - (أ) النظر في امكانية ان يسند لمنظمات غير حكومية مختصة مهمة القيام كلياً أو جزئياً بتنفيذ مشاريع ملائمة في اطار البرنامج ؛
 - (ب) تعزيز قدرة الأمانة ، في المقر وكذلك في المكاتب الاقليمية ، على العمل بشكل أوثق مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرنامج ، وضمان أن تكون التجارب والخبرات التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية متاحة على نحو أفضل للاستفادة منها في صياغة المشاريع وتنفيذها ؛
 - (ج) العمل على نحو أوثق مع الشبكات الدولية والاقليمية والوطنية المناسبة للمنظمات غير الحكومية ؛
 - (د) اسناد دور اكبر للمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية في مجال أنشطة الاعلام البيئي والانشطة البيئية التي تضطلع بها المؤسسات المجتمعية للمساعدة الذاتية ؛
- ٦- يحث كذلك المدير التنفيذي على المساعدة في تطوير قدرة المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما تلك القائمة في البلدان النامية ، على أن تصبح شريكة اكفاً في عملية التنمية مع الحكومات والوكالات الدولية والمؤسسات الانمائية ، وذلك في جملة أمور ، عن طريق القيام بما يلي :

(أ) - توفير دعم موسع لبرنامج مركز الاتصال البيئي ومخطط المنح الصغيرة الذي يضطلع به المركز الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرته على تقديم مساعدة مباشرة للمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية ؛

(ب) دعم المنظمات الدولية غير الحكومية مثل المعهد الدولي للبيئة والتنمية /رصد الأرض في تقديمها للمساعدة التقنية والمشورة والدعم للمنظمات غير الحكومية ، لا سيما في البلدان النامية ، وذلك في مجال الاعلام ومجال التوعية البيئية معا وكذلك في تنفيذ المشاريع ؛

(ج) تشجيع الوكالات الدولية والمؤسسات الانمائية الأخرى على تحسين استفادتها من قدرات المنظمات غير الحكومية في الجهود البيئية ؛

٧- يرجى من المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس في دورته الرابعة عشرة تقريراً عن التقدم المحرز في هذا المجال .

الجلسة ١٢

٢٢ أيار / مايو ١٩٨٥

١٤/١٣ الميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية البرنامجية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين الثانية من فترة البرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة (٢٥) ١٩٨٧ - ١٩٨٦ .

١- يثني على منظمات منظومة الأمم المتحدة لاسهامها في اعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الثانية من فترة البرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، ١٩٨٧ - ١٩٨٦ ، ويدعوها الى ان تتعاون بالكامل مع المدير التنفيذي في اعداد الوثائق البرنامجية المقبلة ؛

٢- يوافق على الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وعلى الانشطة الواردة فيها ؛

٣- يحث المدير التنفيذي على تنفيذ الانشطة المخططة على اساس الأولويات المبينة في الميزانية البرنامجية ، مع مراعاة المناقشات التي جرت في اللجنة الجامعة في دورتها الثالثة عشرة على النحو المبين في تقرير المجلس عن اعماله (٢٦) ؛

(٢٥) UNEP/GC. 13/8

(٢٦) UNEP/GC. 13/ 16 الفصل السابع .

٥- يحث كذلك المدير التنفيذي على التعجيل بعملية دراسة مقترحات المشاريع ووضع المشاريع والموافقة عليها أو رفضها . وعلى تحديد فترة زمنية اقصاها ثلاثة اشهر للقيام بهذه العملية :

٦- يرجو من المدير التنفيذي ان يكفل :

(أ) أن يولي برنامج البيئة ، عند تخصيص أو إتاحة الموارد للبحث والانشطة التعليمية في ميدان البيئة ، اعتبارا تاما لمنظمات البحث والمؤسسات العلمية والاكاديمية المختصة وذات الصلة في البلدان النامية ؛

(ب) أن يوجه نظر منظمات البحث والمؤسسات العلمية والاكاديمية في البلدان المتقدمة والتي تشترك في أنشطة يمولها برنامج البيئة أو يدعمها بطرق أخرى إلى أهمية إنشاء آليات لمشاركة المعلومات والمعرفة المتحصل عليها عن خلال تلك الأنشطة مع نظيراتها في البلدان النامية ؛

(ج) أن يولي برنامج البيئة ، وعند تخصيص أو إتاحة الموارد للمنظمات غير الحكومية ولائحتها ، اعتبارا تاما للمنظمات غير الحكومية المختصة وذات الصلة في البلدان النامية ؛

(د) أن يوجه نظر المنظمات غير الحكومية في البلدان المتقدمة ، والتي تشترك في أنشطة يمولها برنامج البيئة أو يدعمها بطرق أخرى ، إلى أهمية إنشاء آليات مع نظيرتها في البلدان النامية لتمكين هذه الأخيرة من المشاركة في هذه الأنشطة ومشاركة المعلومات والمعرفة المتحصل عليها من خلال تلك الأنشطة ؛

٧- يرجو أيضا من المدير التنفيذي ان يتيح للجنة الممثلين الدائمين المنشأة بموجب مقرر المجلس ٢/١٣ المؤرخ في ٢٣ أيار / مايو ١٩٨٥ ، عند اجتماعها في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، البيانات المتعلقة بتخصيص الموارد للبحث والانشطة للمنظمات غير الحكومية فلتتي السنتين التقويميتين ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ؛

٨- يرجو كذلك من المدير التنفيذي ان يضمن ، في الأنشطة البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، إتاحة الموارد اللازمة لأنشطة البحث للمؤسسات الاكاديمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبشكل متوازن ، تراعى فيه الجودة في البحث العلمي ، وان يقدم تقارير اضافية عن هذه المسألة إلى المجلس في دورته الرابعة عشرة .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار / مايو ١٩٨٥

.../...

١٥/١٢ وضع استراتيجية للميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩

ان مجلس الادارة ،

اذ يعيد تأكيد الولاية الحيوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحفز وتشجيع ومساعدة المجتمع الدولي على التصدي للمشاكل البيئية الحرجة على نحو فعال من خلال حفز البرامج وسد ما بها من ثغرات وتنسيقها ،

واذ يضع في اعتباره الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والانشطة البيئية التي تضطلع بها مؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ،

واذ يسلم لذلك بأن تدخلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب ان تصمم بعناية وان تحدد أهدافها بحيث تحقق أقصى فاعلية للاستثمار المالي والتقني المتضمن ،

واذ يضع في اعتباره ايضا أن قدرة الحكومات على توفير دعم قوى للبرنامج البيئي سيعززها اختيار وتبرير المشاريع على نحو يثبت بجلاء أهمية كل نشاط مقترح للتصدي للمشاكل ذات الأولوية ولاسيما تلك التي تتعلق بالبيئة العالمية وتكون لصالح البلدان النامية ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي ، عندما يعرض على الدورة الرابعة عشرة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ في إطار الشكل المتفق عليه وبصيغته المعدلة الواردة في مرفق هذا المقرر ، أن يتأكد من توافر بيان واضح عما يلي :

(أ) استراتيجية البرنامج الأساسية لكل مجال نشاط ، مبينا الأهداف الأساسية لكل مجال ، والمبرر المنطقي لمشاركة البرنامج البيئي ، على سبيل المثال ، بوصفه منسقا أو حفازا أو مبادرا لتعاون جديد حكومي - دولي و/ أو مشترك بين قطاعات ؛

(ب) علاقة مجال النشاط بأحد المعايير العامة التالية على الأقل ، أي أنه يتطرق لقضية أو مشكلة بيئية تعتبر :

١' ضرورية لفهم أساسي لمشكلة بيئية رئيسية أو لحفز عمل فعال يرمي لحل مشكلة من هذا القبيل ؛

٢' عالمية في طبيعتها ؛

٣' من المحتمل أن تسبب ضررا خطيرا واسع النطاق للصحة أو للنظم الأيكولوجية ؛

٤' ذات أهمية خاصة لبيئة البلدان النامية ؛

٥' ذات شأن وتحدث على الصعيد الإقليمي أو الصعيد دون الإقليمي أو في مواقع متعددة .

- ٢- يرجى من المدير التنفيذي أن يصمم البرنامج ، بالتكاليف التي يحددها المجلس ، على أساس جزئين : برنامج محوري تساوى تكاليفه مبلغا يصل الى ٨٥ في المائة من المجموع ، وبرنامج تكميلي لا تتجاوز تكاليفه رصيد الـ ١٠٠ في المائة ، ولا ينفذ إلا بعد استلام التبرعات المتوقعة من البلدان الاعضاء والتي وضع البرنامج على أساسها ؛
- ٣- يأذن للمدير التنفيذي ، اذا ما تجاوزت التبرعات لصندوق البيئة التي تتم استلامها المبلغ الذي وضع البرنامج على أساسه ، بأن يوزع هذه التبرعات الفائضة حسب ما يرتئيه ووفقا لأهداف الاستراتيجية .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار / مايو ١٩٨٥

مرفق

الشكل المقترح لعرض الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩

البرنامج / بند الميزانية

المجموع بالأرقام والنسبة المئوية من مجموع الميزانية (مع ايراد الأرقام الخاصة بالسنوات السابقة) *

ألف - البرنامج الفرعي / البند الفرعي من الميزانية

المجموع بالأرقام والنسبة المئوية من البند الفرعي من الميزانية (مع ايراد الأرقام الخاصة بالسنوات السابقة) *

ألف - السند التشريعي

المراجع

باء - الاستراتيجية على مستوى المنظومة

المراجع

جيم - تنفيذ الاستراتيجية

١ - الاستراتيجية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة *

* إضافة إلى الشكل المقبول .

-٢-

انشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة*
وصفها : تنفيذها المتوقع ؛ موعد الشروع فيها وإنجازها* ؛ تكلفتها المقدرة ؛
بما في ذلك مخصصاتها السابقة وما تنطوي عليه من دعم يأتيتها من
الميراثية العادية أو الصندوق أو الدعم البرنامجي ، أولوياتها ، نواتجها
المتوقعة علاقتها بأنشطة المنظمات الدولية الأخرى* ؛ ملاحظات

(أ) الانشطة المنفذة

(ب) إعادة تحديد مراحلها

(ج) الانشطة الجارية

(د) النشاط

الإشارة إلى الاستراتيجية البرنامجية لبرنامج الأمم
المتحدة للبيئة (جيم - أ أعلاه)*

(د) الانشطة غير المنفذة

شرح

(هـ) الانشطة الجديدة

(أ) النشاط

الإشارة إلى الاستراتيجية البرنامجية لبرنامج الأمم
المتحدة للبيئة (جيم - أ أعلاه)*

-٣-

انشطة اخرى لمنظومة الأمم المتحدة .

* إضافة إلى الشكل المقبول .

١٦/١٣ البيئة والمؤسسات المالية

إن مجلس الإدارة ،

أذ يلاحظ أن استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات تتوقف على استمرارية بيئتها والموارد الطبيعية الموجودة فيها ، وأنه لا بد إذن من إدراج الاعتبارات البيئية على نحو كامل في جميع مراحل جهودها الانمائية ،

وإذ يدرك بأن إدراج الاعتبارات البيئية في الجهود الانمائية يجب أن يحدث في جميع مراحل التنمية والتخطيط الانمائي وفي أبكر مراحل تحديد الأولويات الانمائية وتخصيص الموارد ،

وإذ يعترف بأن الحاجة الى تحقيق تنمية تراعى فيها المسؤولية ازاء البيئة قد أضحت أكثر إلحاحاً نظراً لتزايد عدد السكان والضغط على الموارد والطاقة الاستيعابية للبيئة ،

وإذ يرى أن المؤسسات الانمائية الدولية تتقاسم المسؤولية عن ضمان استمرارية التنمية وأنها تتقاسم بالتالي المسؤولية عن استمرارية البيئة أيضاً ،

وإذ يشير الى أن إحدى عشرة من وكالات المساعدة الانمائية الرئيسية في العالم قد ايدت إعلان السياسات والاجراءات البيئية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية^(١) ، الذي اعتمد لأول مرة في عام ١٩٨٠ ، وكان برنامج الأمم المتحدة الانمائي أحد الموقعين عليه ،

وإذ يشير كذلك الى أن لجنة المؤسسات الانمائية الدولية المعنية بالبيئة قد سعت الى تحويل الاعلان الى واقع عملي ،

وإذ يلاحظ أن خمس سنوات انقضت منذ اعتماد الاعلان لأول مرة ،

وإذ يلاحظ كذلك أن إدراج الاعتبارات البيئية في عمليات التنمية يتطلب مزيداً من التأكيد والتحسين ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي :

(أ) أن يجرى بالتعاون مع الموقعين على اعلان السياسات والاجراءات البيئية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، استعراضات دورية للتقدم الذي احرزوه في تطبيق الاعلان ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بوضع أحكام واجراءات داخلية تتصل بتطبيق أساليب مثل التقييمات البيئية و/أو تحليلات الأثر البيئي وغير ذلك من التدابير الرامية الى دمج الاعتبارات البيئية في أنشطتها بكيفية تتماشى مع متطلبات البلدان النامية واحتياجاتها ومواردها ؛

(ب) أن يسعى الى ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز قدرة برنامج البيئة على تزويد هذه المؤسسات بالاقتراعات والتوصيات ؛

٢- يطلب الى الموقعين على الاعلان ، وفقا لأحكام الاعلان ومع التسليم بالحقوق السيادية للحكومات في تحديد أولوياتها وأنماطها الانمائية ، أن يولوا اعتبارا خاصا للمشاكل البيئية الرئيسية في نطاق الاحتياجات الانمائية الرئيسية للبلدان النامية المتفق عليها بعد التشاور مع البلدان المعنية ؛

٣- يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس في دورته الرابعة عشرة تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ١٥

٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥

١٧/٣ الطاقة

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قراره الاول المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، والمعتمد في الدورة ذات الطابع الخاص ، الفرع ثالثا ، القسم الفرعي (ح) ، والفرع رابعا الفقرة ٣ ، والى مقرره ٧/١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ الجزء الاول ، الفقرة ٣ ، والجزء الثامن ، الفرع ألف الفقرة (ز) ومقرره ٨/١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ ، الفقرة ٢ (ب) ،

واذ يشير كذلك الى برنامج عمل نيروبي لتنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، الذي اعتمدته مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (٢٨) ،

١- يرجو من المدير التنفيذي ان يزيد من التركيز على برنامج الطاقة في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ مع اعطاء أولوية عالية للمجالات التالية :

(أ) الاثار البيئية لانتاج واستخدام مصادر الطاقة المتجددة ، وبوجه خاص طاقة الكتلة الاحيائية ؛

(ب) دعم الدراسات عن الجوانب البيئية لتكنولوجيات الطاقة الجديدة ، ولا سيما استغلال الطفل الزيتي والرمال القطرانية ، وتسييل الفحم وتغويزه ؛

(ج) التدريب في مجال ادارة الطاقة وفي حفظ الطاقة (زيادة فعالية انتاج واستخدام الطاقة) للبلدان النامية ؛

(٢٨) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، (منشورات

الامم المتحدة ، رقم المبيعات E.81-I.24) الفصل الاول ، الفرع ألف .

٢- يحث المدير التنفيذي على أن يقوم ، كأساس لتعيين الاحتياجات ذات الأولوية والفرص المتاحة للبرنامج البيئي في ميدان الطاقة ، وكذلك تعيين المؤسسات المتعاونة المناسبة ، بدعوة الحكومات والمنظمات المتخصصة إلى تقديم نسخ من جميع الدراسات والتقارير المتعلقة بما يجرى وما تم انجازه مؤخرا من الاعمال ذات الصلة .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

١٨ / ١٢ القانون البيئي

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ١٢/١٠ المؤرخ في ٢١ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، الفقرة ٨ ، ومقرره ٧ / ١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٣ ، الجزء الثاني ، الفرغ باء ، ومقرره ١٤/١٢ المؤرخ في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٤ ،

وقد نظّر في تقارير المدير التنفيذي عن المسائل البرنامجية (٢٩) والوثائق الاخرى في ميدان القانون البيئي ،

واذ يلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج مونتيفيديو لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا (٣٠) ، ولا سيما اعتماد اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥ ، ومبادئ مونتريال التوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر (٣١) بتاريخ ١٩ نيسان / أبريل ١٩٨٥ ،

واذ يدرك الحاجة الى أن تواصل جميع الحكومات المشاركة بنشاط في تنفيذ برنامج القانون البيئي والنظري استضافة او تمويل دورات مقبلة يعقدها الفريق العامل بمقتضى برنامج مونتيفيديو ،

أولا - حماية طبقة الأوزون

١- يحيط علما باعتماد اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥ ،

٢- يلاحظ مع التقدير الدعم المالي الاضافي الذي قدم من حكومات فنلندا وكندا والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الامريكية لانجاز العمل في هذه الاتفاقية واعتمادها ؛

(٢٩) UNEP/GC.13/9 و Add.2 و Add.3 .

(٣٠) UNEP/GC.10/5/Add.2 و Corr.1&2 ، المرفق ، الفصل الثاني .

(٣١) UNEP/GC.13/9/Add.3 ، المرفق .

- ٢- يحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك ،
- ٤- يرجى من المدير التنفيذي أن يقوم ، بالتشاور مع الموقعين على الاتفاقية وبالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة باتخاذ الترتيبات اللازمة للأمانة المؤقتة للاتفاقية من أجل العمل على تحقيق أهداف الاتفاقية ؛
- ٥- يرجى كذلك من المدير التنفيذي أن يقوم ، على أساس عمل الفريق العامل المخصص المكون من الخبراء القانونيين والتقنيين والمعني بوضع اتفاقية إطارية عالمية لحماية طبقة الأوزون ، بعقد اجتماع لفريق عامل يواصل العمل بشأن بروتوكول يتطرق لاستراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد من أجل التحكم على نحو منصف فيما يحدث على الصعيد العالمي من إنتاج وانبعاثات واستخدام للمواد الكلوروفلوروكربونية الكاملة الهلجنة ، آخذاً في الحسبان الحالة الخاصة للبلدان النامية وكذلك آخر الحيلولة العلمية والاقتصادية ؛
- ٦- يحث جميع الأطراف المهتمة بالامر على أن تعتمد، من أجل تسهيل العمل بشأن البروتوكول المذكور ، إلى التعاون في اجراء دراسات تفصيلى الى تفهم مشترك أفضل للسيناريوهات الممكنة لما يحدث على الصعيد العالمى من إنتاج وانبعاثات واستخدام للمواد الكلوروفلوروكربونية وغيرها من المواد التي تؤثر على طبقة الأوزون ، وتكاليف واثار مختلف تدابير التحكم ، ويرجو تحقيقاً لهذه الغاية ، من الأطراف المهتمة بالامر ان تدعو الى عقد حلقة تدريبية عن هذا الموضوع تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وان تنشئ لجنة توجيهية بالاختصاصات الموضحة في مرفق هذا المقرر ، تكلف بضمان الاضطلاع بالاستعدادات اللازمة للحلقة التدريبية وتنظيمها ؛
- ٧- يرجى من الفريق العامل ان يأخذ في الحسبان ، في جملة أمور، تقرير لجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون عن دورتها الثامنة وكذلك تقييم عام ١٩٨٥ للمعرفة الحالية للعمليات الفيزيائية والكيميائية التي تتحكم في الأوزون الجوى، وهو التقييم الذى يجرى حالياً القيام به تحت رعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات أخرى ؛
- ٨- يأذن للمدير التنفيذي بأن يقوم ، الى حين بدء نفاذ الاتفاقية ، بعقد مؤتمر دبلوماسي ، بالتشاور مع الموقعين على الاتفاقية ، في ١٩٨٧ إن امكن ، بغية اعتماد البروتوكول المذكور ؛
- ٩- يناشد الأطراف الموقعة على الاتفاقية والأطراف الأخرى المهتمة بالامر المشتركة في تطوير البروتوكول المذكور ان تتيح الوسائل المالية اللازمة لدعم الأنشطة المشار إليها في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ أعلاه ؛
- ١٠- يحث جميع الدول ومنظمات التكامل الاقتصادى الاقليمية بأن تقوم ، الى حين بدء نفاذ البروتوكول المذكور ، بالتحكم في انبعاثاتها من المواد الكلوروفلوروكربونية ومنها ، في جملة أمور، الهباءات الهوائية ، بكافة الوسائل المتاحة لها بما في ذلك اوجه التحكم في إنتاج او استخدام هذه المواد الى أقصى حد ممكن عملياً ؛

(١١) - ينسوه بالجهود التي يبذلها المدير التنفيذي ولجنة التنسيق ببطء الأوزون من أجل جمع البيانات عن إنتاج وإطلاق واستخدام المواد الكلوروفلوروكربونية وغيرها من المواد الهالوكربونية التي يمكن أن تسبب تغيراً في طبقة الأوزون ، ويحث الحكومات على أن تزود المدير التنفيذي بانتظام بالبيانات المطلوبة ؛

ثانياً - حماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر

- ١ - يحيط علماً بالتقرير النهائي لفريق الخبراء العامل المخصص المعنى بحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر (٣٢) ؛
- ٢ - يلاحظ مع التقدير الدعم المقدم للفريق العامل من حكومة كندا ؛
- ٣ - يشجع الدول والمنظمات الدولية على أن تأخذ مبادئ مونتريال التوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر في حساباتها عند وضع اتفاقات ثنائية وإقليمية وحسب الاقتضاء ، اتفاقات عالمية في هذا الميدان ؛
- ٤ - يرجى من المدير التنفيذي أن يعمم المبادئ التوجيهية على جميع السدول والمنظمات الدولية المعنية .

ثالثاً - مواضيع أخرى في برنامج مونتيبيديو لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً

- ١ - يلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١٤/١٢ وبرنامج مونتيبيديو لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً ، كما وصف في التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٨٤ (٣٣) وفي تقاريره عن المسائل البرنامجية (٣٤) ؛
- ٢ - يرجى من المدير التنفيذي أن يتخذ جميع التدابير المناسبة لمواصلة تنفيذ برنامج مونتيبيديو، في حدود الموارد المتاحة ؛
- ٣ - يحث الحكومات على المساهمة في تكاليف تنفيذ البرنامج .

(٣٢) UNEP/WG.120/3

(٣٣) UNEP/GC.13/2 and Corr.1&2

(٣٤) UNEP/GC.13/9 and Add.2 and 3

ألف - الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة

يرجى من المدير التنفيذي ، وفقاً لتوصيات فريق الخبراء العامل المخصص والمعني
بالإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة (٣٥) ، أن يعقد دورة أخرى للفريق العامل لتمكينه من
إنجاز اعداد المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة
لينظر فيها مجلس الإدارة في دورته الرابعة عشرة ؛

باء - تبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية
المحتملة الضرر (ولا سيما مبيدات الآفات)
في التجارة الدولية

١ - يلاحظ مع التقدير العرض المقدم من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية بأن تستضيف في أوائل ١٩٨٧ دورة لفريق الخبراء العامل المخصص لتبادل
المعلومات عن المواد الكيميائية المحتملة الضرر (ولا سيما مبيدات الآفات) في التجارة الدولية ؛
٢ - يرجى من المدير التنفيذي :

(أ) أن يعقد دورة ثالثة لفريق الخبراء العامل المخصص لتبادل المعلومات عن المواد
الكيميائية المحتملة الضرر (ولا سيما مبيدات الآفات) في التجارة الدولية في أوائل ١٩٨٧ قبل
الدورة الرابعة عشرة للمجلس ، من أجل إنجاز العمل قدر الامكان بشأن مشروع المبادئ التوجيهية
لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية المحتملة الضرر في التجارة الدولية ؛

(ب) أن يتخذ جميع التدابير المناسبة للتسهيل باعداد المبادئ التوجيهية لينظر فيها
المجلس في وقت مبكر ؛

(ج) أن يضمن أن يقدم للفريق العامل في دورته الثالثة التقرير عن تجربة الحكومات
في تنفيذ نظام الاخطار المؤقت عن المواد الكيميائية المحظورة او المقيدة بشدة (٣٦) وهو التقرير
الذي طلبه المجلس في مقرره ١٤/١٢ ؛

(د) أن يتيح للفريق العامل في دورته الثالثة تقريراً منقحاً ومستكملاً عن اجراءات
الاخطار والتعاريف التشريعية الوطنية ، على أن تؤخذ في الحسبان التعليقات والمعلومات الاضافية
الواردة ؛

(هـ) أن يقوم من خلال البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية وبالتعاون مع المنظمات
المشاركة فيه ، وكذلك المنظمات الدولية الاخرى المعنية بتسهيل توفير المساعدة التقنية والتدريب
للبلدان النامية ، بذاء على طلبها ، لانشاء المؤسسات الوطنية المعنية بتبادل المعلومات بشأن المواد
الكيميائية المحتملة الضرر وتحسين أداء هذه المؤسسات .

(٣٥) الفقرة ٢١ من UNEP/WG.111/3.

(٣٦) المرفق الثاني في UNEP/GC.12/12/Add.1.

جيم - تقييم الأثر البيئي

١- يحيط علما بتقرير فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي فيما يتعلق بنتائج دورته الأولى بشأن تقييم الأثر البيئي (٢٧) والتقدم المحرز في هذه الدورة نحو وضع مبادئ توجيهية ومبادئ أساسية لتقييم الأثر البيئي ؛

٢- يرجو من المدير التنفيذي أن يتخذ جميع الخطوات الملائمة لضمان مشاركة خبراء من قبل الحكومات المهتمة بالامر ، لاسيما حكومات البلدان النامية ، بما في ذلك ، حسب الاقتضاء ، خبراء من تخصصات غير قانونية في الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها الفريق العامل في هذا الميدان ؛

٣- ويرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يتخذ ما يلزم لعقد عدد اضافي من دورات الفريق العامل يكفي لتمكينه من استكمال وضع مبادئ توجيهية ومبادئ أساسية لتقييم الأثر البيئي على اساس العمل الذي تم حتى الان ، وانجاز ذلك في موعد مناسب لتقديمها الى مجلس الإدارة للنظر فيها في دورته الرابعة عشرة ؛

رابعا - الموارد الطبيعية المتقاسمة والجوانب القانونية المتعلقة بالتعدين والتعقيب في المناطق البحرية

١- يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن الموارد الطبيعية المتقاسمة والجوانب القانونية المتعلقة بالتعدين والتعقيب في المناطق البحرية (٢٨) ، ويسأذن للمدير التنفيذي باحالة ذلك التقرير باسم المجلس ، مع أي تعليقات تقدمها الوفود في هذا الشأن ، الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ؛

٢- يوصي الجمعية العامة بان تحيط علما بالتقرير المحال اليها من المجلس وفقا للفقرة ١ أعلاه وان تعيد تأكيد احكام قرارها ١٨٧٢٤ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ في جملته ؛

٣- يدعو الجمعية العامة الى ان ترحو من المجلس تقديم تقرير مرحلي اخر في عام ١٩٨٧ عن تنفيذ القرار ١٨٧٢٤ ؛

٤- يطلب من الحكومات ان تستعين بمبادئ السلوك في ميدان البيئة لارشاد الدول في المحافظة على الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان او اكثر واستخدامها على نحو متناسق ، حسبما جاءت في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان او اكثر والذي انشي بموجب مقرر مجلس الإدارة ٤٤ (د - ٣) المؤرخ في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥ (٢٩) ، وبالناتج التي خلصت اليها دراسة الجوانب القانونية المتعلقة بالبيئة فيمما

(٢٧) UNEP/WG.107/3

(٢٨) UNEP/GC.13/9/Add.1

(٢٩) أنظر مرفق الوثيقة UNEP/GC.6/17

يتصل بالتعدين والتعقيب في المناطق البحرية داخل حدود الولاية الوطنية ، وهي الدراسة التي قام بها فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي^(٤٠) بوصفها مبادئ توجيهية وتوصيات وذلك عند صياغة اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف على اساس مبدأ النوايا الحسنة وفي ظل روح حسن الجوار وبطريقة تعزز مصالح جميع الدول ولا تؤثر تأثيرا ضارا على هذه المصالح ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية ؛

خامسا - اتفاقية حفظ انواع الحيوانات البرية المهاجرة

١- يلاحظ ان المدير التنفيذي وجه الدعوة لعقد الاجتماع الاول لمؤتمر اطراف اتفاقية حفظ انواع الحيوانات البرية المهاجرة في بون في الفترة من ٢١ الى ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ ؛

٢- يناشد الحكومات والمنظمات الدولية المعنية أن تشارك في المؤتمر المذكور اعلاه مشاركة كاملة ؛

٣- يطلب من جميع الدول التي لم تصبح بعد اطرافا في الاتفاقية ان تنظر في الانضمام المبكر اليها ؛

سادسا - الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة

يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة^(٤١) ، ويأذن له بأن يحيله باسم المجلس ، مع اية تعليقات مقدمة من الوفود عليه الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين وفقا لقرار الجمعية ٢٤٣٦ (د-٢٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

الجلسة ١٥

٢٤ أيار / مايو ١٩٨٥

(٤٠) UNEP/GC/9/5/Add.5 المرفق الثالث .

(٤١) UNEP/GC.13/10

المرفق

اختصاصات اللجنة التوجيهية لتنظيم حلقة تدريبية
بشأن المواد الكلوروفلوروكربونية

ألف - الوظائف

- ١- النظر في المضمون التقني العام لجدول أعمال الحلقة التدريبية وفي تنظيمها ، واسداء المشورة في هذا الشأن .
- ٢- الاضطلاع بدور استشاري لدى الامانة ، اثناء فترة انعقاد الحلقة التدريبية .

باء - الاهداف

- ١- ضمان اجراء مناقشة وتقييم كاملين للأشواغ الممكنة لمراقبة انتاج المواد الكلوروفلوروكربونية واستخدامها وانعباتها ، بغية التوصل الى توافق في الراي بشأن أكثر الطرق انصافا وملاءمة .
- ٢- ضمان اجراء استقصاء تام للأكار الاقتصادية والمالية والتجارية لعمليات المراقبة عنده .
- ٣- القيام ، ان امكن ذلك ، بتعيين نظم المراقبة تكون مقبولة لدى الموقعين على اتفاقية فيينا ويمكن رصدتها بفعالية .
- ٤- ضمان الاضطلاع بالاعمال التحضيرية التقنية الوافية للحلقة التدريبية ، وذلك بالنظر في جملة امور ، منها :
(أ) المواضيع التي ينبغي التكليف باعداد أوراق بشأنها على وجه التحديد ، والاشخاص الذين ينبغي تكليفهم باعداد هذه الأوراق ؛
(ب) كيفية تنظيم الحلقة التدريبية من حيث المواضيع والافرة العاملة ؛
(ج) الاشخاص الذين يمكن اختيارهم لرئاسة الحلقة التدريبية ككل ولرئاسة الافرة العاملة ؛
(د) اعداد الملخصات واختيار المقررين .

جيم - النهج

- ١- تقوم اللجنة التوجيهية بالتكليف باعداد الاوراق بصورة مباشرة .

- ٢- ان قيام اللجنة التوجيهية بالتكليف باعداد أوراق معينة لايحول ، بأى شكل ، دون قيامها بعرض ومناقشة أوراق اخرى ذات صلة بالموضوع .
- ٣- لاتخل مناقشة عمليات المراقبة باصدار حكم منفصل ما اذا كن من اللازم اجراء هذه العمليات أو احراءها سيصبح لازما .

١٧/١٢ الاجتماع الدولي المعنى بالتعليم والتدريب البيئيين

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى القرار الذى اتخذه بعقد مؤتمر حكومي دولي معنى بالتعليم البيئى فى تبيلسي في عام ١٩٧٧ ، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،
واذ يشير كذلك الى الاثر الايجابى لهذا المؤتمر الدولي الأول المعنى بالتعليم والتدريب البيئيين ،

وادراكا منه لضرورة مواصلة القيام بمحاولات لنشر التعليم والتدريب البيئيين في المدارس وخارجها ،

واذ يرى ان التعليم والتدريب البيئيين يمثلان أحد المجالات الأكثر أهمية ونجاحا في البرنامج البيئى ،

واذ يرى كذلك ان من المناسب تقييم انجازات العقد المنقضى منذ انعقاد المؤتمر ،

يرجو من المدير التنفيذي ان يدرس ، في حدود الموارد المتاحة ، امكانية عقد اجتماع دولي في عام ١٩٨٧ يعنى بالتعليم والتدريب البيئيين ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وحكومة الاتحاد السوفياتي ، لتقييم منجزات العقد السابق ، بما في ذلك خطط العمل الاقليمية ودور الاقليمية القائمة حاليا بشأن التعليم والتدريب البيئيين ، وتقديم مقترحات فيما يتعلق بالمستقبل .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

١٣ / ٢٠ التعليم والتدريب البيئيان في افريقيا

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرراته ١٢/٩ و ٢٠/٩ الف ودال ، ٢١/٩ المؤرخة في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨١ ، و ١٧/١٢ ألف المؤرخ في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٤ ،

.../...

١- يحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ المقررات ١٢/٩ ، و ٢٠/٩ ألف ودال ، و ٢١/٩ ، و ١٦/١٢ ألف ،

٢- يرجى من المدير التنفيذي ، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية ، أن يمنح أولوية عالية للتدريب في افريقيا ، في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وذلك غي المياحين التالية :

(أ) ادارة المياه مع الاهتمام بوجه خاص بالمناطق الريفية ؛

(ب) ادارة النفايات المائية المنزلية ، واعادة تدوير المياه العادمة لأغراض الاستخدام في الزراعة ؛

(ج) ادارة الطاقة مع التشديد بوجه خاص على زيادة فعالية استخدام الطاقة ؛

(د) حفظ التربة .

٣- يرجو أيضا من المدير التنفيذي أن يجعل بإنشاء مراكز دون اقليمية افريقية متخصصة للتعليم والتدريب البيئيين ؛

٤- يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يضع في اعتباره توصيات المؤتمر البيئي الافريقي الذي سيعقد قريبا ، وذلك عند صياغة أنشطة جديدة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب البيئيين في افريقيا في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار / مايو ١٩٨٥

٢١/١٣ شبكة التدريب البيئي

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرراته ٢٥/١٠ بء المؤرخ في ٢١ ايار / مايو ١٩٨٢ ، و ٧/١١ المؤرخ غي ٢٥ ايار / مايو ١٩٨٣ و ١٦/١٢ بء المؤرخ في ٢٨ ايار / مايو ١٩٨٤ ،

واذ يرى ان التدريب البيئي عنصر اساسي في تحقيق تنمية فعلية ،

واذ يقر بالعمل الذي تم انجازه حتى اليوم من اجل انشاء شبكة للتدريب البيئي بواسطة مختلف المؤسسات النشيطة في هذا الميدان في امريكا اللاتينية والكاريبي وبدعم من البرنامج الذي انشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا لمقرر مجلس الادارة ١٤/٨ المؤرخ غي ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ،

.../...

وإذ يشير إلى قرارات الاجتماعات الإقليمية الحكومية الدولية المعنية بالبيئة في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، والمعقود في مكسيكو في عام ١٩٨٢ وفي بوينس آيرس في ١٩٨٣ وفي ليما في ١٩٨٤ ، والتي تم فيها تأكيد أهمية برنامج الشبكة ،

وإذ يضع في اعتباره أن المرحلة الأولى من مشروع شبكة التدريب البيئي ستنتهي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، أي أن الموارد المخصصة ستخفض وأنه ، نتيجة لذلك ستتوقف وظائف وحدة التنسيق وبالتالي ، ستخفض الموارد التي ستكون متاحة لكافة الدعم الحفاز للدورات الدراسية والأنشطة العملية في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ،

وإذ يضع في الاعتبار ضرورة أن تقوم حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي بتحديث الطريقة التي ستشارك بها في شبكة التدريب البيئي وفي دعمها ،

وإذ يدرك ضرورة أعضاء الصبغة الرسمية على الأعمال الحالية المتعلقة بالشبكة الإقليمية للتدريب البيئي لأمريكا اللاتينية والكاريبي وتدعيم هذه الأعمال من أجل تأمين تعزيزها كبرنامج دائم يقوم بصفة رئيسية على التعاون داخل الإقليم ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات دولية أخرى ،

وإذ يضع في الاعتبار المقرر المعتمد في الاجتماع الحكومي الدولي الإقليمي الرابع المعنى بالبيئة في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، المعقود في كانكون ، المكسيك ، في نيسان / أبريل ١٩٨٥ (٤٢) ،

١- يحث حكومات المنطقة على أن تضمن أن يتم الاعتماد الرسمي لبرنامج شبكة التدريب البيئي بواسطة مذكرة رسمية توجه إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بواسطة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي قبل (٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥) ؛

٢- يرجو من المدير التنفيذي أن يساعد حكومات المنطقة في إعداد اقتراح يتعلق بجهان عملي لتمويل وتشغيل برنامج الشبكة في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، على أن توجه عناية خاصة لإنشاء جهاز إقليمي للتنسيق تقوم حكومات المنطقة برعايتها ؛

٣- يرجو أيضا من المدير التنفيذي أن يعقد في أواخر عام ١٩٨٥ اجتماعا لجهات الوصل للشبكة لاتترب عليه آثار مالية بالنسبة لصندوق البيئة ، وذلك بغية النظر في المشروع الإقليمي واعتماده وإنشاء جهاز عملي لتشغيل برنامج الشبكة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ؛

٤- يحث حكومات المنطقة على أن تقدم تفاصيل عن المساهمات الفعلية التي يمكن أن تلتزم بها لاستحداث دورات دراسية وحلقات دراسية وبحوث ومنشورات في إطار الاستراتيجية الإقليمية المعتمدة للشبكة ، وأن تخطر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقرارها قبل تاريخ ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٥ ؛

- ٥ - يرجى من المدير التنفيذي أن يعد ، على أساس المساهمات التي التزمت بها الحكومات ، مشروعا للتعاون الاقليمي ، تشكل تلك المساهمات فيه المساهمات المناظرة الاقليمية للاموال الحفازة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛
- ٦ - يحث المدير التنفيذي على المحافظة على المرونة اللازمة لدعم المراجحة الابتدائية لجهاز التنسيق عن طريق تخصيص الموارد الحفازة المشار اليها في الفقرة السابقة لبرنامج الشبكة في السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

٢٢/١٣ اصلاح دائرة الاعلامان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ١٥/١٢ المؤرخ في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٤ .

واذ يحيط علما مع التقرير بالتفاصيل التي تضمنها تقارير المدير التنفيذي بشأن التقدم المحرز في اصلاح دائرة الاعلام (١٢) ؛

واذ يرحب بالنشرة الجديدة " نشرة انباء برنامج الأمم المتحدة للبيئة " UNEP News ؛

١ - يكرر تأكيد الأولويات التي يجب اتباعها في اصلاح دائرة الاعلام على النحو المبين في الفقرة ١ من المقرر ١٥/١٢ ، ولا سيما الحاجة الى تكريس مزيد من الموارد لتلبية احتياجات البلدان النامية في مجال الاعلام ؛

٢ - يلحظ مع التقرير ان الموارد التي تم توفيرها نتيجة للتوقف عن دعم " مارنغيرا " قد كُرسَت لانشطة اعلامية اقليمية ولتطوير أساليب اعلام غير تقليدية ؛

٣ - يحث المدير التنفيذي على مواصلة الجهود الرامية الى زيادة احكام أنشطة الاعلام ؛

٤ - يرجى من المدير التنفيذي ان يقدم الى الحكومات دوريا بواسطة لجنة الممثلين الدائمين المنشأة بموجب قرار المجلس ٢/١٣ المؤرخ في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥ معلومات عن تخصيص واستخدام الاموال لانشطة الاعلام الممولة على النحو التالي :

- (أ) تحت بند الميزانية الخاصة بالاعلام ؛
- (ب) في اطار ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ؛

(٤٣) انظر UNEP/GC. 13/2 و Corr. 1 ، والفصل الرابع ، الفقرات ٤٨ - ٧٣ و

UNEP/GC. 13/3 ، الفقرتان ٥٨ و ٥٩ .

(ج) عن طريق مشاريع مدرجة تحت بندود أخرى من بندود الميزانية أو بواسطة الصندوق الدائر (الاعلام) ؛

٥- بحسب على بذل جميع الجهود لكافة ان تكون المعلومات المنشورة في اطار البرنامج الاعلامي على اعلى مستويات الجودة الممكنة من حيث الدقة العلمية ومن حيث نشرها في الوقت المناسب ؛

٦- يرجى من لجنة الممثلين الدائمين ان تستعرض دوريا أداء دائرة الاعلام بما في ذلك التقدم المحرز في اصلاحها ؛

٧- يدعو المدير التنفيذي الى مواصلة التعاون مع لجنة الممثلين الدائمين في اجراء هذا الاستعراض وتقديم تقرير الى مجلس الادارة في دورته الرابعة عشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١٥/١٢ .

٨- يرجو كذلك من المدير التنفيذي ان يتكفل ، في حدود الموارد المتاحة ، صدور كافة منشورات برنامج الامم المتحدة للبيئة بلغتين على الاقل من لغات الامم المتحدة ، الا ان كانت المنشورات موجهة الى المناطق من العالم تستخدم فيها لغات اخرى .

الجلسة ١٤

٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥

٢٢/١٢ التقارير عن حالة البيئة في البلدان النامية

ان مجلس الادارة ؛

اذ يشير الى الفقرة ٢ (أ) هـ من الفرع رابعا من قراره الاول المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ والمعتمد في الدورة ذات الطابع الخاص ،

واذ يشير كذلك الى الفقرة ٧ من الفرع ثانيا من مقرره ١/١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ والفقرة ٢ من الجزء الاول من مقرره ٧/١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

١- يرجو من المدير التنفيذي ان يمنح اولوية عالية لمساعدة البلدان النامية في اعداد تقاريرها الوطنية عن حالة البيئة ، التي ينبغي ان تتضمن معلومات عن تنفيذ المقررات السابقة وعن نتائج هذا التنفيذ من حيث النهوض بالبيئة ؛

٢- يرجو كذلك من المدير التنفيذي ان يساعد الحكومات في اعداد نماذج لتقارير وطنية عن حالة البيئة لثلاثة بلدان من آسيا والمحيط الهادئ وثلاثة بلدان من افريقيا وثلاثة بلدان من امريكا اللاتينية يمثل كل منها مناطق ايكولوجية مختلفة بحلول تاريخ انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمجلس الادارة .

الجلسة ١٤

٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥

٢٤/١٣ البرنامج العالمي للمناخ

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرراته ٤/٧ دال المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، و٧٨ ، الفرع ثانيا المؤرخ في ٢٩ نيسان /أبريل ١٩٨٠ ، و١٣/٩ ألف المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ ،
واذ يحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج العالمي للمناخ ، ولاسيما البرنامج العالمي لدراسات اثر المناخ الذي يتولى تنفيذه برنامج الامم المتحدة للبيئة ،
يُدعو المدير التنفيذي الى أن يقوم ، في اطار التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وفي حدود الموارد المتاحة ، بدعم زيادة تطوير البرنامج العالمي للمناخ ، من خلال :
(أ) تشجيع وضع برامج وطنية للمناخ حيثما لا يكون هناك أى برنامج قائم في الوقت الحاضر ، وإدراج عناصر دراسات اثر المناخ في تلك البرامج ؛
(ب) تيسير اقامة تعاون اوثق فيما بين البرامج الوطنية للمناخ والبرنامج العالمي للمناخ بغية تحقيق اهداف البرنامج العالمي للمناخ .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥

٢٥/١٣ التلوث البحري

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى الفرع "ثامنا" من مقرره ١٢/١٢ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ ،
واذ يحيط علما بالتقدم المحرز في تقييم مشاكل التلوث البحري وفي وضع المنهجيات وطرائق الاحالة والمبادئ التوجيهية اللازمة لاجراء هذا التقييم ، على النحو الوارد في التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٨٤ (٤٤) .
واذ يعترف بالمساهمة القيمة التي قدمها فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري ، بوصفه الالية الرئيسية المشتركة بين وكالات الامم المتحدة لاستعراض الجوانب العلمية للتلوث البحري ،
واذ يحيط علما كذلك بالتقدم الهام المحرز في اعتماد خطط عمل واتفاقات اقليمية لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية ، على النحو المبين في التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٨٤ ،

١- يحث المدير التنفيذي على التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختصة ، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لمواصلة الاسهام في الحوار العالمي بشأن الآثار البيئية المترتبة على تصريف النفايات المشعة والنفايات الخطرة الاخرى في البحار ؛

٢- يطلب الى المدير التنفيذي أن يكمل انجاز المرحلة التمهيدية التي تفضي الى اعتماد خطة العمل والاتفاقيات الاقليمية للمناطق التي لم تعتمد فيها بعد خطط العمل والاتفاقيات هذه (منطقة شرقي افريقيا ، ومنطقة بحار جنوب آسيا ، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ) ، وان يواصل مساعدة الدول على تنفيذ خطط العمل والاتفاقيات المعتمدة في سائر المناطق الاخرى ؛

٣- يحث المدير التنفيذي على التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الاخرى ذات الصلة في بذل كل جهد لتعزيز التعاون الاقليمي ، بغية تشجيع تبادل المعلومات والخبرة والاسهام في حماية البيئة البحرية العالمية .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

٢٧/١٣ الميثاق

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قراره الاول المؤرخ في ١٨ ايار/ مايو ١٩٨٢ والمعتمد في دورته ذات الطابع الخاص ، الفرع ثالثاً ، القسم الفرعي (ج)

واذ يشير كذلك الى مقرره (٧ / ١) المؤرخ في ٢٤ ايار/ مايو ١٩٨٣ ، الجزء الخامس ،

يرجى من المدير التنفيذي ان يمنح أولوية عالية في اطار البرنامج الخاص بالمياه

الى ما يلي :

(أ) دعم الدراسات والانشطة العملية التي تتناول ادارة النفايات المائية المنزلية واعادة تدوير المياه العادمة لاغراض الاستخدام في الزراعة في البلدان النامية ، والمشاكل البيئية المتصلة بامدادات المياه ، مثل تسرب المياه المالحة اليها ؛

(ب) التدريب في ميادين المياه ، وخاصة مكافحة تلوثها ومعالجة النفايات المائية المنزلية وادارة المياه وحفظها ، في البلدان النامية .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

.../...

٢٧/١٢ الترتيب

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى الفرع ثانيا من مقرره ١٢/١٢ الى مقرره ١٢/١٢ المؤرخين في ٢٨ أيار/

مايو ١٩٨٤ ،

واذ يحيط علما بجهود المدير التنفيذي الرامية ، على نحو ما ينعكس في تقريره السنوي لعام ١٩٨٤^(٤٥) ، الى تشجيع الاستجابة على نطاق واسع لخطة العمل لتنفيذ السياسة العالمية للتربة^(٤٦) وهي استجابة لاتزال غير متوقعة الحدوث قريبا بالمدى والكثافة المطلوبين ،

١- يحث جميع الحكومات على التعجيل بوضع سياسات وطنية للتربة حيثما تدعو الضرورة لذلك ؛

٢- يحث كذلك جميع الحكومات والمنظمات الدولية على تكثيف جهودها لمكافحة تدهور التربة وعلى التعاون تعاوناً كاملاً مع المدير التنفيذي في تنفيذ خطة العمل ؛

٣- يدعو المدير التنفيذي الى مواصلة جهوده الرامية الى الحصول على التزامات من الحكومات والهيئات الدولية على السواء من أجل تنفيذ خطة العمل ، وان يبلغ بنتائج هذه المساعي ، من حين لآخر ، لجنة الممثلين الدائمين المنشأة بموجب مقرر المجلس ٢/١٢ المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ؛

٤- يدعو كذلك المدير التنفيذي الى مساعدة الحكومات عند الضرورة ، وفي حدود الموارد المتاحة ، على صياغة سياسات وطنية للتربة .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥

٢٧/١٢ تنفيذ خطة العمل من أجل محتجزات المحيط الحيوي

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في خطة العمل من أجل محتجزات المحيط الحيوي التي وضعت على أساس نتائج المؤتمر الدولي الاول لمحتجزات المحيط الحيوي الذي نظمه في مينسك باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ١٩٨٣ ، والتي اعتمدها مجلس التنسيق الدولي لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي في دورته الثامنة في شهر كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٤^(٤٧)

(٤٥) UNEP/GC.13/2 و Corr.1 و 2 ، الفصل الرابع ، الفقرتان ١٥٥ و ١٥٦ .

(٤٦) UNEP/GC.12/14 ، المرفق الاول .

(٤٧) UNEP/GC.13/L.6 ، المرفق .

وإدراكاً منه لقيمة مفهوم محتجزات المحيط الحيوي بوصفه أداة للجمع بين الإدارة والتنمية الرشيدتين لموارد النظم الأيكولوجية ، وحفظ موارد الأحياء البرية ،

وإذ يضع في اعتباره الدور الذي يحتمل أن تلعبه محتجزات المحيط الحيوي في رصد الأنشطة وتعزيز تفهم التغير البيئي في إطار النظام العالمي للرصد البيئي ،

إذ يشدد على أهمية محتجزات المحيط الحيوي في حفظ الموارد الجينية النباتية والحيوانية ، في مواطنها الطبيعية ، بما في ذلك الأنواع التي يحتمل أن تكون ذات أهمية اقتصادية والحاجة الخاصة لهذا الحفظ ، في النظم الأيكولوجية للأراضي القاحلة وللأحراج الاستوائية ،

(١) يبحث الدول على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي لإقامة وتحسين محتجزات المحيط الحيوي ، وللمشاركة في إنشاء وتشغيل الشبكة العالمية لمحتجزات المحيط الحيوي ، مع إيلاء عناية خاصة لإنشاء محتجزات المحيط الحيوي التي تعتبر ذات أهمية دولية خاصة وصيانتها على نحو واثق ؛

٢- يدعو المدير التنفيذي إلى أن يقوم ، في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بتقديم كل دعم ومساعدة ممكنين لتنفيذ خطة العمل ، وأن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الرابعة عشرة تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الخصوص .

الجلسة ١٢

٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥

٢٧/١٢ أعداد استراتيجيات وطنية للحفظ

ان مجلس الإدارة ،

إذ يضع في اعتباره أن خطة العمل من أجل البيئة البشرية^(٤٨) توفر مخططاً لحشد الجهود المشتركة بهمة وتصميم من أجل حفظ وتحسين البيئة البشرية .

وإذ يدرك أن الفصل التاسع من خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية موزوفيا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا ينص على أن مجالات الأولوية للاهتمام البيئي يجب أن تحددها الحكومات الأفريقية وأن خطة العمل على الصعيد الوطني ينبغي أن تتضمن استحداث سياسات واستراتيجيات ومؤسسات وبرامج من أجل حماية البيئة^(٤٩) ،

(٤٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، الفصل الثاني

(٤٩) A/S-11/14 ، المرفق الأول ، الفصل التاسع الفقرة ١٦ (أ) و(ب) .

واذ ينبه الى أن استراتيجية الحفظ العالمية^(٥٠)، التي أعدها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للأحياء البرية، والتي تهدف الى المساعدة على تحقيق تنمية قابلة للاستمرار من خلال حفظ الموارد الحية، والتي تشرح اسهام حفظ الموارد الحية في بقاء الجنس البشرى وفي التنمية القابلة للاستمرار، وتحدد قضايا الحفظ ذات الأولوية والاحتياجات الأساسية لمعالجتها، وتقتراح أساليب فعالة لتحقيق هدف الاستراتيجية،

واذ يلاحظ أن مستخدمى الاستراتيجية سيكونون من ممارسى التنمية بما فى ذلك وكالات المعونة والاتحادات الصناعية والتجارية والنقابات العمالية وانصار مذهب الحفظ والأهم من ذلك واضعو السياسات الحكوميين والموظفون ومستشاروهم؛

واذ يلاحظ كذلك أن استراتيجية الحفظ العالمية تؤيد اعداد استراتيجيات وطنية ودون وطنية؛

١- يرجو من المدير التنفيذي أن يتصل بالحكومات التي لم تتخذ خطوات لاعداد استراتيجيات حفظ وطنية ليشجعها على الشروع في هذه العملية؛

٢- يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يوصى مؤتمر البيئة الافريقية السنوى سيعقد قريباً بأنه ينبغي أن ينظر في قضية استراتيجيات الحفظ الوطنية بغية وضع نهج مشترك يهدف الى تحقيق نتائج ملموسة.

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

٢٠/١٣ التصحـر

ألف - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

إن مجلس الادارة،

إذ يشير الى قرارات الجمعية العامة ١٧٠/٢٢ و ١٧٢/٢٢ المؤرخين في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧، و ٨٨/٢٣ و ٨٩/٢٣ المؤرخين في ١٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨، و ١٨٥/ ٢٤ و ١٨٧/٢٤ المؤرخين في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، و ٧٢/٢٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠، و ١٩٠/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ و ١٤٧/٢٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ و ٢١٨/٢٧ و ٢٢٠/ ٢٧ المؤرخة في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ و ٢٤٨/٢٧ المؤرخ

(٥٠) استراتيجية الحفظ العالمية (غلاند ، سويسرا ، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

والموارد الطبيعية ، ١٩٨٠)

في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ و ١٦٠/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ و ١٦٨/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ و ٢١٥/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤،

وإذ يشير كذلك الى قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٨٤/ ٦٥ المؤرخ فى ٢٦ تموز/ يولية ١٩٨٤ و ١٩٨٤/ ٧٢ المؤرخ فى ٢٧ تموز/ يولية ١٩٨٤ والى القرار ٤٩٦ (د - ١٩) الذى اعتمده مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٤

وإذ يشير أيضا إلى مقرراته ٢٢/٩ ألف وباء المؤرخ فى ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨١ و ١٤/١٠ الفرع سابعا المؤرخ فى ٣١ أيار/ مايو ١٩٨٢ و ١٠/١٢ المؤرخ فى ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٤،
عن التصحر ،

وإذ يلاحظ أنه أيد فى دورته الثانية عشرة رأى المدير التنفيذى فى أن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر بتعيين تركيزه بدرجة أكبر على البلدان الأشد تضررا وعلى الأعمال الرامية الى وقف التصحر ، مع اعطاء أولوية للمناطق التى تتيح أفضل الفرص لاعادة تأهيلها بقدر كبير^(٥١)،

وإذ يلاحظ أيضا أنه أحاط فى دورته الثانية عشرة علما مع الارتياح بالتجربة الايجابية التى اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السودانى ، بوصفه مشروعا مشتركا بين برنامج الأمم المتحدة الانمائى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى مجال تقديم الدعم لتسعة عشر بلدا أفريقيا، باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فى تنفيذ خطة العمل^(٥٢) ؛

وإذ يؤكد من جديد آراءه التى أعرب عنها فى دورات سابقة فيما يتعلق باستمرار التدهور البيئى نتيجة عملية التصحر فى البلدان النامية ، وخاصة فى افريقيا ، حيث أن الجفاف المستمر الذى يتسبب فى حدوث تصحر خطير فى مناطق لا تتضرر فى العادة على نحو خطير، قد بلغ مستويات الكارثة والأزمة ؛

وإذ يلاحظ مع القلق ببطء تنفيذ خطة العمل ؛

١- يعرب عن تقديره لأعضاء المجتمع الدولى للمساعدة الطارئة المقدمة إلى البلدان التى تواجه المجاعة ؛

٢- يحيط علما بالأنشطة التى اضطلعت بها الحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية وغير الحكومية فى مكافحة التصحر ، ويحثها على مواصلة ابلاغ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمعلومات عن أعمالها لادراجها فى تقاريره سعيا الى تعميم المعلومات والخبرة ؛

٣- يطلب الى حكومات البلدان المتضررة أن تعد خططا وطنية لمكافحة التصحر وأن تدمج هذه الخطط فى خططها الانمائية الوطنية الشاملة ؛

٤- يطلب الى البلدان المانحة ، والبلدان الأخرى التى تستطيع القيام بذلك ، أن تساعد البلدان المتضررة فى مساعيها الرامية الى السيطرة على التصحر ؛

(٥١) مقرر مجلس الادارة ١٠/١٢ الفقرة ٥ .

(٥٢) مقرر مجلس الادارة ١٠/١٢ الفقرة ٨ .

٥- يقرر أن يستعرض في دورته الرابعة عشرة مركز وسلامة الحساب الخاص المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٢/٣٢ على أساس تقرير يعده المدير التنفيذي بعد التشاور مع الحكومات ؛

٦- يعرب عن قلقه إزاء الافتقار إلى إستجابة ملائمة بالنسبة لسلسلة الدراسات الهامة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن موارد مالية إضافية ويمكن التنبؤ بها لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛ ويناشد الحكومات أن تعيد النظر في مواقفها على وجه السرعة لتمكين الأمين العام من تقديم تقرير عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، نظرا إلى الأزمة الحالية في أفريقيا ، التي تعتبر عملية التصحر سببا من أسبابها الرئيسية ؛

٧- يحث الحكومات والمنظمات والهيئات في نطاق منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات التدريب والبحث على أن تكثف جهودها للوقاية من التصحر ومكافحته في السنوات المقبلة ، وبصفة خاصة أن تمنح أولوية عالية للأعمال التي أوصى بها المجلس في مقرره ١٠/١٢ ؛

٨- يلاحظ الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في كثير من جهود مكافحة التصحر التي أصابت قدرا أكبر من النجاح ، ويطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية ، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، استكشاف فرص الاستعانة بها بدرجة أكبر ؛

٩- يدعو المدير التنفيذي إلى أن يتشاور مع كل منظمة من المنظمات الدولية الرئيسية التي تمول أنشطة مكافحة التصحر ، بما في ذلك البنك الدولي ، والمصارف الانمائية الإقليمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمراكز الدولية للبحوث الزراعية ، ونادى منطقة السهل ، ليتبين كيف يمكن لبرنامج البيئة أن يساعد على أفضل وجه في هذه الجهود ويعمل على تيسيرها ، وأن يقدم للمجلس في دورته الرابعة عشرة توصيات بالتدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز فعالية التعاون بين برنامج البيئة والمؤسسات المذكورة ؛

١٠- يرحب بالولاية المعززة المسندة إلى الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر ويكرر دعوته (٥٣) الموجهة إلى جميع الحكومات ، ولا سيما حكومات البلدان المانحة لتزويد من مشاركتها في أعمال الفريق الاستشاري ؛

١١- يدعو الفريق الاستشاري إلى أن يواصل بهمة أكبر الاضطلاع بدوره المميز المتمثل في تزويد المدير التنفيذي بمعلومات وتحليل للسياسة العامة والبرنامج وإرشاد فيما يتعلق بأولويات البرنامج ، وكذلك دعم الجهود التي يبذلها المدير التنفيذي للحصول على موارد مالية للأنشطة التي تقترحها البلدان النامية ، على أن يتم كل ذلك في إطار تنفيذ خطة العمل ؛

- ١٢ - يرحب بالاجراء الذي اتخذه المدير التنفيذي بإنشاء فرع التصحر كمركز نشاط برنامجي طبقا للمقرر ١٠/١٢ ؛
- ١٣ - يقر التدابير الموصى بها لتعزيز عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعنى بالتصحر ، والتي أيدتها لجنة التنسيق الادارية كما يتجلى ذلك في تقرير اللجنة^(٥٤) ويحث جميع أعضاء الفريق العامل على تطبيق هذه التدابير فوراً ؛
- ١٤ - يؤكد الأهمية الحيوية لضمان استمرار التمثيل في الفريق العامل بتعيين ممثل أو أكثر في الفريق ، يقوم كل منهم أيضا بدور جهة وصل وتنسيق بشأن قضايا التصحر في وكالته ؛
- ١٥ - يحث جميع الحكومات على تشجيع النقاش بشأن تنفيذ خطة العمل في المحافل الحكومية الدولية لأعضاء الفريق العامل ؛
- ١٦ - يرجو من المدير التنفيذي أن يتخذ الاجراءات المناسبة لدعوة المنظمات الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة الى المشاركة في اجتماعات الفريق العامل حيثما يؤدي حضور هذه المنظمات الى اثراء المناقشة ؛
- ١٧ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن ينظر في ادراج الدول الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي في قائمة البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، العامل بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في مجال مكافحة التصحر ؛
- ١٨ - يحث المدير التنفيذي على تكثيف الجهود ، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والبلدان المانحة ، للشروع في خطوات ملموسة بحثا عن مصادر بديلة للتمويل من أجل مساعدة بلدان مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي ، على وجه الخصوص ؛
- ١٩ - يرجو من المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر في دورته الرابعة عشرة .

الجلسة ١٤

٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٥

باء - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني

إن مجلس الادارة ،

إذ يشير الى الجزء السابع ، الفرع باء ، من مقرره ٧/١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني ؛

(٥٤) الفقرتان ٢٠ و ٢١ من UNEP/GC.13/5 .

.../...

- ١- يرحب بالخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة للسجل الدولي نيابة عن برنامج البيئة في سبيل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في واحد وعشرين بلداً بمنطقة السهل السوداني والمناطق المجاورة لها ؛
- ٢- يأذن للمدير التنفيذي بأن يواصل تقديم الدعم للمكتب كمشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛
- ٣- يحث المدير التنفيذي والمسؤول الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على تعزيز الانجازات التي حققتها المكتب حتى الآن وتكثيف الجهود لحشد الموارد من أجل مواصلة تقديم المساعدة الى البلدان التي تشملها ولاية المكتب في مكافحة التصحر ؛
- ٤- يقرر أن يدرج جمهورية تنزانيا المتحدة ضمن قائمة البلدان المؤهلة لتلقى المساعدة عن طريق المكتب نيابة عن برنامج البيئة في تنفيذ خطة العمل ؛
- ٥- يأذن للمدير التنفيذي بأن يقدم ، باسم مجلس الإدارة وبواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، تقريره عن تنفيذ خطة العمل في منطقة السهل السوداني (٥٥)

الجلسة ١٤

٢٣ أيار / مايو ١٩٨٥

٣١/١٣ السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية

إن مجلس الإدارة ،

اذ يقرر بضرورة مواصلة بذل الجهود الدولية الرامية الى حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة للمواد الكيميائية ،
واذ يضع في اعتباره الدور الهام الذي يؤديه السجل الدولي للمواد المحتملة السمية في هذا الميدان ،

واذ يعيد تأكيد التزامه بأن ينفذ خطة العمل من أجل البيئة البشرية (٥٦) التي اعتمدت في ستوكهولم في عام ١٩٧٢ ، بأن يدخل حيز التنفيذ مبادئ إعلان نيروبي (٥٧) والاتجاهات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢ (٥٨) المعتمدة في عام ١٩٨٢ ، والتي تضمنت ، في جملة أمور ، صياغة الأهداف ومهام السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ،

(٥٥) UNEP/GC.13/7/Add.1

(٥٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيعات E.73.11.A.14 والتصويب) ، الفصل الثاني .

(٥٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/37/25) الجزء الأول المرفق الثاني .

(٥٨) المرجع نفسه ، الجزء الأول ، المرفق الأول ، القرار الأول ، الفرع رابعاً .
/..

واقترنا منه بأن المشاكل التي ينطوى عليها التقليل الى أدنى حد من الاثر الضار المترتب على المواد الكيميائية بالنسبة للصحة البشرية والبيئة لا يمكن حلها الا من خلال التعاون الدولي ،

١- يلاحظ مع الارتياح أن السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ، الذي أنشئ في عام ١٩٧٦ بمقتضى مقرر اعتمده مجلس الادارة في دورته الثانية وفقا لتوصية صادرة عن مؤتمر ستوكهولم (٥٩) ، قد حقق اوجه نجاح محددة في انجاز المهام المناطة به ؛

٢- يقرر بأن النظم الدولية لتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية من اجل حماية الصحة البشرية والبيئة ، والتي يؤدي السجل دورا ماما فيها ، ما زالت قاصرة عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة التي يتعين تلبيتها ؛

٣- يرى أن من المهام العاجلة وذات الاولوية القصوى زيادة فعالية عمل السجل بدرجة كبيرة بوصفه شبكة لتبادل البيانات عن المواد المحتملة السمية ، وجعله أداة اكثر فعالية للتعاون الدولي الرامي الى الحد من المخاطر الكيميائية عن طريق الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المواد الكيميائية التي تشملها الشبكة ، وزيادة تكثيف تبادل المعلومات ، واتاحة فرص الوصول الى السجل لمجموعة أوسع من المنظمات والمؤسسات والهيئات المهتمة بالامر ، وتوسيع نطاق برامج التدريب بما في ذلك انشاء نظم اعلام وطنية ، مع التشديد بوجه خاص على مشاكل البلدان النامية واحتياجاتها ؛

٤- يحث جميع الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الصناعة على المشاركة بنشاط اكبر في اعمال السجل عن طريق تقديم المعلومات والبيانات بغية ادراجها في ملفاته ؛

٥- يدعو المدير التنفيذي الى مواصلة اعطاء اولوية عالية لعمل السجل وزيادة موارده المالية من التبرعات لصندوق البيئة بالعملة غير القابلة للتحويل .

الجلسة ١٤

١٢ أيار/مايو ١٩٨٥

(٥٩) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، الفصل الثاني ، الفرع بـ

التوصية ٧٤.

.../...

البرامج الاقليمية ودون الاقليمية في امريكا
اللاتينية والكاريبية

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرراته ١٢/٩ المؤرخ في ٢٦ ايار/مايو ١٩٨١ ، و ٢/١٠ المؤرخ في ٢١ ايار/مايو ١٩٨٢ ، و ٢/١٠ المؤرخ في ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٢ و ١٧/١٠ و ٢٥/١٠ بء المؤرخين في ٢١ ايار/مايو ١٩٨٢ ، و ٧/١١ المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٨٢ و ١٧/١٢ دال المؤرخ في ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٤ ،

واذ يضع في اعتباره نتائج الاجتماع الاقليمي الحكومي الدولي الرابع المعني بالبيئة في امريكا اللاتينية والكاريبية المنعقد في كانكون ، المكسيك ، في نيسان /أبريل ١٩٨٥ (٦٠) ،

واذ يسلم بالاتجاهات والنهج والاتفاق في التعاون الاقليمي في الامور البيئية في امريكا اللاتينية والكاريبية وضرورة تعزيز قاعدة المعلومات لدعم هذا التعاون ،

واذ يسلم ايضا بأنه ، نتيجة للازمة الاقتصادية الخطيرة التي تمر بها المنطقة ، ثمة عقبات تواجه التوفير اللازم لكل ما هو مطلوب لتنفيذ البرامج الاقليمية ودون الاقليمية ذات الفائدة المشتركة التي قررتها الاجتماعات الحكومية الدولية المعنية بالبيئة في امريكا اللاتينية والكاريبية ، وبأن هناك حاجة لمباشرة اجراءات في المناطق التي اتخذت فيها فعلا خطوات لتسهيل تنفيذها .

واذ يحيط علما بنقل مركز النشاط البرنامجي للمحيطات والمناطق الساحلية الى نيروبي ، واذ يؤكد اهمية ضمان الاستمرارية والفعالية في انشطته ، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التعاون الاقليمي في حماية وحفظ البيئة البحرية ،

واذ يرى انه من اجل تأمين الموارد المالية والمادية لتنفيذ البرامج البيئية الاقليمية ذات المنفعة المشتركة من المطلوب ان تبذل الوكالات الدولية والبلدان ذاتها على حد سواء جهودها ؛

١ - يعرب عن تقديره لحكومة المكسيك لكرم ضيافتها في عقد الاجتماع الاقليمي الحكومي الدولي الرابع المعني بالبيئة في امريكا اللاتينية والكاريبية ،

٢ - يطلب الى حكومات المنطقة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ضمان ان تشمل الاجتماعات الحكومية الدولية المقبلة بندا في جدول الاعمال يهدف الى تعزيز الحوار بشأن العلاقة بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق وتطوير السياسات البيئية التي تعتبر بحكم طبيعتها شاملة القطاعات وعالمية ،

٣ - يرجو من المدير التنفيذي ان يدعم البرامج الاقليمية ودون الاقليمية ذات الفائدة المشتركة وان يقوم بصفة دورية بتقييم التقدم المحرز فيها ، بالتعاون مع الهيئات الاقليمية ودون الاقليمية ، وان يبلغ نتائج عمليات التقييم هذه الى حكومات المنطقة ،

٤ - يدعو حكومات المنطقة الى ان تجرى دراسات بيئية كمية واجتماعية على اساس المقارنة بين التكلفة والفائدة ، تصلح لتكون اساسا لتوجيه السياسات الوطنية واعتماد التقارير الاقليمية عن حالة البيئة ؛

٥ - يرجو من المدير التنفيذي ان يقوم ، بالتعاون مع الحكومات والهيئات الاقليمية المعنية ، بتركيز جهوده ، في هذه المرحلة الاولى من تنفيذ البرامج الاقليمية ودون الاقليمية ذات الاولوية التي حددت في الاجتماع الاقليمي الحكومي الدولي الثاني المعني بالبيئة في امريكا اللاتينية والكاريبي ، الذي عقد في بوينس ايرس ، الأرجنتين ، في عام ١٩٨٢^(١١) بشأن المبادرة بتنفيذ البرامج البيئية الاقليمية عن التخطيط والبيئة والقانون البيئي والتعليم البيئي ، دون المساس بالبرامج الجارية تنفيذها فعلا وهي : برنامج البحار الاقليمية لمنطقة الكاريبي الكبرى وبرنامج البحار الاقليمية لجنوب شرقي المحيط الهادئ ، وشبكة التدريب البيئي .

٦ - يرجو من المدير التنفيذي ان يقدم ذقيرا دوريا الى الحكومات عن التقدم المحرز في البرامج الجارية والتوقعات القصيرة الاجل بأنهاء ، بما في ذلك جوانبها المالية . وفي هذا الشأن ينبغي ان تدرج الاجتماعات الاقليمية الحكومية الدولية في جدول اعمالها تحليلات لتنفيذ المشاريع في فترة السنتين السابقة ؛

٧ - يرجو من المدير التنفيذي ان يقدم ، في حدود الموارد المخصصة لهذا الغرض ، الميزانية ذات الصلة ، الدعم اللازم لتنفيذ الانشطة المذكورة اعلاه .

٨ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي ، فيما يتعلق بتنفيذ الانشطة في ميدان التخطيط والبيئة ، أن يسعى الى الحصول على موارد اضافية بواسطة غرفة المقاصة او بواسطة اى جهاز مناسب اخر على النحو المبين ؛ في هذا المقرر ؛

٩ - يرص المدير التنفيذي بأن يعد قائمة بالموارد المتاحة للمنظمات الاقليمية والدولية المتعددة الاطراف والصادر الثنائية لدعم البرامج البيئية الاقليمية ذات المنفعة المشتركة ولانشاء نظام معلومات بشأن هذه الموارد والابقاء عليه ؛

١٠ - يرص المدير التنفيذي بأن يطلب من البلدان في غضون فترة ثلاث اشهر ، ان ترسل اليه قائمة بالخبراء من امريكا اللاتينية والكاريبي من اجل وضع قائمة لهؤلاء الخبراء ، وذلك لدعم تنفيذ الانشطة المتعلقة بتطبيق المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية التي خصصت لها اولوية وفي اطار البرامج الاقليمية التي اعتمدت فعلا ، واضعا في الاعتبار بصفة خاصة المشاريع التي تم الشروع في انجازها . وفيما يتعلق بهذا الدعم ، ستدفع الحكومات اجور الخبراء للفترة التي يعينون فيها ويتوقع ان يتحمل برنامج لام المتحدة للبيئة نفقات السفر ويسدل المعيشة ، في حدود الموارد المتاحة ؛

- ١١ - يأذن المدير التنفيذي، في ضوء تقريره عن الوسائل المبتكرة للتمويل والبدائل لاستخدام العملات الوطنية والمساهمات العينية لدعم تنفيذ البرامج البيئية الاقليمية ذات الفائدة المشتركة (٦٢)، وفي حدود الموارد المتاحة، وبالتنسيق مع اجهزة الأمم المتحدة الاقليمية والدولية الملائمة، بأن يستهل أعمالاً توفر لحكومات المنطقة بدائل فيما يتعلق باستعمال الوطنية في تنفيذ مشاريع بيئية ذات فائدة مشتركة.
- ١٢ - يحث المدير التنفيذي على أن يأخذ في الاعتبار، لدى خطته للتمويل مستن داخل الاقاليم لبرامج بيئية اقليمية ودون اقليمية مختارة، الاقتراح الذي قدمه الخبراء في الاجتماع المخصص المعني بوسائل التمويل البديلة بالعملات المحلية، والمساهمات العينية، (مكسيكو، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥) (٦٣)، أن يعد جدولاً زمنياً ملائماً يغطي المراحل الواردة في مقترح الخبراء.
- ١٣ - يوصي المدير التنفيذي بأن ينظر في امكانية الاستفادة على نطاق أوسع بعمليات غير قابلة للتحويل من خارج المنطقة لدعم البرامج المشار إليها أعلاه.

الجلسة ١٥

٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥

٣٢/١٣ مصادر اضافية للتمويلان مجلس الادارة،

- إذ يقر بأن صندوق البيئة ما فتى، يمثل وسيظل المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة البرنامج البيئي،
- وإذ يلاحظ مع القلق التناقض المطرد للموارد الحقيقية لصندوق البيئة، في حين تتزايد في الوقت نفسه الطلبات الموجهة الى البرنامج البيئي لاتخاذ اجراءات في سيطر التدهور المستمر للبيئة العالمية،
- وإذ يعترف بنجاح عملية اصدار طوابع بريدية تحت شعار حفظ البيئة وباسهامها الى حد بعيد في تمويل أنشطة الأمم المتحدة،
- وإذ يحيط علماً مع التقدير بمبادرة الاجتماع الاقليمي الحكومي الدولي الرابع المعني بالبيئة في امريكا اللاتينية والكاريبي بشأن ايجاد وسائل مبتكرة للتمويل وبدائل لاستخدام العملات الوطنية والمساهمات العينية لدعم تنفيذ البرامج الاقليمية ذات الفائدة المشتركة (٦٤)،

.../...

(٦٢) UNEP/GC.13/3/Add.5

(٦٣) انظر UNEP/TG.57/Inf.5

(٦٤) انظر UNEP/GC.13/3/Add.5 و UNEP/IG.57/8

وإذ يدرك الحاجة العاجلة الى تأمين موارد اضافية لصندوق البيئة والصناديق الأخرى المتاحة للبرنامج البيئي من أجل تمويل أنشطته ،

١ - يحث جمع الدول على الاسهام في صندوق البيئة أو زيادة تبرعاتها له ، وعلى دفع هذه التبرعات للصندوق في وقت مبكر ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذي أن :

(أ) يسعى الى الحصول على تمويل اضافي لأنشطة محددة، بما في ذلك أنشطة الميزانية البرنامجية المعتمدة ومشاريع آلية غرفة المقاصة، من خلال مساهمات مناظرة، وإنشاء صناديق استثمارية لتكميل موارد صندوق البيئة من الحكومات والمنظمات الحكومية ومصارف التنمية الاقليمية والكيانات الخاصة ؛

(ب) ينشئ آليات مجدية من حيث التكاليف لاستخدام العملات الوطنية والتبرعات العينية لتمويل أنشطة ذات أهمية اقليمية، يشجع المجموعات الاقليمية والاطراف في الاتفاقيات البيئية على تمويل أنشطة معينة ذات أهمية ، وستكون هذه الآليات لاستخدام العملات الوطنية والتبرعات العينية مكاملة للتبرعات لصندوق البيئة بالعملات القابلة للتمويل ولا ينبغي أن تقسم مقاصها ؛

(ج) يكثف التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بحيث يتسنى تمويل أنشطة محددة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

(د) يؤمن الدعم اللازم لتعزيز موظفي الامانة عن طريق التوظيف المباشر بمقتضى اتفاقات تبرم مع الحكومات من أجل تقديم خدمات موظفين مبتدئين من الفئة الفنية والتوظيف المباشر بمقتضى ترتيبات للتمويل المناظر تتخذ مع مصادر تمويل من قطاع الصناعة أو مصادر تمويل محتملة أخرى من أجل مشاريع محددة، وغير ذلك من الترتيبات التي تتيح الجهات المانحة بمقتضاها موظفيها للبرنامج البيئي لغترات محدودة ؛

(هـ) يجرى مشاورات مع مقر الأمم المتحدة في نيويورك بشأن امكانية القيام على أساس منتظم، باصدار طوابع تتناول موضوع حفظ البيئة ، من أجل تمويل الأنشطة البيئية ؛

(و) يشجع على انشاء لجان بيئية وطنية من خلال جهات الوصل الوطنية لايجاد وعي أكبر بالمسائل ذات الاهتمام البيئي العالمي والاقليمي والوطني التي يمثلها البرنامج البيئي وللاضطلاع بأنشطة جمع التبرعات لتمويل أنشطة البرنامج ؛

(ز) يستكشف امكانيات أخرى مثل التعاقد مع شخصيات معروفة ومحترمة دولياً، وتحسين الاستفادة من يوم البيئة العالمي في هـ حزيران / يونية من كل سنة من أجل زيادة الوعي العام بالبرنامج البيئي وبأعماله ، وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل ، واتخاذ ما يلزم من اجراءات بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين ، كلما كان ذلك مجدياً ،

٣ - يرجو من المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس في دورته الرابعة عشرة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر .

٢٤/١٣ الصناديق الاستثمارية

إن مجلس الإدارة

وقد نظر في تقريرى المدير التنفيذى عن ادارة الصناديق الاستثمارية وصناديق أخرى (٦٥) ،

- ١- يحيط علمًا بالتقريرين عن إدارة الصناديق الاستثمارية وصناديق أخرى ؛
- ٢- يعرب عن تقديره للحكومات التي تعهدت بزيادة تبرعاتها لمختلف الصناديق الاستثمارية والصناديق الأخرى لسنة ١٩٨٥ والسنوات التالية ؛
- ٣- يحث الحكومات على دعم أنشطة برنامج الصندوق التي تهتمها بصفة خاصة وذلك بتقديم مساهمات مناظرة فسي مشاريع افرادية بموجب المادة ٢٠٤ - ١ من النظام المالي للصندوق ؛

٤- يوافق على تمديد فترات الصناديق الاستثمارية المنشأة بمقتضى أنظمة صندوق البيئة ، على النحو التالي :

- (أ) . الصندوق الاستثمارى الاقليمى لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للامارات العربية المتحدة ، وايران ، والبحرين ، والعراق ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية - حتى ٢٠ حزيران / يونية ١٩٨٧ ؛
- (ب) . الصندوق الاستثمارى لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث - حتى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ؛

(ج) . الصندوق الاستثمارى لاتفاقية الاتجار الدولى فى أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض - حتى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ؛

(د) . الصندوق الاستثمارى لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية لمنطقة غربى ووسط أفريقيا - حتى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ؛

(هـ) . الصندوق الاستثمارى الاقليمى لتنفيذ خطة عمل البرنامج البيئى لمنطقة الكاريبي - حتى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ؛

(و) . الصندوق الاستثمارى لتنفيذ خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية لبحار شرقى آسيا - حتى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ .

- ٥- يوافق ، رهنا بموافقة الأمين العام وعلى أساس طارئ ، على إنشاء صندوق استثماري للبحار الإقليمية لمنطقة شرقي أفريقيا ، اذا طلبت الحكومات المعنية ذلك ؛
- ٦- يحيط علماً بقيام المدير التنفيذي ، بموجب السلطة المفوضة له من الأمين العام بإنشاء صناديق استثمارية للمساعدة التقنية على النحو التالي :
- (أ) صندوق استثماري للمساعدة التقنية لتقديم خدمات خبراء على المدى القصير للبلدان النامية ، بتمويل من جمهورية ألمانيا الاتحادية ؛
- (ب) صندوق استثماري للمساعدة التقنية من أجل مشروع رائد متكامل بشأن الإدارة البيئية وحماية النظم الأيكولوجية في جبال الأنديز (كاجاماركا/ بيرو) لفترة أربع سنوات ، بتمويل من جمهورية ألمانيا الاتحادية ؛
- (ج) صندوق استثماري للمساعدة التقنية بغية تشجيع التعاون والمساعدة التقنيين في الإدارة الصناعية والبيئية وإدارة المواد الخام بتمويل من الهيئة السويدية للتنمية الدولية ؛
- ٧- يحث من جديد الحكومات على أن تدفع تبرعاتها للصناديق الاستثمارية على وجه السرعة، وفي أقرب تاريخ ممكن من بداية السنة التقويمية التي تتعلق بها التبرعات .

الجلسة ١٢

٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥

٢٥/١٢ تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامجان مجلس الإدارة ،

وقد نظر في تقرير الاداء عن ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (٦٦) ، وتقديرات المدير التنفيذي لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (٦٧) ، وتقريرو اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتصلين بالموضوع (٦٨) .

UNEP/GC.13/11 (٦٦)

UNEP/GC.13/12 (٦٧)

UNEP/GC13/L.4 (٦٨) و UNEP/GC.13/2/L.5 على التوالي .

١ - يحيط علماً بتقرير الاداء الذي اعده المدير التنفيذي عن ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتصل بالموضوع ؛

٢ - يلاحظ جهود المدير التنفيذي لتخفيض ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، ويلاحظ قلقه ازاء عدم تمكنه في ١٩٨٤-١٩٨٥ من ابقاء هذه التكاليف في حدود نسبة ٢٢ في المائة من التدرجات ، ويرجو منه أن يتخذ جميع الخطوات العملية لتخفيض هذه التكاليف بغية الامتثال لاحكام مقرر المجلس ١٩/١٢ المؤرخ في ٢٨ آيار/مايو ١٩٨٤ في أسرع وقت ممكن ؛

٣ - يقرر مستوى الاعتماد المبلغ البالغ ٢٢ ٨١١ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٨٥/١٩٨٤ مع البرنامج وتوزيع اوجه الانفاق المقدمين من التنفيذي ؛

٤ - يوافق ، في حدود الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ١٩٨٧/١٩٨٦ ، على ما يلي :

(أ) اعادة انشاء وظيفة الموظف الرئيسي (مد - ١) لرئيس دائرة الاعلام الى جانب وظيفة واحدة من الفئة المحلية ؛

(ب) اعادة تصنيف الوظيفة القائمة حالياً لموظف ثان برتبة ف - ٢ في وحدة المعالجة الالكترونية للبيانات الى رتبة ف - ٥ ؛

٥ - يوافق على ما يلي :

(أ) اعادة توزيع وظيفة موظف اقدم (ف - ٥) ووظيفة موظف أول (ف - ٤) ، ووظيفة موظف ثان (ف - ٣) ، ووظيفة موظف معاون (ف - ١/٢) الى جانب وظيفتين من الفئة المحلية ، من برنامج ادارة الصندوق الى برنامج الادارة والتنظيم التنفيذي .

(ب) اعادة توزيع وظيفة موظف أول (ف - ٤) ووظيفة موظف معاون (ف - ١/٢) ، الى جانب وظيفة من الفئة المحلية ، من البرنامج الخاص بالبرامج البيئية الى برنامج الادارة والتنظيم التنفيذي ؛

(ج) اعادة توزيع وظيفة من الفئة المحلية من برنامج الادارة والخدمات المشتركة الى برنامج الادارة والتنظيم التنفيذي ؛

(د) اعادة توزيع وظيفة موظف ثان (ف - ٢) من برنامج ادارة الصندوق الى برنامج الادارة والخدمات المشتركة ، ووظيفة من الفئة المحلية من برنامج الادارة والخدمات المشتركة الى برنامج ادارة الصندوق ؛

(هـ) اعادة توزيع وظيفة موظف معاون (ف - ١/٢) من برنامج خدمة المؤتمرات الى برنامج الادارة والخدمات المشتركة ، ووظيفة من الفئة المحلية من برنامج الادارة والخدمات المشتركة الى برنامج خدمات المؤتمرات ؛

٦ - يوافق على انشاء ست وظائف جديدة من الفئة المحلية : ثلاث منها في برنامج خدمات المؤتمرات والثلاث الاخرى في برنامج الادارة والخدمات المشتركة ؛

٧- يرافق كذلك على اعتماد مبلغ ٧٠٠ ٢٠٧ ٢٦ دولار لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ موزعا وفقا لنمط البرامج الفرعية وواجه الانفاق النحو المقترح (٧٠) ؛

٨- يرجى من المدير التنفيذي أن يدير اعتماد ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ بأقصى قدر من الاقتصاد والتشف على نحو يتفق مع التنفيذ الفعال للبرنامج ، واضعا في اعتباره مطالبة المجلس في الفقرة ٢ أعلاه ، بأن تبقى تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج في حدود نسبة ٢٢ في المائة من التبرعات الى صندوق البيئة ، بغية الامتثال لاحكام مقرر المجلس ١٩/١٢ ؛

٩- يرجى كذلك من المدير التنفيذي ان يعين بشكل اوضح التكاليف الادارية الحقيقية للمنظمة وتقدمها في ميزانية ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الجلسة ١٢

٢٣ أيار /مايو ١٩٨٥ .

٣٧/١٢ صندوق البيئة

ان مجلس الادارة ؛

وقد نظرت في تعليقات المدير التنفيذي على تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والحسابات المراجعة لصندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة عن فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، المنتهية في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ وعلى ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عليه (٧١) وفي التقرير المالي والحسابات (غير المراجعة) لصندوق البيئة عن السنة الاولى من فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ المنتهية في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ (٧٢) وكذلك في تقريرى المدير التنفيذي عن تنفيذ برنامج صندوق البيئة في عام ١٩٨٤ (٧٣) ، وعن ادارة صندوق البيئة (٧٤) ؛

١- يحيط علما بتعليقات المدير التنفيذي على تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والحسابات المراجعة لصندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة عن فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ المنتهية في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ وعلى ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عليه ؛

UNEP/GC.13/12	الجدول ١٢	(٧٠)
UNEP/GC.13/L.2		(٧١)
UNEP/GC.13/L.3		(٧٢)
UNEP/GC.13/2	الفصل الخامس والمرفق الخامس	(٧٣)
UNEP/GC.13/13	Add.1	(٧٤)

- ٢- يحيط علماً بالتقرير المالي والحسابات (غير المراجعة) لصندوق البيئة عن السنة الاولى من فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ المنتهية في (٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤) ؛
- ٣- يعرب عن تقديره للحكومات التي تعهدت بزيادة تبرعاتها لصندوق البيئة عن سنة ١٩٨٥ والسنوات التالية ؛
- ٤- يناشد الحكومات التي لم تتعهد بعد بتقديم تبرعات لصندوق البيئة عن سنة ١٩٨٥، ان تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن وبمستوى تبرعها في سنة ١٩٨٤ ؛
- ٥- يحث بشدة جميع الحكومات على ان تدفع تبرعاتها في أقرب تاريخ ممكن من بداية السنة التي تتعلق بها هذه التبرعات ؛
- ٦- يرجو من المدير التنفيذي ان يسعى الى تحقيق زيادة في التبرعات تمكنه من تنفيذ المشاريع بمستوى الانفاق المتفق عليه ؛
- ٧- يحث من جديد الحكومات على ان تدعم أنشطة برنامج الصندوق التي تهتمها بصورة خاصة وذلك عن طريق تقديم مساهمات مناظرة لمشاريع فردية بموجب أحكام المادة ٢٠٤-أ من النظام المالي للصندوق ؛
- ٨- يوافق على تخصيص اعتماد بمبلغ ٦٠ مليون دولار لأنشطة برنامج الصندوق ، واعتماد بمبلغ مليوني دولار لأنشطة احتياطي برنامج الصندوق لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ؛
- ٩- يقرر توزيع الاعتماد المخصص لأنشطة برنامج الصندوق وأنشطة احتياطي برنامج الصندوق على النحو التالي :

بنود الميزانية	١٩٨٦ - ١٩٨٧	النسبة المئوية
	(بالآلاف دولارات)	(الولايات المتحدة)
(٢١) البيئة والتنمية	٦ ٣٦٠	١٠ر٦
(٣١) الوعي البيئي	٩ ١٢٠	١٥ر٢
(٤١) رصد الارض	٩ ٧٧٠	١٦ر٣
(٥١) المحيطات	٦ ٧٨٠	١١ر٣
(٥٢) المياه	٣٠٠٠٠	٥ر٠
(٦١) النظم الايكولوجية الارضية	٧ ٧٦٠	١٢ر١
(٦٢) النظم الايكولوجية للاراضي القاحلة وشبه القاحلة ومكافحة التصحر	٦٠٠٠٠	١٠ر٠
(٧١) الصحة والمستوطنات البشرية	٦ ١٩٠	١٠ر٢

بنود الميزانية	١٩٨٧-١٩٨٦	النسبة المئوية
	(بلايف دولارات)	
	(الولايات المتحدة)	
(٨١) سباق التسليح والبيئة	٣٦٠	٠.٦٦
(٨٢) التعاون الاقليمي والتقني	٥ ١٦٠	٨.٦٦
المجموع لأنشطة برنامج الصندوق	٦٠ ٠٠٠	
المجموع لأنشطة احتياطي برنامج الصندوق	٢ ٠٠٠	
المجموع	٦٢ ٠٠٠	١٠٠.٠٠

١٠- يرجى من المدير التنفيذي أن يخصص الأموال لأنشطة برنامج الصندوق، فسي
الفترة ١٩٨٧-١٩٨٦ بحيث تمنح الأولوية في التنفيذ للأنشطة ذات الأولوية الأولى التي أقرتها مجلس
الإدارة ؛

١١- يأذن للمدير التنفيذي، في حالة عدم كفاية الموارد ، بتعديل البرنامج ، ليس
بما يتناسب ، مباشرة مع توزيع المخصصات المعتمدة في كل بند من بنود الميزانية بشكل منفصل ، بل
على نحو يتيح الموارد اللازمة ، في المقام الأول ، لتنفيذ الأنشطة الجارية والأنشطة المرحلة من عام
١٩٨٥ وأنشطة الأولوية الأولى في كل بند من بنود الميزانية ؛

١٢- يعيد تأكيد سلطة المدير التنفيذي في تسوية توزيع المخصصات بنسبة ٢٠ في
المائة في كل بند من بنود الميزانية ، في حدود الاعتماد الكلي لأنشطة برنامج الصندوق في الفترة
١٩٨٧-١٩٨٦ ؛

١٣- يوكد مرة أخرى ضرورة الحفاظ على السبلة النقدية للصندوق في جميع الاوقات ؛
١٤- يأذن للمدير التنفيذي بالدخول في التزامات مسبقة لا تتجاوز ١٦ مليون دولار
لأنشطة برنامج الصندوق في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ؛

١٥- يرجى من المدير التنفيذي أن يضع برنامجا لأنشطة الصندوق وأنشطة احتياطي
الصندوق في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ يسفر عن مستوى تقديري لتفنيات المشاريع يبلغ ٥٠ مليون دولار تقريباً ؛

١٦- يرجى من المدير التنفيذي أن يعدل الاحتياطي المالي للصندوق البيئة فسي
عام ١٩٨٦ ليصبح في مستوى يتبادل نسبة ٧٥ في المائة من البرنامج الكلي للصندوق البيئة الذي أقره
المجلس للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الجلسة ١٣

٢٣ أيار /مايو ١٩٨٥

.../...

مقرر آخر

جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة لمجلس
الادارة وتاريخ ومكان انعقادها

قرر مجلس الادارة، في الجلسة العام ١٥ للدورة، المعقودة في ٢٤ أيار /مايو ١٩٨٥، وفقا لاحكام المواد (٢٥) من نظامه، أن يعقد دورته الرابعة عشرة في نيروبي في الفترة من نيسان /ابريل الى حزيران يونية ١٩٨٧ في تاريخ يبلغ للحكومات عقب مشاورات يجريها المدير التنفيذي مع كافة الاطراف المعنية. وسيخصص يومان للنظر في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالمنظـمـور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها والمنظـور نفسه.

وقرر المجلس أن تجرى مشاورات غير رسمية فيما بين رؤساء الوفود في صباح يوم افتتاح الدورة.

ووافق المجلس على جدول الاعمال المؤقت الثالث للدورة :

- ١- افتتاح الدورة.
- ٢- تنظيم الدورة.
- (أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
- (ب) جدول اعمال الدورة وتنظيم عملها .
- ٣- وثائق تفويض الممثلين .
- ٤- تقارير المدير التنفيذي .
- ٥- تقارير عن حالة البيئة .
- ٦- المسائل المتعلقة بالتنسيق .
- (أ) التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ؛
- (ب) تقارير لجنة التنسيق الادارية .
- ٧- تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية .
- ٨- المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها .
- ٩- تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .
- ١٠- المسائل البرنامجية .

- ١١ - المسائل الادارية ومسائل الميزانية.
- ١٢ - صندوق البيئة.
- ١٣ - جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة لمجلس الادارة وتاريخ ومكان انعقادها .
- ١٤ - مسائل اخرى .
- ١٥ - اعماد التقرير .
- ١٦ - اختتام الدورة .

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة
في دورته الثالثة عشرة

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
جدول الاعمال المؤقت	UNEP/GC.13/1
جدول الاعمال المؤقت المشروح وتنظيم عمل الدورة	UNEP/GC.13/1/Add.1 and Corr.1
التقرير السنوي للمدير التنفيذي ، ١٩٨٤	UNEP/GC.13/2 and Corr.1 and 2
التقرير التمهيدى للمدير التنفيذي	UNEP/GC.13/3 and Corr.1 and 2
الآثار البيئية للفصل العنصرى ، مع الاشارة على وجه التحديد الى الظروف البيئية القاسية وغير المواتية التي يعمل فيها العمال السود، وخاصة في المناجم .	UNEP/GC.13/3/Add.1
تقرير مرحلي عن عملية اعداد المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها .	UNEP/GC.13/3/Add.2
تقرير عن قيام الأمانة بتنفيذ ومتابعة عدد من المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الثانية عشرة ، مع موجز للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين والتي تدعو الى قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة باتخاذ اجراءات محددة ومقترحات لتنفيذها .	UNEP/GC.13/3/Add.3
التوصيات والنتائج التي اعتمدها مؤتمر الصناعة العالمي المعني بالادارة البيئية ، والمؤتمر البرلماني الدولي المعني بالبيئة ، والمؤتمر العالمي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة والتنمية .	UNEP/GC.13/3/Add.4
وسائل التمويل المبتكرة والبدائل لاستخدام العمالات الوطنية والمساهمات العينية لدعم تنفيذ البرامج البيئية الاقليمية ذات المصلحة المشتركة	UNEP/GC.13/3/Add.5

تحليل البرامج المشتركة بين المنظمات لتتظر فيه
لجنة البرنامج والتنسيق في ١٩٨٨

البيان الاستهلالي للمدير التنفيذي

حالة البيئة ، ١٩٨٥

القضايا البيئية الآخذة في الظهور - استكمال خاص
بعام ١٩٨٥

الاحداث البيئية

تقرير عن البيانات البيئية

تقرير لجنة التنسيق الادارية

الاجتماع المشترك السابع للمدير التنفيذي لمركز
الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الممثل) ومكتب
لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية مع المدير
التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومكتب مجلس
ادارته

اجتماعات المدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الممثل) ومكتب لجنة
المستوطنات البشرية مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم
المتحدة للبيئة ومكتب مجلس ادارته

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

تنفيذ خطة العمل في منطقة السهل السوداني

الميزانية البرنامجية المقترحة لبرنامج الامم المتحدة
للبيئة لفترة السنتين الثانية من فترة البرنامج البيئي
المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، ١٩٨٦ - ١٩٨٧

المسائل التي تتطلب الحصول على توجيه بشأنها من
مجلس الادارة وتنفيذ مقررات المجلس المتعلقة
بالبرنامج

الموارد الطبيعية المتقاسمة والجوانب القانونية للتعبين
والتنقيب في المناطق البحرية

المسائل التي تتطلب الحصول على توجيه بشأنها من
مجلس الادارة وتنفيذ مقررات المجلس المتعلقة
بالبرنامج - استكمال خاص بالفترة كانون الثاني/
يناير - آذار/ مارس ١٩٨٥

UNEP/GC.13/3/Add.6 and
Corr.1

UNEP/GC.13/3/Add.7

UNEP/GC.13/4

UNEP/GC.13/4/Add.1 and
Corr.1

UNEP/GC.13/4/Add.2

UNEP/GC.13/4/Add.3

UNEP/GC.13/5

UNEP/GC.13/6

UNEP/GC.13/6/Add.1

UNEP/GC.13/7 and Corr.1

UNEP/GC.13/7/Add.1

UNEP/GC.13/8

UNEP/GC.13/9

UNEP/GC.13/9/Add.1

UNEP/GC.13/9/Add.2

- المسائل التي تتطلب الحصول على توجيه بشأنها
من مجلس الادارة وتنفيذ مقررات المجلس
الخاصة بالبرنامج - استكمال خاص بنفيسان /
ابريل ١٩٨٥
- الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان
البيئة
- تقرير اداء عن ميزانية تكاليف البرنامج
وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥
- الميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف
دعم البرنامج لصندوق البيئة لفترة السنتين ١٩٨٦-
١٩٨٧
- ادارة صندوق البيئة
- ادارة صندوق البيئة - التطورات في الفترة من
١ كانون الثاني / يناير إلى ٣١ آذار /
مارس ١٩٨٥
- ادارة صندوق البيئة وصناديق اخرى
- ادارة صندوق البيئة وصناديق اخرى - التطورات
في الفترة من ١ كانون الثاني / يناير إلى
٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٥
- طلب ادراج بند تكميلي في جدول اعمال الدورة
الثالثة عشرة - آثار عدوان النظام العراقي على
المناطق المدنية والمناطق السكنية ، ولا سيما
تدمير البيئة في ايران
- تقرير عن الحالة فيما يتعلق باعداد الوثائق
للدورة الثالثة عشرة
- تعليقات المدير التنفيذي على تقرير وحدة
التفتيش المشتركة عن مساهمة منظومة الأمم المتحدة
في حفظ وادارة التراث الثقافي والطبيعي في آسيا
والمحيط الهادي
- التقرير المالي والحسابات المراجعة لصندوق
برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٨٢ -
١٩٨٣ المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣
- UNEP/GC. 13/9/Add.3
- UNEP/GC. 13/ 10
- UNEP/GC. 13/ 11
- UNEP/GC. 13/ 12/And Corr. 1
- UNEP/GC. 13/ 13
- UNEP/GC. 13/ 13/Add. 1
- UNEP/GC. 13/ 14
- UNEP/GC. 13/14/Add. 1
- UNEP/GC. 13/ 15
- UNEP/GC. 13/Inf. 1
- UNEP/GC. 13/L. 1
- UNEP/GC. 13/L. 2

صندوق البيئة : التقرير المالي والحسابات (غير
المراجعة) للسنة الاولى من فترة السنتين ١٩٨٤-
١٩٨٥ ، المنتهية في ٣١ كانون الاول/
ديسمبر ١٩٨٤

UNEP/GC. 13/L.3

تقرير اداء عن ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف
دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥
الميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف
دعم البرنامج لصندوق البيئة لفترة السنتين ١٩٨٦-
١٩٨٧

UNEP/GC. 13/L.4

UNEP/GC. 13/L.5

مشروع خطة عمل من اجل محتجزات المحيط الحيوى
توصيات من اجل اتخاذ مزيد من الاجراءات بشأن
تقرير ١٩٨٤ عن حالة البيئة

UNEP/GC. 13/L.6

UNEP/GC. 13/L.7

عناصر يتعين وضعها في الاعتبار عند صياغة
مقررات متعلقة بسياسة البرنامج وتنفيذه
سجل الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الاخرى في
ميدان البيئة

UNEP/GC. 13/L.8 and Corr. 1

UNEP/GC/INFORMATION/11/Rev.1
and Corr.1
